المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵉ ⵓⵏⵉⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⵉⵢⵉ
Conseil Economique, Social et Environnemental

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

أكتوبر 2013

www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉ
Conseil Economique, Social et Environnemental

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

أكتوبر 2013

"كما نؤكد التزامنا بتفعيل الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم المحلية، ومساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، ولما توفره من أجواء تعبوية، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدة، لاسيما من النساء والشباب، في إطار تداول ديمقراطي مفتوح على السلطة.

ولهذه الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط يطبق على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنطقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية محفزة للنمو وخلق الثروات، ومدرة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الطموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من كفاءات واختصاصات، وتركيبة تعددية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعداده، وذلك وفق مقاربة تشاركية تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوطنية."

جلالة الملك محمد السادس

الخطاب الملكي السامي بتاريخ 6 نونبر 2012 الموجه إلى الأمة
بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء

- انطلاقا من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الواردة في خطاب 6 نوفمبر 2012 بمناسبة الذكرى 37 للمسيرة الخضراء، و التي تم من خلالها تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمهمة بلورة نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية؛
- بناء على القانون التنظيمي رقم 09-60 المتعلق بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2012 بإحداث لجنة خاصة مكلفة ببلورة نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية" من طرف الجمعية العامة، في دورة استثنائية، بتاريخ 24 أكتوبر 2013.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الخاصة المكلفة ببلورة نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية

الفهرس

الملخـص 13

مدخـل 25

الإطار المنهجي 25

المبادئ الموجهة للنموذج الجديد 27

القسم الأول – تطور التنمية والحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية 29

الفصل الأول : رهانات خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية 31

I. مجتمع شهد تحولا عميقًا 34

2. مكتسبات ونقاط قوة يجب تعزيزها 35

3. نقاط ضعف وأوجه نقص يجب تجاوزها 38

عدم فعالية آليات الإدماج والتضامن، وصعوبة استمرارها 38

ضعف منظومات وبنيات التربية والتكوين والصحة 39

نقاط ضعف بنيوية في قطاع الصحة 40

الاستعمال غير الكافي للمؤهلات الثقافية 41

نقص الوسائل، والبطء في مجال التدبير البيئي 42

غياب سياسة مندمجة لإعداد التراب 44

حكامة غير ملائمة، وأزمة الثقة تجاه الإدارة والهيئات الترابية 45

الفصل الثاني : تشخيص وجرد قطاعي للنشاط الاقتصادي بالأقاليم الجنوبية 46

1. التشخيص الاقتصادي 46

اقتصاد قليل التنوع، يعتمد أساسا على القطاعات الأولية والنفقات العمومية 47

مناخ أعمال قليل الجاذبية 48

ضعف في مجال إنشاء المقاولات 49

ارتفاع معدل البطالة، وخاصة في أوساط الشباب والنساء 50

2. جرد قطاعي 51

قيمة مضافة ضعيفة لقطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر 51

غياب سلاسل للإنتاج الفلاحي وعدم تنويع أنشطة تربية المواشي 53

رافعات قيد الاستكشاف: المعادن والهيدروكاربورات 54

غياب التكامل بين السياحة والصناعة التقليدية 55

مواكبة غير كافية لتطور الطاقات المتجددة 56

عدم تلاؤم التجارة والخدمات مع الحاجيات 57

استغلال ضعيف للمؤهلات المهيكلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني 58

القسم الثاني – نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية 61

الأقاليم الجنوبية، مدار محوري أفريقي 64
المبادئ المؤسسة والتحولات الكبرى اللازمة من أجل تنمية إدماجية ومستدامة 64

الفصل الأول : خلق دينامية جديدة للنمو وإحداث أقطاب تنافسية جديدة 66

1. إطار اقتصادي أفضل أداء وأكثر إنصافًا 66
إرساء إطار مالي جهوي واضح ومنصف يمكن من جذب المستثمرين الخواص 66
تطهير وتنظيم العقار، وإحداث مناطق اقتصادية متخصصة 67
تثمين الموارد الطبيعية والتوزيع المنصف لثمارها لفائدة الساكنة المحلية 69
دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة 72

2. سياسات قطاعية قوية من أجل تثمين مؤهلات وتوجهات المجال الترابي 73
دعم أنشطة تحويل الأسماك ومنتجات البحر 73
تشجيع الفلاحة وتربية المواشي 74
جذب المستثمرين وتحويل الموارد المعدنية محليا 74
الربط بين السياحة التضامنية والصناعة التقليدية، من أجل تثمين المهارات والثقافة المحلية 75
جعل قطاع التجارة والخدمات قاعدة للمبادلات عبر–الصحراوية 76
تثمين القدرات بالاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني 77

3. خلق أقطاب تنافسية جهوية 78
العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، قطب اقتصادي ومدار محوري جهوي 79
وادي الذهب–الكويرة، قطب في مجال الصيد البحري على المستوى الوطني والدولي 79
كلميم–السمارة، قطب يقوم أساسًا على تثمين الإطار الطبيعي والثقافي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 80

4. خلق فرص الشغل وتحسين فرص التشغيل، وخصوصا لفائدة الشباب والنساء 80

الفصل الثاني : تشجيع تنمية بشرية إدماجية، وتثمين الثقافة الحسانية 82

1. تحسين ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية 82
تطوير عرض علاجي ذي جودة وذي توجه جهوي 82
إعادة الاعتبار إلى دور التربية والتكوين بصفتهما شرطين لولوج الشغل 83

2. عقلنة وتوسيع منظومة شبكات التضامن الاجتماعي 85
إقرار استهداف للمستفيدين يكون عادلا ومنصفًا وشفافًا 86
إحداث آلية وصندوق مخصصين للسياسة الجديدة لشبكات التضامن الاجتماعي 86

3. تشجيع برامج للتنمية البشرية 87
الانطلاق من إسهامات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لوضع برامج للتنمية البشرية 87
تحسين مؤشرات التنمية البشرية 88

4. تشجيع مشاركة النساء في الدينامية التنموية الجديدة 88

5. مواكبة الاندماج التدريجي للمواطنين المغاربة العائدين من مخيمات تندوف 89

6. تثمين الثقافة والنهوض بها 89

الفصل الثالث : ضمان تأمين تنمية وتهيئة ترابية أكثر استدامة 91

1. حماية الأنظمة البيئية الهشة 91

محاربة التصحر 91

من أجل رؤية جديدة لفضاءات الرعي 92

الحفاظ على المحميات 93

2. المحافظة على الموارد المائية وتطوير منشآت لتحلية المياه تحترم البيئة 94

3. تطوير الطاقات المتجددة، وخصوصا الطاقة الريحية المرتبطة بالشبكة الوطنية وجنوب الصحراء 95

4. تحسين منظومة الربط الوطنية والدولية للأقاليم الجنوبية، من خلال فك العزلة والإعداد الرقمي للمجال الترابي 95

5. تطوير تهيئة حضرية تحترم أماكن العيش والخصوصية الثقافية لكل جهة 96

الفصل الرابع : إقرار حكامة مسؤولة تحقيقًا لمبدأي الثقة والديمقراطية 98

1. تفعيل احترام السلطة ودعم فعلية القوانين والمؤسسات 99

تأكيد سمو الحقوق الإنسانية الأساسية، وضمان الولوج إلى العدالة 99

تطبيق النصوص القائمة وتنظيم افتحاص المخاطر القانونية، والولوج إلى المعلومة 99

2. تنظيم عملية استشارة الأطراف المعنية ومشاركة الساكنة 100

إنشاء منتدى للتشاور خاص بكل جهة 100

تشجيع الحوار الاجتماعي والحوار المدني، في احترام لاستقلالية الفاعلين 101

3. إدراج العمل العمومي في الإطار الجديد للجهوية المتقدمة 101

4. ضمان قيادة من مستوى عال بخطة تمويل على المدى المتوسط والبعيد 102

خاتمة 104

الملاحق 107

الملحق 1 : نموذج دليل المسؤوليات المشتركة 109

الملحق 2 : توجهات من أجل المحافظة على المواقع المحمية 113

الملحق 3 : لائحة أعضاء اللجنة الخاصة 117

الملحق 4 : لائحة جلسات الانصات مع المؤسسات و الفعاليات الوطنية 121

الملحق 5 : اللقاءات المنظمة 127

الملحق 6 : مراجع ببليوغرافية 131

الملخص

طبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع أرضية للتحليل والاقتراح قصد إعداد نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية للمملكة. ويستلهم هذا النموذج مبادئه الكبرى من دستور يوليوز 2011. و يمثل مساهمة للمجتمع المدني المُنظم في بلورة المشروع الوطني الكبير للجهوية المتقدمة، الذي من شأنه أن يشكل أرضية سانحة لمبادرة الحكم الذاتي المقترحة في 2007 من قبل المملكة المغربية والخاصة بالأقاليم المعنية بالمسلسل الأممي. وقد حدد النموذج لنفسه منطلقًا أساسًا يتمثل في احترام و تشجيع الحقوق الإنسانية الأساسية، في معناها الواسع، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إذ يرسم الخطوط العريضة لمشروع تنموي مندمج ومُستدام يقوم، بالفعل، على مشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم بأنفسهم، يطمح إلى المساهمة في الجهد الجماعي الذي يتعيّن بذله من أجل رفع تحديات التماسك الاجتماعي والازدهار والإنصاف في الاستفادة من ثروات الأقاليم الجنوبية.وقد اتفقت جميع مُكونات المجلس – خبراء، ممثلو النقابات، منظمات وجمعيات مهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وشخصيات أعضاء بالصفة –على أن أنجع وسيلة لبلوغ هذا الهدف تتمثل في تنويع الأنشطة الإنتاجية و توسيع القاعدة الاجتماعية لفعاليات الاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار، يتعين على الخصوص، تشجيع المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في تكامل وانسجام مع الدور الاقتصادي الجديد للدولة. وتتمثل الأهداف الرئيسة لهذا الخيار، في خلق الثروات والنهوض بالشغل، خاصة لفائدة الشباب والنساء. فضلا عن أن نجاح هذه المقاربة رهين بإقرار حكامة مُجددة، قائمة على مبادئ واضحة، وعلى قواعد دقيقة للمسؤولية.

إن معاينات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ثمرة مسلسل واسع من الإنصات والتشاور والتوافق، قاده المجلس في الجهات الجنوبية الثلاث مع أكثر من 1500 شخص، يمثلون المنتخبين والإدارة المركزية والترابية، والمنظمات النقابية، والفاعلين الاقتصاديين، وفعاليات المجتمع المدني، مع انفتاح خاص على الشباب والنساء. وقد استفاد هذا العمل من عدد من التقارير والدراسات الموجودة، ومن دعم شبكة واسعة من الباحثين والخبراء المحليين والوطنيين والدوليين.

وتلخص هذه الورقة التركيبية أهم المعاينات المستقاة من تشخيص وضعية التنمية في الأقاليم الجنوبية، وتُبرز الطموحات والمبادئ والأهداف التي يمكن انطلاقا منها تحقيق نموذج جديد للنمو، مُحكم البناء، مستدام بيئيًا، عادل اجتماعيًا يستلهم مقوماته من المقتضيات الدستورية والالتزامات الصريحة لبلادنا لصالح الديمقراطية والجهوية المتقدمة.

التشخيص

1. تمثل الأقاليم الجنوبية 59 بالمائة من التراب الوطني من حيث المساحة، ويقيم بها 806 028 1 من السكان، أي ما نسبته 3.2 بالمائة من ساكنة المملكة [1]. ونسبة السكان الحضريين مرتفعة في هذه الأقاليم قياسا إلى نظيراتها في باقي أرجاء المملكة (74 بالمائة مقابل 60 بالمائة). وتعد هذه الأقاليم من بين أكثر المناطق جفافًا وأقلها سكانًا على المستوى العالمي.

[1] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وقد اضطلعت الدولة، بصفتها المستثمر الأول والمشغل الأول في الأقاليم الصحراوية، بدور مُهيكل في وضع البنيات التحتية، والولوج الفعلي للمواطنين إلى الخدمات الأساسية، ومحاربة الفقر.

وأصبحت المؤشرات المتعلقة بالتربية والصحة وتراجع الفقر، اليوم، في الأقاليم الجنوبية أعلى من نظيرتها على المستوى الوطني، وهو ما يترجم أولى ثمرات الجهد المبذول من أجل التوصل، بطريقة ملموسة، إلى محو آثار مخلفات الاستعمار بالأقاليم الجنوبية. ذلك أن المكتسبات التي حققتها السياسات العمومية مكتسبات حقيقية وثمينة تتجسد في نقاط عديدة، على رأسها وحدة المؤسسات الوطنية، والاستمرارية الترابية، وتطبيق قانون الحق العام، وضمان أمن الأشخاص والممتلكات، وممارسة الحريات الأساسية الفردية والجماعية في ظل الشروط والضمانات الدستورية التي تعرفها باقي الجهات، تمثل كلها تعبيرًا عن وحدة التاريخ والمصير المشترك بين هذه الجهات وباقي جهات المملكة.

غير أنه لا يمكن، مع ذلك، القول بأن إقلاعًا اقتصاديًا قد تحقق في هذه الجهات. فمفعول الإطار التحفيزي والنفقات العمومية على القطاع الخاص بقي محدودًا. وما يزال النسيج الاقتصادي، المركز بالأساس على الأنشطة الأولية، لم يتوجه بما فيه الكفاية صوب أنشطة تحويلية أو منتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما أن المهارات المحلية وفعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لم تحظ حتى اليوم بالتثمين و الدعم الكافيين.

ومن ثمة بقيت فرص الشغل غير كافية. ومستوى البطالة المرتفع (15 بالمائة، مقابل 9 بالمائة وطنيا) وخصوصا بين صفوف الشباب (28 بالمائة) وحاملي الشهادات العليا (41 بالمائة) والنساء (35 بالمائة)، يمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين رفعها. أما النساء فتعترضهن صعوبات متزايدة تعوق ولوجهن إلى الشغل.

ويضاف إلى صعوبات الاندماج المهني مشاعر الحرمان، والإحساس بالحيف، والتعبير عن الضرورة الملحة للاستجابة الفورية للانتظارات، وكثيرًا ما يكون ذلك في ارتباط مع ضعف منظورية سياسات المساعدة الاجتماعية. ذلك أن آليات المساعدة، رغم حجمها الهام من حيث الميزانية والمساعدات العينية أو المالية التي يجري تقديمها، لا تشجع على اتخاذ المبادرة ولا على تحسين حظوظ التشغيل للمستفيدين منها، كما يبدو أنها ليست مركزة بالقدر الكافي على الساكنة الأكثر هشاشة.

ومن الضروري، لإطلاق دينامية تنموية إيجابية في الأقاليم الجنوبية، إقرار حكامة مُجددة تكون قادرة على العمل بفعالية على معالجة الأسباب الكامنة وراء انتظارية الفاعلين الخواص وتطلعات المواطنين من السياسات العمومية. وبغض النظر عن المعطيات التقنية أو المالية الصرفة، فإنه من الضروري إرساء ممارسة السلطة وتفويضها على أساس احترام قاعدة القانون، وتقديم المعلومة والمحاسبة، واحترام الحقوق الإنسانية الأساسية، والشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية. إن هذا التوجه لا مندوحة عنه للاستجابة لانتظارات شريحة واسعة من المواطنين في المنطقة والرامية إلى ضرورة إعمال مبدأ المساواة والتكافؤ في الفرص.

وتفتح الجهوية المتقدمة آفاقًا للتحديث وفرصًا لتقريب المواطنين من هيئات اتخاذ القرار. ويستعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عناصر من السياسات المتبعة في مجالات الصحة، والتعليم، والسكن، وولوج الخدمات والمنافع الثقافية، والنقل، والترفيه، التي من شأن مقاربة تشاركية بشأنها أن تحفزها إلى درجة كبيرة. كما أنه من شأن هذا التوجه أن يتيح الاستجابة لمظاهر النقص والقصور التي تم الوقوف عليها في مجال الحوار الاجتماعي

والحوار المدني. فالفاعلون الاقتصاديون والمنظمات النقابية، وجمعيات المجتمع المدني في الأقاليم الصحراوية كما في باقي الجهات، بحاجة إلى هيئات محلية للحوار والتشاور، في ما بينهم ولكن كذلك بينهم وبين المنتخبين والسلطات العمومية، من أجل ممارسة فعلية للديمقراطية التشاركية. إن هذه الدينامية ضرورية، أيضا، من أجل لإتاحة فرص تفتح الشخصية والإبداع الثقافيين لكل واحدة من الجهات الثلاث، وحماية وتثمين تراث كل منها. ومن شأن الجمع بين هذه العوامل أن يساعد على تخليص السياسات التنموية من هيمنة المنطق الأمني، الذي يعوق فعاليتها.

وتواجه دينامية التحول الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم الجنوبية، تحديات الاستدامة البيئية. فحركة التعمير والاستقرار الكثيف والسريع على الساحل، إضافة إلى جفاف الوسط الطبيعي وندرة الماء فيه، تسائل حماية المنظومات البيئية الهشة. ذلك أن مسألة الحفاظ على الموارد المائية مسألة حيوية. ورغم قواعد مراقبة وتتبع المخاطر البيئية وتحديد المناطق الهشة وتصنيفها كمناطق محمية، إلا أن السلطات العمومية بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا المجال. إذ إن بعض المواقع البيولوجية والمناظر الفريدة، التي تمّ الاعتراف بتنوعها، بفضل تصنيف وطني ودولي (المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية)، هي اليوم عرضة للتدهور البيئي. وهذا يصدق اليوم على خليج وادي الذهب، وقد يمس خليج سنترا مستقبلا.

ولعل من أكثر الملاحظات إثارة للانتباه أن إعداد التراب لم يكن موضوعًا لمخطط مديري منسجم. والنتيجة أن التوسع العمراني يبدو عشوائيًا في أكثر من موضع، و لا يستجيب للإكراهات المناخية أو "الشخصية الثقافية للمكان"، مما يهدد بخنق بعض التجمعات السكانية. كما يعاني التعمير في الأقاليم الجنوبية، من جانب آخر، من مشاكل في تسوية العقار وتنظيمه، وضعف في سوق السكن، (التدخل الكثيف للدولة، شبه غياب للمتدخلين الخواص، عدم ملاءمة التجهيزات مع حاجيات الساكنة). وأخيرًا، فإن شبكات الربط الوطنية، والدولية على الخصوص، بقيت محدودة، مما يحد من حركية المواطنين في هذه الجهات، ويعوق الإشعاع الجهوي للأقاليم الجنوبية.

لقد بلغ النموذج التنموي المطبق حتى اليوم مداه، وهناك حاجة إلى دينامية جديدة تقوم على متطلبات الاستدامة والديمقراطية التشاركية، و التماسك الاجتماعي مُوجهة صوب خلق الثروات ومناصب الشغل.

أسس النموذج الجديد

يقوم النموذج الجديد على الأسس التي يحددها الدستور والاتفاقات الدولية الموقع عليها من قبل المملكة، وعلى أهداف الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهناك أربعة مبادئ كبرى كالتالي:

- التنمية البشرية الإدماجية والمستدامة؛
- مشاركة الفاعلين ذوي الصفة التمثيلية والساكنة المحلية في كل مراحل إعداد وتفعيل البرامج التنموية بالجهة؛
- احترام فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين؛
- دعم مكانة الدولة في دورها كمُنظم وضامن لتطبيق القانون.

أهداف النموذج

يسعى النموذج التنموي الجديد إلى إقرار رؤية ومبادرات أكثر تشاركية وإدماجية، ومستندة إلى حكامة مسؤولة. وهي تحولات ضرورية من أجل إطلاق دينامية حقيقية للنمو مبنية على التعاون والتضامن الاقتصادي وتوطيد العلاقات الاجتماعية، وتعزيز التماسك والأمل.

وسيُفعّل هذا النموذج على مرحلتين :

المرحلة الأولى، الممتدة على المدى القريب والمتوسط (أفق 10 سنوات)، فهي مرحلة إطلاق وأجرأة الدينامية التنموية الجديدة، وإعداد مخططات تنموية على مدى أبعد. ويتمثل الهدف المرسوم لهذه المرحلة في بلوغ الحد الأمثل من الاستفادة من مؤهلات الموارد المتوفرة، مع الحرص على هيكلة إرادية للإطار والآليات الموجهة لفائدة التشغيل والتكوين والحماية الاجتماعية.

وأما المرحلة الثانية فتمتد على المدى المتوسط والبعيد، تكون فيها التنمية القائمة على المؤهلات المتوفرة قد بلغت سرعتها القصوى، تدعمها محطات تنموية جديدة (كقطاع التحويل ذي القيمة المضافة العليا، واقتصاد المعرفة، والاستغلال الإدماجي لموارد طبيعية جديدة، وما إلى ذلك).

ويرمي هذا المنحى الاستراتيجي إلى جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء جيو-استراتيجيًا مرجعيًا، حاملا للسلام والاستقرار والازدهار لمجموع المنطقة الأورو-إفريقية.

وبلغة الأرقام، يتطلع النموذج، في أفق عشر سنوات، إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام لهذه الجهات، وإلى خلق أكثر من 120 000 فرصة شغل جديدة. كما سيتم تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من النصف، أخذا بعين الاعتبار معدل نشاط ثابت وارتفاع الساكنة النشيطة بنسبة 2 بالمائة سنويا.

من جانب آخر، فإن النموذج الجديد، إذ يرسي توازنات اجتماعية أكثر عدالة، يعتمد على شبكات تضامن اجتماعي تستهدف الساكنة الأكثر هشاشة، على أساس معايير شفافة ومعروفة لدى الجميع، من شأنه أن يتيح، في الأفق الزمني نفسه، الحد من الفقر بدرجة ملموسة، وبالتالي توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقات المتوسطة في الأقاليم الجنوبية.

ويحق لهذه الدينامية أن تتطلع إلى الارتقاء بالأقاليم الجنوبية لتصبح مدارا محوري بين المغرب الكبير وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وخصوصا من خلال تكتل اقتصادي بحري، ومخطط ملائم للارتباطية قائم على أساس تطوير طرق سيارة ناقلة للطاقة الكهربائية، وبناء الطريق المدارية الساحلية وطريق الصحراء، ودعم شبكة الموانئ والنقل البحري والجوي، وإحداث قاعدة للإعداد الرقمي للمجال الترابي، وقواعد لوجستيكية وتجارية. ويتوخى هذا المطمح انبثاق أقطاب تميُّز، منفتحة على التعاون الجهوي المغاربي ومع بلدان جنوب الصحراء، في مجالات التربية والتكوين المؤهل، والتعليم العالي، والصحة والبحث العلمي التطبيقي.

اقتراحات وتدابير كبرى

يقترح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إجراء عدد من التحولات الهامة المعتمدة على عناصر التشخيص الذي أنجزه المجلس في تقريره المرحلي الصادر في مارس 2013، والمستقاة من مجموع وجهات النظر التي عبّر عنها أعضاؤه و الأطراف المعنية التي تم الإستماع إليها خلال الأشهر العشرة التي خصصت لهذه المهمة.

استعادة الثقة عبر تشجيع مشاركة السكان وضمان سمو القانون

يقتضي تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة تأكيد سمو الحقوق الإنسانية، واحترام الجميع لسيادة القانون، وضمان الولوج إلى العدالة. ومن أجل ذلك ينبغي دعم المؤسسة القضائية من خلال ضمان القرب وتحسين ولوجية المساعدة القضائية.

إن مصداقية الدولة وعملها في الأقاليم الجنوبية رهينة بالتدبير الفعال للشؤون العمومية، في إطار شفاف وواضح، يضمن ولوج المواطنين إلى المعلومة. من ثمة يتعين على الإدارات والمؤسسات العمومية أن تنشر للعموم حساباتها ومبادئها في التدبير، طبقا للفصل 154 من الدستور، مع الحرص على احترام مبدأ المساواة بين المواطنين في المعاملة (في معالجة الملفات و تدبير الحقوق والموارد).

وإن ضمان مشاركة الساكنة وممثليها في الخيارات المهيكلة الكبرى التي لها أثر على مستقبلهم ومستقبل المنطقة وفي تفعيلها الملموس، يُعد شرطًا حاسمًا للانخراط في النموذج التنموي الجديد ونجاحه المستقبلي. ينبغي على السياسات العمومية أن تقوم على مسعى تصاعدي يقوم على مبدأ الديمقراطية التشاركية المحلية والنقاش العمومي. وينبغي من أجل ذلك تزويد كل واحدة من الجهات الجنوبية الثلاث بهيئة استشارية للحوار المدني والتشاور. وستتكون هذه الهيئة– في مناصفة بين الرجال والنساء – من المنظمات المهنية والاجتماعية والجمعوية، والأوساط الأكاديمية، والشخصيات المؤهلة، وخصوصا المؤتمنين على الذاكرة الثقافية المحلية (شيوخ القبائل)، وتتم استشارتها، بشكل منتظم، في شأن المخططات التنموية الجهوية، والعقود-البرامج مع الدولة، ومجموع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ينبغي توسيع مبدأ التعاقد، الذي سيمثل أساس تدبير العلاقة بين الدولة والجهة، ليشمل كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إرساء آليات شفافة لتقييم وتتبع حقوق وواجبات كل طرف.

القطع مع سياسة الريع، عبر تحرير المبادرة الخاصة

من الضروري كذلك العمل على الانتقال من اقتصاد الريع الذي يعتمد على الأنشطة الأولية والامتيازات، إلى إطار يشجع الاستثمار الخاص المنتج للثروة وفرص الشغل، ويضمن الشفافية واحترام قواعد المنافسة الشريفة.

يتطلّب خلق دينامية جديدة للنمو أن تؤمن الدولة الانتقال إلى إطار اقتصادي واضح وقابل للتوقع ومحفز للمستثمرين والأنشطة التجارية. ولذلك من المطلوب، بهدف تحسين مناخ الأعمال، تمكين المبادرة الخاصة من منظومة ضريبية تقوم على أساس نصوص واضحة ومستقرة على مدى زمني طويل. فمن شأن النظام الضريبي أن يرفع من جاذبية

تلك الأقاليم (ضريبة على الشركات وضريبة على الدخل محفزتين، وضريبة على القيمة المضافة ورسوم محلية موحدة). كما أنه من الضروري ترقيم تحفيظ وتطهير وضعية العقار العمومي، من خلال تنفيذ الأحكام القضائية وفض النزاعات. وفي هذا الإطار، فإن الحفاظ على الفضاءات التقليدية (من واحات وأراضي جموع) سيمضي بالموازاة مع آليات مشجعة على تجهيز وتصفية وضعية العقار الموجه للأنشطة الاقتصادية في إطار مناطق اقتصادية متخصصة.

ويقتضي تنويع الاقتصاد أن تدمج فيه عناصر جديدة. وتشجيعُ روح المبادرة يفرض رفع العوائق التي تحول دون تمويل الفاعلين الصغار والمتوسطين، بمن فيهم فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ولهذا الغرض سيتم إحداث صندوق جهوي للدعم الاقتصادي، مخصص لتمويل الاقتصاد الجهوي. وسيمكن هذا الصندوق من دعم مشاريع كبرى ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات الإنتاجية.

كما أن تنويع الأنشطة الإنتاجية يتطلب دعم المبادرات الرامية إلى تثمين الموارد الطبيعية محليا بهدف خلق قيمة مضافة عالية. ومن ثمة فإن منح العقار والرخص وحصص الصيد والتصاريح باستخراج الموارد المائية، ينبغي أن تكون كلها مشروطة بخلق الثروات وفرص الشغل محليًا. كما أن التحويل في عين المكان للأنشطة المنجمية واستكشاف واستغلال الهيدروكاربورات ينبغي أن تستفيد من إطار يتيح جلب المستثمرين والفاعلين الوطنيين والدوليين.

وبشكل أعمّ فإن ولوج الموارد الطبيعية يجب أن يكون أكثر إنصافًا وتشجيعًا للتنمية المحلية، مع ربط الرسوم المطبقة عليها بمستوى الاستثمار وحسب مستوى خلق القيمة المضافة وفرص الشغل المحلية. وسيتم تخصيص القسط الأكبر من المداخيل العمومية المتحصلة من استغلال تلك الموارد لتنمية الأقاليم الجنوبية.

وأخيرًا، فإن آليات الدعم، التي تم تحديدها، ينبغي لها أن تُدرج في إطار سياسات قطاعية تشجع الاستفادة القصوى من مؤهلات القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالاعتماد على إمكانات كل مجال ترابي، لإتاحة انبثاق أقطاب تنافسية جهوية. ولذلك فإن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سيعمل على توجيه هذه الآليات صوب هذه الأقاليم. هكذا فإن القدرات الحالية للجهات الثلاث تتيح إبراز عدة توجهات، سيتم اعتمادها وتدقيقها في إطار العقود-البرامج الجهوية، كالتالي:

- جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء: قطب اقتصادي متنوع، عبر استغلال مؤهلات المنطقة في القطاع الأولي (تثمين منتجات الصيد البحري، وتطوير مسلك تربية الإبل، والمؤهلات الفلاحية)، وتطوير قطب صناعي للجنوب (تحويل الفوسفاط في إطار مركب كيماوي مندمج يتيح إنتاج تشكيلة واسعة من الأسمدة، وإنتاج مواد البناء)، وفي القطاع الثالث (قاعدة لوجستية وتجارية، وقطب سياحي وحرفي محلي). وستدعم الجهة مكانتها كمركز إداري، لتتطور إلى مدار محوري بالنسبة إلى الأقاليم الجنوبية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.
- جهة وادي الذهب-الكويرة: قطب اقتصادي متقدم في مجال الصيد البحري والفلاحة ذات القيمة المضافة العالية، والطاقات المتجددة، والسياحة المتخصصة، وكذا اللوجستيك والتجارة. وهي تتوفر على مؤهلات تجعلها قادرة على الاضطلاع بدور مركزي في الاندماج مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

- جهة كلميم-السمارة: منطقة وصل بين شمال المملكة وجنوبها، ستقوم تنميتها على أساس انبثاق اقتصاد اجتماعي وتضامني دينامي ومتنوع (الفلاحة/تربية الماشية، والصناعة التقليدية)، والسياحة الواحية المسؤولة، وعرض السياحة البيئية في الواحات والمناطق الجبلية، وتدارك النقص في مؤشرات التنمية البشرية ومحاربة الفقر.

تتمتع الأقاليم الجنوبية بمؤهلات تتيح لها التموقع كأقطاب كبرى في مجال إنتاج الطاقات المتجددة، وخصوصا منها الريحية، حول مواقع الداخلة وتيسكراد وبوجدور وطرفاية وأخفنير والعيون، عبر تأمين ربط الداخلة بقوة 400 كيلو فولت أمبير بالشبكة الوطنية، في أفق الارتباط بالشبكة الموريتانية.

نظام تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الساكنة الهشة

يجب إقرار نظام تحويلات نقدية مشروطة يستهدف الفئات الأكثر هشاشة، عوض منطق المساعدات المعتمد حاليا، وهو ما من شأنه تعزيز قدرات الأفراد ومواكبة اندماجهم، وكذا الساكنة التي اندمجت مؤخرا في هذه المناطق.

وفي هذا الإطار، يجب العمل على مراجعة منظومة شبكات التضامن الاجتماعي وتجديدها على أساس مبدأ الشفافية وإقرار مسؤولية الفاعلين المكلفين بالتدبير والمستفيدين، من أجل استهداف أمثل للأشخاص الفقراء والأكثر هشاشة، وتوجيه من توفرت لديه القدرة اللازمة نحو برامج الإدماج المهني، وذلك في مجموع الأقاليم الجنوبية. وبالتالي، يجدر من جهة أولى تعويض المساعدات الغذائية بمساعدات مالية، ومن جهة ثانية الشروع من الآن فصاعدا في تقديم المساعدات الجديدة على أساس توجيهها طبقا لوضعية الأسر بالأقاليم الجنوبية، وباعتماد شبكة تصنيف إلى فئات تعتمد فيها مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. ويجب أن يكون نظام المساعدات هذا مشروطًا، ومبنيا على نظام قوامه شبكات التضامن الاجتماعي.

ويتعين توجيه كل سياسة اجتماعية في الأقاليم الجنوبية جهودها نحو رفع تحدي قرى الصيادين، سعيا إلى تأهيلها اجتماعيا وتطويرها اقتصاديًا. ويجب جعل هذه القرى مركزا لتجميع الصيادين سعيا إلى تحسين شروط عيشهم وضمان استقرارهم بالمنطقة.

ويجب تهيئ الأرضية المناسبة لاستباق عودة السكان المغاربة من مخيمات تندوف، قصد توفير الشروط الملائمة لإدماجهم في البيئة المحلية والوطنيط. ويشمل نظام التكفل الاجتماعي هؤلاء الأفراد وأسرهم، كما أن مرافقتهم تتحقق على أساس حلول تؤدي إلى إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما يفسح المجال لتمتين روابطهم الاجتماعية مع باقي الساكنة.

ولإرساء هذه السياسة القائمة على شبكات التضامن الاجتماعي، ولتتبع اندماج السكان العائدين من مخيمات تندوف، يجب إنشاء صندوق مشترك بين الجهات، مخصص للدعم الاجتماعي وإدماج السكان العائدين من مخيمات تندوف. وستتكفل وكالة للدعم الاجتماعي للأقاليم الجنوبية بتدبير هذا الصندوق وبمرافقة المستفيدين منه، وبتنسيق الأعمال مع الجماعات والجهات الجنوبية الثلاث.

تدبير الموارد الطبيعية وتوزيعها باعتماد مبدأي الاستدامة والإنصاف لفائدة الساكنة

نظرًا لما تزخر به الأقاليم الجنوبية من مؤهلات جيواقتصادية، ومن إمكانات هامة من الموارد الطبيعية (الصيد البحري، والموارد المائية، وأراض صالحة للزراعة، ومعادن، وهيدروكاربورات)، وما ينجم عن ذلك من آثار إيجابية، من حيث إنعاش الشغل وخلق الثروات والموارد الكفيلة بتمويل العمل الاجتماعي والتضامن لفائدة سكان هذه المناطق، فإن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية لا يمكن أن يتحقق ويستمر من دون وضع استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد في مجال استغلال هذه الموارد الطبيعية وتثمينها.

ويقتضي هذا المنظور رؤية وممارسات مجددة في مجال استغلال الموارد الطبيعية، والهدف من ذلك إشراك السكان وممثليهم، وتأمين استفادتهم الفعلية من هذه البرامج استفادة منصفة وعادلة.

وسيتيح تفعيل هذه الأشكال الجديدة من الحكامة تثمينًا محليًا أمثل، مع المحافظة على الموارد وتأمين استمرارها، والحرص على توجيه المداخيل العمومية، الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية للمنطقة وتثمينها، لفائدة التنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية، ولتحسين التنمية البشرية لساكنتها.

تعويض السياسات الاجتماعية الحالية باستراتيجية مندمجة للتنمية البشرية

أصبح من الضروري تجاوز السياسات الاجتماعية الحالية والتركيز على حظوظ التشغيل وتعزيز قدرات الأفراد. ومن شأن هذه القطيعة أن تفضي في أقرب الآجال إلى تعزيز دور التربية والمدرسة، باعتبارها وسيلة لا مناص منهما لإقرار مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز ولوج مناصب الشغل وتحمل المسؤوليات.

وفي السياق نفسه، يجب أن تقوم السياسة الصحية، في سعيها إلى الحد من التفاوتات في مجال ولوج الخدمات الصحية، بتقديم عرض صحي ذي جودة وتوجه جهوي، ولن يتحقق ذلك دون تعزيز قدرة الأقاليم الجنوبية على جذب المهن الطبية وتعبئة وتأطير القطاع الخاص بشكل أفضل. وتتطلب استراتيجية من هذا القبيل تقوية البنيات التحتية الموجودة عبر تحويل المركزين الاستشفائيين الإقليميين بالداخلة وكلميم إلى مركزين استشفائيين جهويين، وعن طريق الرفع من القدرة الإيوائية للمركز الاستشفائي الجهوي بالعيون، وإنشاء وحدات للمساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) تغطي مختلف المناطق في الأقاليم الجنوبية.

ومن الضروري أخيرًا، وضع خطة استعجالية لتحسين صحة الأمهات والأطفال تتناسب وأهداف الألفية، عبر النهوض ببرنامج للتحسيس وتعميم مجانية تتبع الحمل، وتعزيز الموارد البشرية والمعدات في مصالح الولادة. وستتيح هذه السياسة الاستعجالية التقليص من معدلات الوفيات في أوساط الأمهات والأطفال، والارتقاء بالأقاليم الجنوبية في المدى المنظور لتصبح قطبا مرجعيا في المجال الصحي.

الاعتراف بالثقافة كحق ورافعة للتنمية

تضطلع الثقافة الحسانية بدور هام في إغناء الرأسمال الرمزي والوحدوي الذي يختزنه الوعي المحلي، ولها من الثراء ما يؤهلها للتثمين والإبراز ضمن المكونات المتعددة للشخصية الوطنية التي أكد عليها الدستور.

ويتطلب احترام الحقوق الثقافية وضع آليات تمويل لتثمين الثقافة وإنشاء مجلس ما بين جهوي للنهوض بها، يتكفل بمهمات المحافظة على التراث، وإدماج الثقافة في السياسات التربوية التعليمية والسمعية البصرية على المستوى الجهوي، وتوفير فضاءات متعددة للتعبير واللقاءات الثقافية والإبداع لفائدة الشباب والنساء.

ويتكامل تنويع العرض الثقافي وتثمين أماكن الذاكرة (المواقع الأثرية، والتراث المعماري، وإنشاء المتاحف الجهوية)، مع التعريف السمعي البصري بالثقافة الحسانية والمكونات الأخرى التي تخلق التنوع المحلي، وأيضا مع إدماج الثقافة الحسانية، لغة وتراثًا، في المضامين البيداغوجية للسياسات الجهوية في مجال التربية والتعليم.

ويمكن أن تستغل مكونات الثقافة الحسانية في مجال تدبير الموارد المحلية والبيئية. وتشكل السياحة البيئية أحد القطاعات التي يمكن أن تستثمر فيها مؤهلات الثقافة الحسانية، عبر وضع برامج استثمارية في هذا المجال، بالموازاة مع جعل تنظيم المهرجانات الثقافية عملا احترافيًا، من حيث تصوره والتخطيط له وتنشيطه، مما سيساعد على خلق الشروط الكفيلة لتشجيع تشغيل الشباب وإدماجهم في دينامية ثقافية جديدة تحترم التراث وتدر الدخل.

القطع مع استراتيجية المدى القصير واعتماد مبادئ وضوابط الاستدامة

يجب إعادة النظر في استراتيجية المدى القريب القائمة على الاستجابة للحاجيات المرتبطة بالظرفية الآنية، باعتماد مبادئ وضوابط الاستدامة. وفي هذا الصدد تبرز المؤهلات الكبرى التي تزخر بها الأقاليم الجنوبية من حيث أنظمتها البيئية الواحية أو الساحلية المتفردة، مما يفرض المحافظة عليها، وتثمينها اقتصاديًا في انسجام مع المهارات المحلية.

وتبدو الحاجة أكثر في الأقاليم الجنوبية، مقارنة بباقي المناطق، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أبعاد المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية (وبخاصة المائية)، في أي مشروع تنموي اقتصادي وبشري، نظرًا للهشاشة البيئية التي تتميز بها هذه المنطقة.

وهناك ثلاثة أنواع كبرى من الموارد الطبيعية، يجب عقلنة استغلالها باعتماد منطق تشاركي تحدد طرق اشتغاله حسب نوعية الموارد، مما سيعود بالنفع على الساكنة المحلية، وهي: الموارد المائية، وموارد الصيد البحري، والمعادن.

يتعرض المورد الأول، أي الماء، لاستغلال مفرط، كما أنه يتميز بندرته المتفاقمة. ومن الضروري لتأمين ولوج مستدام لهذا المورد، والاقتصاد في استعماله، التوجه نحو وضع تسعيرة للماء، تختلف باختلاف أوجه استعماله، وتتيح توفير كلفة تعويضه للأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (على أساس كلفة التحلية). ومن الضروري في هذا الصدد، للاستجابة للطلب المتزايد على الماء لأغراض منزلية أو اقتصادية، التركيز أكثر على تحلية مياه البحر، مما يتطلب توسيع المحطات الموجودة حاليا وإنشاء أخرى جديدة. ويفرض هذا الارتفاع في الطلب وضع آليات هادفة إلى حماية الموارد المائية، وبخاصة عبر عقود المياه الجوفية.

إضافة إلى ذلك، فإن المحافظة على المنظومات البيئية الهشة لن تتحقق من دون محاربة التصحر، والمحافظة على سلسلة الواحات، والمنظومة البيئية الغابوية، وتهيئة وتثمين فضاءات الرعي من أجل تطوير وتثمين مسالك الإبل. وتتطلب حماية بعض المواقع المهددة، وبخاصة خليجي وادي الذهب وسنترا، وضع خطة استعجالية تتيح الفصل بشكل أفضل بين مناطق التمركز الحضري والاقتصادي، والفضاءات الواجب حمايتها.

وتنشأ لهذا الغرض مؤسسة جديدة للضبط البيئي للأقاليم الجنوبية، لتأمين حماية المواقع الهشة وتهيئتها على المدى البعيد، سواء تعلق الأمر بالمناطق القارية أو الساحلية. وسينصب عملها، أولا على خليج وادي الذهب، وبعدها سنترا، ثم النعيلة. وستناط بهذه الهيئة مسؤولية العقار المحيط بالمواقع المعنية، كما أنها ستضع خطة للتهيئة الترابية. وتتكفل فيما بعد بتأطير المشاريع المقررة في إطار تنمية وتهيئة الخليج، من حيث الإعداد والتمويل والجدولة الزمنية. وتتمتع إضافة إلى ما سبق بسلطة التقنين والجزاء.

ويتطلب تطوير تهيئة حضرية تحترم أماكن العيش والخصوصية الثقافية لكل جهة، الحد من التوسع العمراني غير المتحكم فيه، وتثمين ما يزخر به التراث العمراني من غنى فذ. وستتحقق استدامة التهيئة الحضرية عبر إنشاء أحزمة خضراء ووضع سياسة تطهير أكثر تنظيما. وسيبرز البعد الاجتماعي لعملية التهيئة الترابية في تكييف تجهيزات القرب مع حاجيات السكان ومطالبهم لتوفير تجمعات حضرية ملائمة للتعايش والتساكن الاجتماعي. ولا يمكن تثمين بعدها الاقتصادي من دون تخلي الدولة تدريجيًا عن مسلسل الإنتاج وتسويق السكن، مما يشجع الخواص ويحفزهم على الاستثمار في هذا القطاع.

ويضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نصب أعينه، وهو يقدم الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، إنجاح الانتقال البيئي والطاقي في هذه الأقاليم، وجعلها مثالا يحتذى به في مستوى التوطين الترابي لأسس التنمية المستدامة وحماية البيئة، والارتقاء بمدنها كي تصبح نماذج على المستوى الوطني والجهوي، في أخذه بعين الاعتبار الأبعاد البيئية (مدن إيكولوجية)، والعمرانية والرقمية (مدن ذكية).

فك العزلة عن الأقاليم الجنوبية

يجدر تحسين منظومة الربط بالأقاليم الجنوبية لتعبيد الطريق أمام اندماجها في الحوض الاقتصادي البحري الشاسع، الممتد من الشواطئ الشمالية للمملكة، إلى شواطئ أفريقيا الغربية وجزر الخالدات.

وقد تساهم بعض المشاريع المهيكلة في تعزيز شبكات التواصل هذه، من قبيل إنجاز الميناء الأطلسي الجنوبي بنتيريفت بشمال الداخلة (إذا انضافت إليه منطقة صناعية كمنطقة حرة، فإن من شأن ذلك أن يضاعف من القيمة المضافة للقطاع ومن تثمين الخزان ج من السمك السطحي)، وتأهيل الموانئ والمنشآت الموجودة حاليا (مما سيحسن فرص تثمين الخزان ب). كما أن إنشاء شركة طيران جوي جهوي خاصة سيسهل الربط الجوي مع بلدان مستهدفة في مجالي السياحة والتصدير.

ويجب وضع خطة في مجال البنيات التحتية الرقمية لتدارك النقص الحالي، تتضمن إقامة شبكات الصبيب العالي والعالي جدا. وتمثل هذه البنيات رهانًا ثلاثيًا، فهي عامل يرفع من جاذبية الأقاليم الجنوبية، ويحسن تنافسية المقاولات، وأداة فعالة للرفع من جودة الخدمات العمومية، عبر تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات عن بعد.

كسب رهان الجهوية المتقدمة

لكي تتحقق هذه التحولات، يتعين الانتقال من منطق المركزية إلى تدبير يعتمد أكثر على اللامركزية واللاتمركز، ذلك أن نجاعة النموذج التنموي الجديد تقوم أساسا على استقلالية القرار وإنجاز المشاريع على مستوى الأقاليم. وتشكل الجهوية المتقدمة الإطار المؤسسي لهذا النموذج، وهو الإطار الذي نص عليه دستور 2011.

وسيساهم نقل العديد من الاختصاصات للمنتخبين الجهويين المحليين في تقريب مراكز القرار من المواطنين. ويوصى في هذا الإطار، طبقا لما نص عليه الدستور في فصله 140، بأن تتمتع الجهات بسلطة تنظيمية. ويوصى أيضا بضمان اللامركزية في أوسع أشكالها وأكثرها وضوحا في الصلاحيات والوسائل، كي تتمكن الجهات من التكفل بتنميتها الذاتية في أفضل الظروف الممكنة. ويعد مبدأ التفريع ونقل الاختصاصات إلى المستوى الجهوي أكثر نجاعة في وضع برامج القرب وتنفيذها وتقييمها. وهو عماد السياسة الترابية التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد.

وتعتمد اللامركزية على المجالس الجهوية المنتخبة بالاقتراع العام المباشر. وتتكفل هذه المجالس بوضع الخطط التنموية الجهوية، وتصاميم إعداد الثراب، مصحوبة بعقود للأهداف والوسائل، بين الدولة والجهات. كما تسهر المجالس الجهوية على الدعم الاقتصادي للجهة وتحسين جاذبيتها،

وفي هذا الإطار اللامركز، و طبقا للمادة 145 من الدستور، لن ينحصر دور الولاة في تطبيق القوانين والتنظيمات الحكومية، ولكنهم أيضا يقومون بمساعدة رؤساء الجهات على تفعيل خططهم وبرامجهم التنموية، وسيتكفلون أيضا بتنسيق أعمال المصالح اللامركزة للإدارة المركزية، مع الحرص على حسن اشتغالها. ذلك أن اللامركزية يجب أن يصاحبها لا تمركز متقدم، لاستيفاء شروط نجاح الجهوية المتقدمة والاضطلاع بمهام الدولة على أحسن وجه على المستوى الترابي.

ويقتضي نجاح النموذج التنموي الجديد وجود قيادة من مستوى عال، تتكفل بها هيأة عليا مكلفة بتتبع تفعيل النموذج التنموي الجديد للجهات الثلاث. وتوكل لها أساسا مهمة تقييم البرامج، ووضع تعاقدات بين الدولة والجهة، ودعم البرامج و تتبع إنجازات ومحاور التطور وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتتطلب البرامج، التي تلتزم فيها الدولة والمنتخبون المحليون ببرمجة وتمويل متعدد السنوات لمشاريع مهيكلة، من قبيل إحداث البنيات التحتية، ودعم مسالك مستقبلية أو وسائل تعزيز التماسك الاجتماعي، ورصد تمويلات على المدى البعيد. ومن هذا المنظور، يغدو من الضروري التعجيل بإحداث صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات المنصوص عليهما في الدستور. ومن الضروري إنشاء صندوق للدعم الاقتصادي وصندوق مشترك بين الجهات مخصص للدعم الاجتماعي وإدماج السكان الصحراويين العائدين من مخيمات تندوف، سعيًا إلى دعم التحولات الكبرى التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، تعززها موارد ناتجة عن تحويلات الدولة وعن المداخيل الجبائية الجديدة المستخلصة في هذه الأقاليم، وعن جزء هام من الإتاوات والرسوم المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

مدخل

1. طبقا للتوجيهات الملكية السامية، قاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من الأشغال والعمليات ترمي إلى بلورة نموذج تنموي جديد مندمج ومستدام للأقاليم الجنوبية للمملكة. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا النموذج في إطلاق دينامية اجتماعية-اقتصادية جديدة تحمل مقومات التنمية وتخلق فرص الشغل، اعتمادا على المشاركة الفاعلة لساكنة هذه الأقاليم.

2. يهدف هذا النموذج الجديد، الذي يقترح المجلس تفعيله في أفق عشر سنوات، إلى تحسين ظروف عيش المواطنين، في احترام لخصوصية الأقاليم الجنوبية وتنوعها الثقافي، وحرص على الإسهام في تفتح هذه الأقاليم وانطلاقها. ويتيح الأفق الزمني المعتمَد إطلاق تحولات هامة، مع تفعيل لتدابير مستعجلة تستجيب للانتظارات الملحة للساكنة المحلية.

3. يشمل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الجهات الإدارية الحالية للعيون-بوجدور-الساقية الحمراء، ووادي الذهب-لكويرة، وكلميم-السمارة، وذلك لما يجمع بين هذه المجالات الترابية من روابط تاريخية واجتماعية و اتصال جغرافي.

4. ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أشغاله على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والثقافية للنموذج التنموي، كما تم أخذ بعين الاعتبار عناصر الحكامة ذات العلاقة. وقد حرص المجلس على ملاءمة توصياته عمع روح ومقتضيات مشروع الجهوية الموسعة.

الإطار المنهجي

5. قامت المنهجية المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في بلورة النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، على مقاربة تشاركية واسعة ومفتوحة على كل حساسيات الفاعلين العموميين والخواص، وعلى مكونات المجتمع المدني، وكذا على كل الفاعلين سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأقاليم الجنوبية، من أجل إشراكهم في مختلف مراحل بناء النموذج بدءًا بالتشخيص، وانتهاء بالإعداد النهائي للنموذج.

6. كما أن هذه المنهجية اعتمدت على مصادر متعددة: 1) جرد وتحليل للدراسات والتقارير المنجزة من طرف منظمات حكومية وغير حكومية، وطنية ودولية، من أجل الاستفادة من نتائجها؛ 2) الاطلاع على دراسات تتوخى التعميق أو المقارنة بين تجارب دولية في مناطق ومجالات ترابية مماثلة لهذه الأقاليم، من حيث الوضعية الجيو-استراتيجية و/ أو يتميز محيطها بوعورة التضاريس وقساوتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة متعددة الأبعاد (اجتماعية، وثقافية، وأنتروبولوجية، واقتصادية، وقطاعية، وتلك المتعلقة بالحكامة).

7. تمت هيكلة الأشغال حول دستور يوليوز 2011، وعلى وجه الخصوص الأبواب المرتبطة بالهوية، واحترام الحقوق الإنسانية، والحكامة، والجهوية. كما اعتمدت الأشغال على الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المغرب، وكذا الميثاق الاجتماعي الذي وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نونبر 2011. كما أن التداول والنقاش داخل اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد النموذج، وأثناء دورات الجمعية العامة للمجلس، قد ساعد في بناء وصياغة هذا التقرير حول النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

8. لبناء النموذج التنموي الجديد، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتشخيص الوضعية التنموية للأقاليم الجنوبية، وفعلية احترام حقوق الإنسان على أساس مرجعية عمادها المعايير الدولية التي صادق عليها المغرب[2]، والمنصوص عليها في الدستور. وقد تمت هيكلة هذا التشخيص وصياغته في إطار «مرجعية الميثاق الاجتماعي» المتبناة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دجنبر 2011، والتي شكلت بدورها قاعدة قام عليها الميثاق الاجتماعي الذي صودق عليه في الرباط في 18 دجنبر 2012 من قبل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها بالدول والحكومات الأعضاء في هذه المنظمة الفرنكوفونية (UCESIF).

9. كما أُدمجت في هذه المرجعية مبادئ الميثاق الاجتماعي للمجلس الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، في انسجام مع التزام المغرب بالقيام بالإدماج التدريجي للمكتسب الجماعي الأوروبي. كما راعت هذه المرجعية المبادئ الموجهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حيال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا المعايير والمبادرات المؤسسية أو الخاصة لفائدة احترام حقوق الإنسان، والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، والتنمية المستدامة (تقرير رودجي حول مسؤولية المقاولات في مجال احترام حقوق الإنسان، والمعاهدة العالمية لمنظمة الأمم المتحدة حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولات (Global Compact)، والمعيار ISO 26000 حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، ومبادئ الاستثمار المسؤول PRI لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-Finances). وقد تم على هذا الأساس، إعداد تقرير لتقييم فعلية حقوق الإنسان، جرى إصداره وتقديمه في شهر مارس 2013. ومكن هذا التقرير من تحديد نقاط القوة والضعف في مجال التنمية بالأقاليم الجنوبية.

10. وقد أدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إعداد ووضع النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، في إطار سياق وطني يشهد تحولات إيجابية، ويأخذ في حسبانه الفرص المتاحة وكذا المخاطر الناشئة عن الأزمات في المحيط الجهوي والدولي.

11. في سياق دولي موسوم بالأزمة الاقتصادية الدولية وبرجَّات كبرى على المستوى الجهوي، يتمتع المغرب باستقرار سياسي ثمين، مكنه من تحقيق أداء اقتصادي جيد، تدعمه مؤشرات اجتماعية تعرف تحسنًا مُطردًا.

12. تعزّز الخيار الديمقراطي للمملكة بفضل دستور 2011 الذي جاء بالمزيد من الخطوات في مجال الديمقراطية، وضمان الحريات، وحقوق الإنسان، وتبني الدولة للأجيال الجديدة من الحقوق، مثل الحفاظ على البيئة،

---

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والمعاهدات المرتبطة به لسنة 1966، والمعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (PIDESC)، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (PIDCP)، والاتفاقات الأساسية للمنظمة الدولية للشغل، والاتفاقات والتوصيات والمبادئ الموجهة لوكالات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بالمعنى الواسع، وحماية وإنعاش الإبداع والتنوع الثقافيين لمنظمة اليونسكو، ومحاربة التغير المناخي والحفاظ على التنوع البيئي ومحاربة الرشوة.

والجهوية، والديمقراطية المحلية، والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني، والحوار الاجتماعي والمدني، والحق في الثقافة.

13. صادق المغرب على 34 آلية دولية في مجال الحقوق الإنسانية، كما يعيد دستور 2011 التأكيد على مجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا الحقوق المدنية والسياسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

14. أطلق المغرب، من جهة أخرى، ورشًا واسعًا من الإصلاحات الهيكلية على المستوى الوطني، وهي إصلاحات كان لها، كما هو الشأن بالنسبة لباقي أقاليم المملكة، أثر على التنمية في الأقاليم الجنوبية. وترمي الإصلاحات التي أطلقها المغرب إلى تحقيق الاستفادة القصوى من نتائج الأوراش المُهيكلة في عدد من القطاعات، والجمع بين التفكير والعمل.

15. يزخر المغرب بمؤهلات مهمة يسعى إلى تثمينها من خلال استراتيجيات قطاعية في مجالات السياحة، والفلاحة، والصيد البحري، والصناعات التحويلية، والمعادن (الفوسفاط)، والنسيج، وصناعة الطائرات، وصناعة السيارات، والخدمات المُرحَّلة (الأوفشورينغ) واللوجستيكية.

16. كما أن السياق الوطني يطبعه إطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة، الرامي إلى وضع حد للتفاوت الذي لايزال قائما بين المناطق مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة. وقد تكفلت اللجنة الاستشارية الملكية بإعداد تقرير من أجل تحديد معالم هذا المسلسل. وفي هذا الإطار، يمنح الدستور للجهات، صلاحيات واسعة في القرار والتنفيذ، مع وضع آليات للمراقبة والمحاسبة من شأنها المساهمة في الرفع من تنافسية الجهات، وفي استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة.

17. وقد شهد اللاتمركز، بدوره، تطورًا غنيًا بالدروس. ويجب أن يسبق اللاتمركز الجهوية وأن يواكبها، وهناك حاليًا ميثاق للاتمركز في طور المصادقة عليه.

18. إضافة إلى ذلك، فإن مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء، المقترحة على الأمم المتحدة سنة 2007، لإيجاد حل نهائي ودائم للنزاع في الصحراء ما تزال في طور التفاوض في الإطار الأممي. وتنص هذه المبادرة على عملية نقل أو تقاسم للاختصاصات، تتكفل بتفعيلها أجهزة تشريعية وقضائية وتنفيذية، مع اعتماد ميزانية ونظام ضريبي محليين، وذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والبيئية الجهوية، وأيضا في مجال العدالة وشرطة القرب والبنيات التحتية.

المبادئ الموجهة للنموذج الجديد

19. وطبقا للتوجيهات الملكية فإن الوضعية في الأقاليم الجنوبية بحاجة إلى نموذج تنموي جديد، أكثر تشاركية وأكثر إدماجية، نموذج يستند إلى حكامة مسؤولة بهدف إطلاق دينامية تنموية مستدامة، تخلق الثروة وفرص الشغل، وخصوصًا لفائدة الشباب، وتعزز التماسك الاجتماعي. كما يجب أن تكون هذه الحكامة عاملا لمضاعفة إمكانات التكامل والاندماج التضامني بين هذه الأقاليم وباقي أقاليم المملكة.

20. إن النموذج التنموي الجديد ومقبوليته يقتضيان احترام الجميع لسيادة القانون، وفعلية قاعدة الحق في هذه الأقاليم كما في غيرها من أقاليم المملكة. ويعتمد النموذج على الجهوية المتقدمة التي نصّ عليها الدستور، بحيث تضمن مشاركة ساكنة الأقاليم الجنوبية في التدبير الديمقراطي لقضاياهم الجهوية الخاصة، بواسطة انتخابات الاقتراع العام المباشر للمجالس الجهوية، والتي تتمتع بصلاحيات واسعة، وتتوفر على موارد كافية لتحقيق التنمية البشرية المندمجة و المستدامة لهذه الجهات.

21. يقوم النموذج على أساس حكامة مُجددة ومسؤولة، تجمع بين الفاعلية والإنصاف. ويجب أن تنبني هذه الحكامة على مبادئ قوية، من قبيل توفير المعلومة و تقديم الحساب، ومشاركة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في توجيه ومراقبة السياسات العمومية، والتقييم الشفاف، والتحسين المستمر لأداء الإدارة العمومية وأجهزتها. ويجب أن تحرص هذه الحكامة على ضمان تدبير وتوزيع عادل للثروات الطبيعية وثمار التنمية لفائدة الساكنة المحلية.

22. وفي هذا الصدد، يقوم النموذج بحصر وجرد رافعات مُهيكلة من شأنها إتاحة انطلاق اقتصاد محلي جاذب ومستدام، من خلال حكامة تحترم الحقوق الأساسية، وتضمن الحريات الفردية والجماعية، وتخدم مصالح المواطنين.

23. يقتضي جعل المبادرة الخاصة وخلق فرص الشغل في قلب الدينامية الجهوية إعادة تركيز دور الدولة بصفتها محفزًا أكثر منها مستثمرًا، عبر إقرار تحفيزات ضريبية واضحة وقابلة للتقدير، وتزويد الجهة بصناديق للتنمية لإتاحة دعم الدينامية التنموية، وإقلاع القطاعات الأكثر إنتاجاً للثروة لفائدة الأقاليم الجنوبية، وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي جميعها أنساق غنية بإمكانيات خلق فرص شغل، وذلك في أفق التوصل إلى بناء أقطاب تنافسية جهوية حول هذه الأنشطة.

24. يتعين على النموذج التنموي الجديد العمل، أيضا، على إقرار نظام اجتماعي أكثر إدماجية، يقوم على مبدأ الإنصاف في إنفاق الأموال، من أجل استهداف أمثل للساكنة الأكثر هشاشة. ومن ثم يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإقرار نظام للتحويلات النقدية المشروطة، وتحسين ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية (وعلى الخصوص منها الصحة والتربية)، عبر إحداث صندوق مخصص وبنية لتقديم المساعدات والاستثمارات الاجتماعية.

25. ويقترح النموذج الجديد مقاربة جديدة لتدبير الموارد الطبيعية، تتيح تثمينًا محليًا أمثل، والمحافظة على هذه الموارد واستمرارها، وتوزيع الأرباح الناتجة عن استغلال وتثمين الموارد الطبيعية للمنطقة، لفائدة التنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية وتحسين التنمية البشرية لساكنتها.

26. من جانب آخر، يعتبر النموذج التنموي الجديد أن التراث والتنوع الثقافي بمثابة ثروة يتعين تثمينها، ورافعة للتنمية يجب استغلال ما توفره من إمكانات. ولذلك يتعين على النموذج أن يضمن احترام الخصوصيات الثقافية للأقاليم المعنية، وبخاصة عبر تثمين الثقافة الحسانية ودعم تجذر الأقاليم الجنوبية في المرجعية الوطنية.

27. وأخيرا، يقتضي الحفاظ على التراث الطبيعي، والتنمية المستدامة للأنشطة البشرية إقرار تهيئة للتراب تكون قادرة على الاستمرار. وينبغي لمخطط كهذا أن يعمل على حماية المناطق الهشة المعرضة اليوم للخطر، التي تمثل موروثًا طبيعيًا مهما ومؤهلا للنشاط السياحي، وأن يحرص على حمايتها بطريقة أمثل من الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية والبشرية. ويوصي المجلس بإحداث آلية مخصصة لهذا الغرض، تكون مكلفة بتفعيل هذا المخطط، وضمان حماية وتثمين الفضاءات الطبيعية.

القسم الأول

تطور التنمية والحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية

تطور التنمية والحقوق الإنسانية في الأقاليم الجنوبية

يتعلّق هذا القسم من التقرير بمسألة تطور مستوى ووضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية. وهو ينقسم إلى فصلين. الأول يعتمد على أهم الملاحظات والرهانات الخاصة بالأقاليم الجنوبية التي أحصاها التقرير التشخيصي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في 30 مارس 2013، والذي ساءل درجة فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية في الأقاليم الجنوبية في مجموع الميادين التنموية (الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، وتلك المتعلقة بالحكامة). أما الفصل الثاني، فيحلل أهم خاصيات وإنجازات مختلف القطاعات بالأقاليم الجنوبية. ويفرد هذا التشخيص مكانًا هامًا للمكتسبات والتحديات التي يتعين رفعها من أجل بث الدينامية التنموية الجديدة المنتظرة.

الفصل الأول – رهانات خاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية

28. سعيًا إلى الإحاطة بوضعية ومستوى تطور الحقوق في الأقاليم الجنوبية، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإجراء تشخيص واسع وتشاركي، أتاح حصر «عناصر التحول الكبرى» الضرورية لإعادة صياغة التصورات والمسلسل التنموي للجهات الجنوبية.

29. يعتمد هذا التشخيص على قناعة مفادها أن احترام حقوق الإنسان الأساسية، كما هي متعارف عليها دوليًا وكما يؤكدها دستور المملكة، هو في الآن نفسه شرط ورافعة لا مناص منها لإنجاح كل سياسة تنموية، سواء كانت تلك السياسة وطنية أم جهوية.

30. جرى في هذا الإطار، انطلاقا من معايير ذات مشروعية عالمية ومبادئ ملزمة، وضع تشخيص لواقع التنمية البشرية في الجهات الجنوبية الثلاث. وتمّ جمع الملاحظات من خلال ورشات وندوات ولقاءات في عين المكان. زهاء 1500 شخص (من منتخبين برلمانيين ومحليين، وشيوخ) تمّ الاستماع إليهم، يمثلون مجموعة كبرى من الأطراف المعنية (من جمعيات ترافعية وجمعيات قرب، ونقابات عمالية، وجمعيات مهنية، وغرف فلاحية وتجارية وصناعية، وصناعيين، ومصالح مركزية ومصالح خارجية للوزارات، وسلطات محلية، وهيئات وساطة، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، وغيرها). وقد وضع هذا التشخيص،أيضا، اعتمادًا على جرد عميق للتقارير التحليلية المنجزة من قبل مصالح الإدارة المركزية والمحلية، ومن قبل المؤسسات والمنظمات الدولية.

31. تم تقديم ومناقشة حصيلة عمل التشخيص في الأقاليم الجنوبية، مما مكّن من إغنائها واستكمالها. وقد أتاحت حصر المكتسبات وتحديد الجوانب الإيجابية لوضعية الحقوق الإنسانية الأساسية في الأقاليم الجنوبية، وكذا أوجه النقص والضعف التي يتعين معالجتها، للتمكن من تحديد محاور الإصلاحات الضرورية في هذه الأقاليم.

32. وقد تم التشخيص على أساس مرجعية الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتتضمن المرجعية أربعة وخمسين حقًّا ومبدأ أساسيًا. وجميع مقتضياتها منصوص عليها صراحة في الدستور الجديد للمملكة. وهي تنتظم حول سبعة محاور:
   - ولوج الخدمات والحقوق الأساسية والرفاه الاجتماعي؛
   - المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛
   - الإدماج وأشكال التضامن؛
   - حماية الأطفال؛
   - الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المجددة؛
   - حماية البيئة؛
   - الحكامة المسؤولة والتنمية والأمن الاقتصاديان والديمقراطية الاجتماعية.

33. يستخلص من هذا التحليل أن جهود الدولة حققت بعض المكتسبات التي ينبغي العمل على تعزيز بعضها، فيما يحتاج البعض الآخر إلى مراجعة على مستوى التدبير والإدارة.

34. و اعتبارًا للتشخيص المُنجز، انتهى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى خلاصة مفادها، أن النموذج التنموي الاقتصادي القائم بلغ مداه، وصار من الضروري القيام بإصلاحات عميقة من أجل إقرار حكامة مسؤولة قادرة على الاستجابة لمتطلبات النموذج التنموي الجديد، الذي ينبغي له أن يلبي حاجيات المواطنين وتطلعاتهم.

I-1. مجتمع شهد تحولا عميقًا

35. شهد كل من المجال الترابي، والبنية الديمغرافية، والاقتصاد، والمجتمع في الجهات الجنوبية الثلاث تغيرًا عميقًا منذ تحريرها من الاستعمار (الفرنسي في 1956 بالنسبة إلى كلميم وطاطا، ثم الإسباني عبر مراحل متتالية: طانطان وطرفاية في 1958، والسمارة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء في 1975، ثم جهة وادي الذهب-لكويرة في 1979).

36. تضاعفت ساكنة الأقاليم الجنوبية بما قدره 1.7 مرة في مدى عقدين من الزمن[3]، علمًا أنها أصبحت في المدة ذاتها حضرية في غالبيتها. وقد ارتفعت أعداد هذه الساكنة بما نسبته 3 بالمائة ما بين 2004 و2012. أما الناتج الداخلي الخام للجهات الجنوبية الثلاث، فقد بلغ في 2010 ما يناهز 33.2 مليار درهم[4]، أي ما يمثل 4.3 بالمائة من الثروة الوطنية المُنتجة سنويًا. أما المصاريف التي تم إنفاقها محليًا للاستهلاك النهائي للأسر فبلغت 15.9 مليار درهم في 2010، أي بنسبة 3.6 بالمائة من مجموع النفقات الاستهلاكية للأسر في المملكة.

---

[3] ما بين 1994 و2012

[4] المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

37. مثلت الدولة، من خلال وظائفها السيادية وبالاعتماد على الاستثمار العمومي، ونفقات الإدارة وتوزيع المساعدات الاجتماعية، الفاعل المركزي في هذا التحول. والحق أن العمل الذي تم إنجازه يستحق التنويه في أكثر من جانب. فقد أتاح الاستثمار الذي قامت به الدولة تدارك التأخر في التنمية المتوارث عن العهد الاستعماري، وخصوصا في مجال البنيات التحتية الأساسية وولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما مكّن من الرفع من مستويات مؤشرات التنمية البشرية بما يفوق المعدل الوطني.

38. تضطلع الدولة في الأقاليم الجنوبية بدور الوقاية من الفقر والتصدي لأعراضه. فالتقديرات التي توصل بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من قبل وكالة الجنوب تشير إلى أن مساهمة الدولة في محاربة الفقر، على شكل مساعدات مباشرة وغير مباشرة، قد تكون بلغت 4.6 مليار درهم. والمساعدات المباشرة التي يوزعها برنامج الإنعاش الوطني على ما يقارب 34.000 شخص، بميزانية قدرها 589 مليون درهم، تمثل نصف الميزانية المخصصة لهذا البرنامج على المستوى الوطني[5].

39. غير أن أوجه تفاوت كبيرة لا تزال قائمة بين المراكز الحضرية والجماعات الصغيرة، وخصوصًا منها الجماعات القروية، وذلك رغم ما قد توحي به بعض الأرقام [6].

I-2. مكتسبات ونقاط قوة يجب تعزيزها

40. أتاح التشخيص الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إبراز مكتسبات تنموية سياسية واقتصادية يجب العمل على دعمها وتعزيزها في إطار النموذج التنموي الجديد.

41. على مستوى الحقوق والحريات الأساسية، فإن الحق في الحياة وفي الأمن، وكذا الحق في أمن الممتلكات والأشخاص مضمونة بموجب الحق العام، وفي ظل الشروط نفسها التي تعرفها باقي أقاليم المملكة. كما أن الحق في التنقل وفي مغادرة الأقاليم والجماعات الجنوبية أو الإقامة فيها حق تتم ممارسته ممارسة تامة.

42. ليس هناك من مقتضى قانوني وتنظيمي يحد بصفة خاصة من الحريات الفردية. غير أن هناك بعض حالات الشطط في استعمال السلطة يستنكرها المدافعون عن حقوق الإنسان، تتمثل في أعمال ترهيب بسبب الرأي أو بحالات معاملة سيئة في الوسط السجني. كما أن هناك ادعاءات بوقوع حالات رفض غير مبرر لتسليم تواصيل التصريح بجمعيات، حسب المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يرون في ذلك مسًّا بالحق في تكوين الجمعيات.

43. ليس هناك كذلك أي مقتضى قانوني ولا تنظيمي يحد من الحريات الجماعية. فكل المنظمات النقابية ذات التمثيلية لها فروع محلية، وباستطاعتها التدخل، بصفة قانونية، في العلاقات المهنية. وهي كلها تنظم مسيرات وتظاهرات في الأقاليم الجنوبية، وبخاصة في فاتح ماي، بمناسبة عيد الشغل.

---

[5] في غياب مرصد مخصص لتنمية الأقاليم الجنوبية، ورغم أنه من غير الممكن إجراء تقييم كمي دقيق للمبالغ المنقولة من قبل الدولة إلى هذه الأقاليم.

[6] حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فإن معدل الفقر كان أضعف سنة 2007 (4.9 بالمائة) مقارنة بباقي مناطق المغرب (8.9 بالمائة)، والتفاوتات رغم كونها مرتفعة، فإنها تظل أدنى من المعدل الوطني بمؤشر جيني(0.35 Gini مقابل 0.41)

44. يمارس حق الإضراب بكل حرية، ولا تُعرف في المنطقة أي حالة تم فيها اللجوء إلى الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يعاقب، بحجة المس بالحق في الشغل، على تنظيم الإضراب أو المشاركة فيه. غير أن هناك بعض الصعوبات الإدارية في إحداث فروع نقابية، أشارت إليها بعض المنظمات النقابية خلال جلسات الإنصات التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أن عمل الأحزاب السياسية يخضع في الجهات الجنوبية لقانون الحق العام.

45. تشهد الأقاليم الجنوبية تراجعًا ملموسًا لمعدلات الفقر. تعد جهتا العيون والداخلة من بين أقل الجهات فقرًا في المغرب، بنسب فقر تبلغ على التوالي 2.2 بالمائة و2.6 بالمائة، مقابل 8.9 بالمائة معدلا وطنيا. وقد ساهمت برامج المساعدة العمومية (المساعدات الغذائية) وبرامج إنعاش نشاط الساكنة الأشد عوزًا (الإنعاش الوطني) بقدر كبير في تحقيق هذه النتائج.

46. ولتعزيز محاربة الفقر في العالم القروي ومعالجة التهميش والهشاشة في الوسط الحضري، أُطلقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 2006 في الأقاليم الجنوبية كما في باقي أقاليم المملكة. وقد تمّ تفعيل ما يقارب 10 بالمائة (2.242 مشروعا من أصل 23.000) من مشاريع المبادرة في الأقاليم الجنوبية ما بين 2007 و2012، واستفاد منها 495.840 شخصا، أي ما يناهز 52 بالمائة من مجموع ساكنة هذه الأقاليم (5 ملايين على المستوى الوطني). وتهمّ نصف هذه المشاريع جمعيات وتعاونيات (1.065 من أصل 2.242)، ويمثل تمويلها 10 بالمائة من الميزانيات (152.4 مليون درهم). وهناك 702 من المشاريع (أي 31 بالمائة) تهم الأنشطة المسماة «أنشطة مدرة للدخل».

47. بلغت نسبة محو الأمية سنة 2012 في أوساط ساكنة الأقاليم الجنوبية 67.8 بالمائة، أي أعلى من نظيرتها في ربوع المملكة (61.7 بالمائة)[7].

48. لا شك في أن التعليم وتعميم التمدرس الابتدائي، وخصوصا بين صفوف الفتيات، يعد من بين الإنجازات الاجتماعية الأكثر أهمية والواعدة في الأقاليم الجنوبية. كما أن الغالبية العظمى من الأطفال تستفيد من ولوج التعليم ما قبل المدرسي. غير أن العديد من المراقبين لا ينظرون بعين الرضى إلى جودة التعليم بهذه الأقاليم، حيث ينتقدون غياب دروس في تاريخ الثقافة الحسانية. تظل نسبة التمدرس حسب الفئات العمرية مرتفعة، وتتجاوز بكثير المعدل الوطني. وتستوفي أغلبية التلاميذ الذين يلجون السلك الإعدادي هذا السلك إلى نهايته، بنسبة تبلغ 81.7 بالمائة في جهة العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، و68 بالمائة في جهة كلميم–السمارة، مقابل 64.6 بالمائة معدلا وطنيا. كما أن معدلات النجاح في الباكلوريا أعلى من المعدلات الوطنية[8].

49. سجلت أعداد التلاميذ الممدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي ارتفاعًا أكبر في وادي الذهب–لكويرة (69.2 بالمائة) بالمقارنة مع المعدل الوطني (30.9 بالمائة) خلال الفترة مابين 2007/2008 و2011/2012[9]. وفي مقابل

---

7 المصدر: مديرية محاربة الأمية DLCA

8 في 2012، احتلت جهة وادي الذهب–لكويرة المرتبة الأولى، بنسبة نجاح بلغت 68.2 بالمائة، تليها جهة كلميم–السمارة بنسبة 49.4 بالمائة، مقابل 57.3 بالمائة معدلا وطنيا.

9 المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية DEPF بوزارة الاقتصاد والمالية.

ذلك نجد أن التطور في جهتي العيون–بوجدور–الساقية الحمراء وكلميم–السمارة كان أضعف، حيث سجلت الجهتان على التوالي 25.6 بالمائة و23.2 بالمائة.

50. في ما يتعلق بالتكوين التأهيلي، لقيت استثمارات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل OFPPT في البنيات التحتية للتكوين المهني تنويهًا واستحسانًا لجودة خدماتها. وقد تمكّن المكتب، إلى حدود يوليوز 2013 من إنشاء 77 مؤسسة عمومية، 24 بالعيون، 14 بكلميم، و8 بالداخلة.

51. استفادت الثقافة من زيادة ومن تطور سريع قياسًا إلى المستوى الوطني على صعيد المبالغ المخصصة من قبل وزارة الثقافة على مدى السنوات الخمس المنصرمة. وبالموازاة مع ذلك، موّلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما مجموعه 116 مشروعًا في المجال الثقافي ما بين 2007 و2012.

52. يبلغ العدد الرسمي للمكتبات في الجهات الثلاث 33 خزانة حسب إحصائيات وزارة الثقافة، مع نسبة أعلى من المعدل الوطني من حيث العناوين لكل ألف نسمة.

53. وتجدر الإشارة أيضا إلى المبادرات التي اتخذت في المجال الثقافي، والتي همت على الخصوص إحداث مركز للدراسات الصحراوية وماستيرللتكوين ذي صلة، وكذا إطلاق المباراة الدولية لبناء قطب ثقافي ومتحفي بالداخلة.

54. تحسنت مؤشرات الصحة ومعدل العمر، وهي اليوم في صف نظيرتها على المستوى الوطني. وقد ساهم وضع نظام التأمين الإجباري على المرض AMO، ونظام المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين RAMED، بقدر كبير في تحقيق هذا التحسن. كما ساهم تطور البنيات التحتية الصحية في تحسين ولوج الخدمات الصحية. والمؤشرات المتعلقة بمعدلات أعداد الأسرّة والأطباء والممرضين لكل ألف ساكن تعادل اليوم نظيرتها على المستوى الوطني.

55. كما أن المؤشرات الخاصة بولوج الخدمات العمومية الكبرى، وخصوصا الماء والتطهير والربط بشبكة الكهرباء، تجاوزت كلها المعدلات الوطنية (أكثر من 84 بالمائة مقابل 70 بالمائة وطنيا في ما يخص الكهرباء، وحوالي 70 بالمائة في ما يتعلق بالماء الصالح للشرب، مقابل 55 بالمائة وطنيا).

56. الوظائف اللوجستيكية الكبرى مؤمّنة بشكل ناجع، والأسواق تموَّن بانتظام، ومؤشرات الأسعار تتطور بشكل مماثل لما يجري في باقي أقاليم المملكة.

57. على المستوى البيئي، تؤكد الوزارة المكلفة بالبيئة أنها أبرمت في كل واحدة من الجهات الثلاث اتفاقية للتأهيل البيئي، على أساس «عملية شراكة» مع الجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين وجمعيات غير حكومية محلية.

58. صنفت الدولة حتى اليوم 16 موقعًا ذا أهمية بيولوجية وبيئية SIBE من بين 154 من موقعا على المستوى الوطني. وقد صنفت ستة من تلك المواقع بصفتها مواقع ذات أولوية 1، وهي واحة تيسينت، وآيت أومريب واد تيغزرت، والمسيد، وفم الصاكة، وخليج وادي الذهب.

59. وضعت آليات عديدة لمراقبة وتتبع الحالة البيئية، كالمراصد الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة، والصحة والتنمية المجالية، والمراقبة الصحية لجودة المياه الموجهة للاستهلاك البشري، ومراقبة جودة ونوعية الوسط البحري، ومراقبة جودة منتوجات الصيد من قبل المعهد الوطني لأبحاث الصيد البحري INRH.

60. في مجال التخطيط الحضري وتدبير المدن، أفضت الخطوات التي تم تحقيقها إلى امتصاص جزء كبير من مدن الصفيح.

I-3. نقاط ضعف وأوجه نقص يجب تجاوزها

61. رغم هذه المكتسبات، لا تزال هناك نقاط ضعف وبعض أسباب الانشغال، مما يدل على أن النموذج الاجتماعي-الاقتصادي الذي تم اعتماده في الأقاليم الجنوبية قد بلغ مداه، بما يحدثه من آثار تخلق في نفوس المواطنين شعورا بالحيف، وغياب الشفافية في مجال تدبير الشؤون العمومية.

عدم فعالية آليات الإدماج والتضامن، وصعوبة استمرارها

62. تستفيد الأقاليم الجنوبية من جهاز مُهم للمساعدات، بميزانية سنوية تقارب 4.6 مليار درهم[10]، يقوم على آليتين اثنتين للمساعدات، تمثلان 1.2 مليار درهم سنويا (أي 34 بالمائة من مجمل الغلاف المالي)، هما 1) الإنعاش الوطني، الذي يغطي (بحوالي 600 مليون درهم سنويا، أي 50 بالمائة من ميزانيته الوطنية) مجموع الحاجيات المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية في المجال الترابي. والميزانية المتعلقة به تشهد ارتفاعا سنويا قدره 10 بالمائة، مما أفضى إلى ارتفاع كبير في النفقات خلال العقد المنصرم؛ 2) القفة الأسبوعية (580 مليون درهم سنويا)، التي تمثل مساعدة عينية توزع على ساكنة مخيمات الوحدة.

63. هناك عدد كبير من الأسر والأشخاص المعوزين الذين لا يتلقون المساعدات الاجتماعية المقدمة حاليا. والأشخاص الذين يستفيدون من تلك المساعدات، والذين يناهز عددهم 118.000 شخص، ينتمون في أغلبهم إلى إحدى مجموعتين[11]: العاطلون المعرضون للهشاشة، وساكنة مخيمات الوحدة. كما أن نظام المساعدات غير موحد في الأقاليم الجنوبية، حيث نجد أن القفة الغذائية والإنعاش الوطني يعنيان على الخصوص وبالنسبة الغالبة ساكنة جهتي العيون-بوجدور-الساقية الحمراء ووادي الذهب-لكويرة.

64. برامج الإنعاش الوطني، وآليات توزيع المساعدات والدعم والمواد الغذائية والمحروقات، ومنح قطع أرضية ومساكن، وأنظمة المنح للطلبة، وعمليات التشغيل في مصالح الإدارة والمؤسسات العمومية، كل هذه الأعمال تجري في الآن نفسه، دون أي منظورية ولا تنسيق ولا محاسبة على مستوى تقييمها، أو تقييم آثارها في مجال تراجع الفقر، أو تراجع حالات الميز المرتبطة بالنوع، أو تحسين وضعية الأشخاص والجماعات في وضعية هشاشة، وبشكل عام في مجال تحسين الرفاه الاجتماعي.

---

10 المصدر: دراسة منجزة من قبل وكالة الجنوب

11 المصدر: دراسة منجزة من قبل وكالة الجنوب

65. السياسة الاجتماعية المعتمدة ذات طبيعة إشكالية على ثلاثة مستويات: فالإنفاق لا يستفاد منه استفادة قصوى ولا يخضع للمراقبة، وهو لا يحظى بدعم المواطنين ورضاهم لكونه يشكو من ضعف في الاستهداف، كما أنه لا يشجع على الاستقلالية واتخاذ المبادرة.

66. لا تمتلك السلطات العمومية رؤية واضحة عن الأعمال المنجزة لفائدة الفئات الهشة، كما أن الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لا يرحبون كثيرًا بهذه الاعمال. ويفسر هذا الأمر، في جزء كبير منه، بعدم وجود معايير واضحة في هذه الأقاليم ولا في باقي مناطق المملكة، لتحديد الأشخاص والجماعات في وضعية هشاشة، كما يفسر بغياب البرامج والمعايير للوقاية من مظاهر الميز تجاههم.

67. لم تسجل السياسات لصالح النهوض وإدماج النساء في التنمية، إلا نتائج محدودة في الأقاليم الجنوبية قياسًا إلى باقي أقاليم المملكة. فنسبة نشاط النساء أقل بما يناهز خمس مرات نشاط الرجال، وقد تراجع بما يقارب عشر نقاط بين 2002 و2011 [12]، وهو ضعيف جدا مقارنة بالمعدل الوطني، إذ يبلغان على التوالي 14.5 بالمائة و25.5 بالمائة.

68. لا توجد، من جهة أخرى، مؤشرات تبين تطور الصور النمطية التمييزية، والعوائق التي تحول دون ولوج النساء إلى وظائف القرار في الأنشطة الاقتصادية والحزبية والنقابية، وهو ولوج يظل محدودا جدا.

69. تخضع حماية الأسرة للإطار التنظيمي نفسه الذي تعرفه باقي أقاليم المملكة. وقد استحدث صندوق التكافل العائلي في شتنبر 2011، بميزانية تقدر بنحو 160 مليون درهم. والاستفادة من خدمات هذا الصندوق منحصرة في النساء المطلقات المعوزات وأطفالهن، حسب الفصل 13 من القانون 41-10.

70. يواجه نظام المساعدات والتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة صعوبات حقيقية بسبب الوسائل غير الكافية.

71. يشكو بعض المواطنين العائدين من مخيمات تندوف، من وضعيتهم الاجتماعية والعائلية، ويعتبرون أن المساعدات التي يحصلون عليها عبر بطاقات الإنعاش الوطني لا تكفي لسد حاجاتهم اليومية. كما أنهم لا يستفيدون من أي مواكبة نفسانية كفيلة بتسهيل اندماجهم التدريجي، وليس هناك أي آلية لتقييم وتتبع درجة اندماجهم الاجتماعي والاجتماعي-المهني.

ضعف منظومات وبنيات التربية والتكوين والصحة

72. في مجال التربية، أشارت الأطراف، التي تم الاستماع إليها خلال اللقاءات المنظمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى مشاكل حقيقية في نوعية ونجاعة العرض التربوي، تتعلق على الخصوص بالولوج المحدود للتكنولوجيات الجديدة، وضعف تدريس تاريخ المنطقة وتاريخ الثقافة والتراث الحسانيين، وضعف توجيه التلاميذ نحو المسالك العلمية، والاكتساب الضعيف للغات الأجنبية، وخصوصا منها الفرنسية.

73. تظل أوجه اللامساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي كذلك قائمة، وخصوصًا في الوسط القروي، وعلى وجه أخص في جهة كلميم-السمارة، حيث تتحدث الساكنة عن نسب كبيرة من الهدر المدرسي في أوساط الفتيات، وخصوصا في مدن مثل طاطا وأسّا.

---

[12] المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

74. يُعزى الهدر المدرسي في المرحلة الثانوية إلى عوامل عدة، منها الأثر السلبي لسياسة المساعدة على مواصلة الدراسة، والعوامل الثقافية (وخصوصا في ما يتعلق بتمدرس الفتيات)، والانتماء الاجتماعي، والمسافات الجغرافية. أما مواصلة الدراسات العليا فتواجهها مجموعة من العقبات متمثلة في بُعد المدارس الكبرى والجامعات، والكلفة المرتفعة للنقل والعيش في المناطق الشمالية، والجهل بآفاق ما بعد الدراسات العليا.

75. على مستوى التعليم ما قبل المدرسي، يظل التعليم التقليدي مهيمنًا، مع اطمئنان محدود لآثاره الإيجابية على المتعلم، وقدرته على مده بالكفايات اللازمة لولوج المسالك التعليمية الرئيسية، وأنشطة التفتح، والمضامين التربوية الأساسية.

76. أما بالنسبة إلى التعليم الثانوي والإعدادي، فقد تم تسجيل انخفاض ما بين 2008 و2012، وخصوصا بين صفوف الفتيات، بسبب ضعف تغطية الجماعات بالمدارس الإعدادية (33 بالمائة في العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، و14.3 بالمائة في وادي الذهب، مقابل 56 بالمائة على المستوى الوطني)، وكذا نوعية التعليم المتوفر. كما أن مساهمة القطاع الخاص محدودة ولا تلقى تشجيعًا كافيًا.

77. لا يسلم تكوين الأطر التربوية من النقد من حيث مضمونه وجودته، خصوصًا تجاه الأطر الذين تم توظيفهم بدون مباراة، ودون أي تكوين بيداغوجي. ولا تجتذب مهنة التعليم الكثيرين، وخصوصا فئة الشباب الذين يحصلون على نتائج ضعيفة في المباريات الوطنية.

78. عرض التعليم التقني غير كاف وغير متلائم مع حاجات السوق المحلية في مجال الشغل. وآليات مواكبة الشباب من أجل ولوج الشغل أضعف من أن تتيح لهم ذلك التشغيل الذاتي.

79. يشكو قطاع التكوين المهني من نقاط ضعف حقيقية. ويبدو أن مضمون التكوين وغاياته وقيادته لم تخضع لرؤية مندمجة ولا لآليات تتبع تستهدف تحسين طريقة عملها وملاءمتها مع حاجات المقاولات والسوق المحلية.

80. مازالت الأقاليم الجنوبية على مستوى التعليم العالي وحتى حدود يناير 2013، لا تتوفر على جامعة مندمجة و«مستقلة». إن غياب عرض للتعليم الجامعي يشكل عائقًا يحول دون الاستفادة من الجهود المبذولة في مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويمثل عائقًا كبيرًا أمام متابعة الدراسة. وذلك ما يفضى، أيضا، إلى حضور ضعيف لحاملي الشهادات المنحدرين من الجنوب في أوساط الباحثين والتلاميذ المهندسين والأطباء والأطر العليا على المستوى الوطني.

81. علاوة على ذلك، فإن ضعف العلاقة بين مختلف مستويات التعليم (الابتدائي والثانوي والعالي) يزيد من حدة الشعور «بتدني قيمة الشهادات».

نقاط ضعف بنيوية في قطاع الصحة

82. تتعدد مظاهر القصور في مجال الصحة، وتتمثل أساسا في غياب التوازن في الاستثمارات في الجماعات الواقعة في ضواحي المدن والجماعات القروية. كما أن هناك مناطق تشهد نشاطًا هامًّا، وأماكن ذات كثافة سكانية كبيرة، مثل قرى الصيادين، لا توجد بها تجهيزات عملية كافية للوقاية والعلاجات الطبية.

83. تظل التغطية بالأسرّة، إلى حدود سنة 2011، ضعيفة وغير موزعة بالتساوي (سرير استشفائي واحد لكل 746 شخصا في جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، مقابل سرير لكل 1.287 شخصا في جهة كلميم-السمارة، وسرير لكل 3.245 شخصا في وادي الذهب-لكويرة[13]). كما أن غياب مصحات خاصة يساهم بدوره في نقص التجهيز الطبي، كما لا يستجيب العرض العلاجي الحالي إلا جزئيا لحاجيات الساكنة. وأخيرًا فإن بعض المؤسسات المكلفة بالعلاجات الصحية الأساسية غالبا ما تكون غير قادرة على الاشتغال جيدا، نظرا لنقص الموارد البشرية المؤهلة.

84. نسبة الوفيات بين الأمهات مرتفعة، بسبب استمرار وقوع مضاعفات متعلقة بالوضع، سواء أثناء النقل إلى المستشفى، أو خلال عمليات الوضع في البيت. كما أن نسبة الإصابات بالأمراض المزمنة تظل من بين الأعلى في المغرب.

85. الموارد البشرية في القطاع الصحي (أعداد أطباء الطب العام والأطباء الاختصاصيين) غير كافية وغير مستقرة، وكثيرا ما يعتبر تعيين الأطباء في الأقاليم الجنوبية نوعا من العقاب، كما يسجل ضعف في إقبال الأطباء على هذه الأقاليم رغم الإجراءات التحفيزية المتخذة لاستقطابهم.

86. ليست عمليات تدبير شبكة العلاجات الصحية الأساسية، وتوزيع بطائق المساعدة الطبية لفائدة الأشخاص المعوزين، وتفعيل التأمين الإجباري على المرض لفائدة أجراء القطاع الخاص، بأحسن حالا من نظيراتها في باقي أرجاء المملكة، إذ إنها تشكو من الاختلالات نفسها. لكن، واعتبارًا للمسافات الفاصلة عن مراكز اتخاذ القرار، فإن أوجه الخلل تلك تولد تذمرا مُضاعفًا لدى المرتفقين.

الاستعمال غير الكافي للمؤهلات الثقافية

87. يعترف دستور 2011 بموروث ثقافي ولغوي متنوع، ولا غرو إذن أن يطرح غياب اعتبار الثقافة الحسانية ومؤهلاتها تحديًا حقيقيًا يتعين العمل على تدارك تداعياته، إذ إن هذه الثقافة عنوان خصوصية جهوية يوليها المواطنون أهمية خاصة.

88. أشار المشاركون في اللقاءات المنظمة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال الندوة التي نظمها المجلس حول الموروث الثقافي الحساني، و كذلك خلال عدد من جلسات الإنصات إلى غياب استراتيجية ثقافية نوعية تأخذ في حسبانها مؤهلات الثقافة الحسانية وحاجيات الساكنة في هذا المجال. وهي حقيقة أكدتها الدراسات التي أطلقها المجلس بهذا الخصوص. ويجد غياب مثل هذه الاستراتيجية تفسيره في عدم وجود إطار ينظم تدبير التراث الثقافي، وعدم كفاية الميزانيات المخصصة لتشجيع الثقافة الحسانية، وتعدد الهيئات المتدخلة في تدبير هذا التراث، وغياب موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة للعناية بهذا التراث، وعدم انخراط وسائل الإعلام والجمعيات الثقافية في عمليات التحسيس والتعريف بمكونات هذا التراث، وعدم كفاية التظاهرات واللقاءات التي تعنى بالتراث الثقافي الحساني، وضعف الاهتمام بالعمل الحرفي، الذي ينظر إليه بصفته وقفًا على فئة اجتماعية معينة، وأخيرًا تهميش المرأة، التي تضطلع بدور مركزي في الثقافة الصحراوية.

---

13 المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

89. باستثناء بعض الإنتاجات المكتوبة التي تدعمها وكالة الجنوب، فإن المؤهلات الثقافية لهذه الأقاليم لا تولى لها العناية المطلوبة. كما أن المقاولات لا تحتضن أي عمل ثقافي، وتبدو مترددة في الاستثمار في التراث الثقافي بصفته نشاطًا اقتصاديًا مُدرًا للدخل ومُحدثا لفرص الشغل.

90. لم يتم إحصاء المواقع التاريخية، مع أن المحافظة عليها أمر ضروري، حتى يجري إدماجها في إطار استراتيجية للنهوض بالسياحة الثقافية. ومع ذلك، تختزن الأقاليم الجنوبية تراثًا معماريًا مُهمًّا يتكون من قصور و قصبات، و مواقع و فضاءات لها طابع قدسي لدى الساكنة (جوامع، أضرحة، مواسم). كما تتوفر على تراث تاريخي وأركيولوجي ضارب في القدم، ومعمار معاصر. وتشكل المحافظة على هذا التراث أمرًا في غاية الأهمية، بقدر ما يوفر من آفاق تنمية هائلة، ولكونه يمثل عامل إشعاع ثقافي وسياحي، له أبعاد وطنية، وقارية، ودولية.

91. تظل المبادرات المتخذة في مجال حماية الذاكرة وحماية الثقافة الشفهية الحسانية محدودة، باستثناء موسم طانطان، المصنف من قبل اليونسكو ضمن التراث غير المادي للإنسانية، ومهرجان وادي الذهب لكويرة، ومهرجان أوسرد.

92. لا يخضع الترفيه لأي سياسة واضحة المعالم، مما يتناقض والنفقات العمومية المرتفعة في الأقاليم الجنوبية. ويبقى تثمين مدى انخراط الدولة، فيما يخص الولوج إلى الترفيه، محدودا.

93. وأخيرًا فلا وجود لأي نقاش أو تفكير يذكر حول امتزاج الثقافات الحسانية والأمازيغية والعربية وتلاقحها تلاقحًا يمنح الأقاليم الجنوبية شخصيتها المتفردة. وينعكس هذا الغياب على قضايا تحديد وتفعيل السياسات العمومية والنقاشات حول الوضعية الاجتماعية ومستقبل التنمية في هذه الأقاليم.

نقص الوسائل، والبطء في مجال التدبير البيئي

94. لا يخفى أن الرهانات المتعلقة بحماية الموارد المائية والسمكية، والوقاية من أشكال التلوث، وخصوصا تلوث الساحل، رهانات ضخمة. ويبدو أن عمل الدولة في مجال حماية البيئة لا يرقى إلى مستوى التحديات المتعين رفعها في هذا المجال.

95. لم تفض الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار أجندة 21 إلى تقديم معلومات عمومية حول درجة تقدم أعمال إنجازها، بسبب النقص في التتبع والتقييم، وغياب مؤشرات التقييم، وندرة الأبحاث لدى الإدارة، وضعف الميزانيات المخصصة للتحسيس والتربية البيئيين.

96. تطرح قضايا تدبير المياه والثروة السمكية والساحل، والمحافظة على المنظومة البيئية للواحات العديد من التساؤلات الملحة، لارتباطها الوثيق بسؤالي الاستدامة وقابلية الاستمرار، وأيضا لما تحدثه من آثار على بعض الخيارات القطاعية (كالفلاحة والسياحة وغيرهما).

97. تتسم سياسة الماء بنقاط ضعف دائمة تتعلق بتدبير هذا المورد، وذلك رغم وضع مخطط مديري للتهيئة المندمجة للموارد المائية PDAIRE للحوض المائي للصحراء.

98. وحسب وكالة الحوض المائي للصحراء تقدر الموارد المائية بما يناهز 50 مليون متر مكعب من المياه السطحية، وحوالي 16 مليون متر مكعب من المياه الجوفية. وهي مخصصة في غالبها للشرب (63 بالمائة من مجمل الاستهلاك في الحوض الصحرواي). أما التعويض الاصطناعي لمياه الفرشة الجوفية فيكاد يكون اليوم منعدما، بسبب ضعف التساقطات المطرية. لم يتم منذ 2009 منح أي تصريح جديد بضخ المياه من الفرشة الجوفية، في انتظار معرفة الطاقة المائية الحقيقية التي تختزنها.

99. يمثل التعمير وتزايد الاستعمالات المنزلية للماء، التي رفعت من نسبة استهلاك الماء الصالح للشرب بما يناهز 29 بالمائة، ضغوطًا كبيرة تتهدد الموارد المائية. ومن جهة أخرى فإن عمليات استخراج المياه من الموارد المائية الأحفورية في الداخلة، واستعمالها لأنشطة فلاحية لإنتاج الخضروات موجهة نحو التصدير، ليست مرفقة بشروط تتعلق بحماية الموارد لفائدة الأجيال الحالية والقادمة.

100. إن جزءا من الموارد السمكية معرض للاستغلال المفرط، فصيد الأساطيل الصناعية، وأساطيل صيد السمك السطحي الصغير، بما فيها السردين، والمعروف أنه غير مستغل بما فيه الكفاية، وأنواع الأسماك المصطادة مثل سمك الشيمي chinchards وسمك الإسقمري الإسباني مثيرة للقلق. والحال أن كمية مخزون هذين النوعين قد تدفع إلى دق ناقوس الخطر حول احتمال استنزافها. وبالموازاة مع ذلك لا ينظر الكثيرون بعين الرضى إلى العدد الكبير من وحدات إنتاج سماد السمك.

101. وأخيرًا تشتمل الأقاليم الجنوبية على مواقع بيولوجية ومناظر طبيعية فريدة ليس لها نظير، إلا أن ما تتميز به من تنوع معترف به في التصنيف الوطني (تعد المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية مواقع محمية) والعالمي، هو اليوم عرضة للخطر. فرغم الجهود التشريعية الرامية إلى الحفاظ على الأنواع والمواقع المحمية، إلا أن الكثافة العمرانية الساحلية والتلوث المرتبط بالأنشطة الاقتصادية والإنسانية يعرضان بعض تلك المواقع لخطر التدهور الإيكولوجي، وخصوصا منها خليج الداخلة.

102. تفضي عمليات التمركز الإنساني والاقتصادي المتزايدة في السواحل إلى تردٍّ صارخ في وضعية هذا الوسط الطبيعي الذي يتميز بهشاشة كبيرة. وتظل الوسائل المفعلة من قبل الدولة من أجل المراقبة والوقاية من مخاطر تلوث الساحل محدودة. يضاف إلى ذلك كون النفايات الناجمة عن استغلال الموارد لا تخضع لأي مراقبة أو عقوبات، رغم أن الإطار التنظيمي والقانوني ينص على ذلك.

103. تتجلى صعوبات تدبير الساحل بوضوح على مستوى خليج وادي الذهب، حيث يتمثل التحدي الأكبر في كيفية التوفيق بين الأنشطة الاقتصادية والبشرية من جانب، ومتطلبات المحافظة على المنظومة البيئية ضمن رؤية مستدامة، من جانب آخر. كما أن تطور خليج وادي الذهب لم يواكبه تخطيط استراتيجي، مما أفضى إلى نوع من التطور الفوضوي.

104. يقود تزايد أعداد السكان اليوم إلى اختناق المدينة، وإلى مستويات من التلوث مثيرة للقلق، وخصوصا في البحيرة، التي تمثل موقعًا بيئيًا وسياحيًا لا مثيل له، ولكن أيضا في غيرها من المواقع الهشة، مثل ساركا والكدية البيضاء.

105. عدم الفصل بين الأنشطة الاقتصادية (بما فيها قرى الصيادين) عن أماكن السكن وعن المواقع الطبيعية، يفسر بدوره هذه الوضعية[14]. كما أن تعدد المتدخلين، وغياب التنسيق بين المسؤولين المركزيين في الوزارات والمسؤولين الجهويين، والانخراط الضعيف للساكنة المحلية، كلها عوامل ترفع من حدة هذه الصعوبات.

106. هناك انشغال إيكولوجي آخر يتعلق بظاهرة زحف الرمال التي تشكل نقطة ضعف كبيرة ليس فقط على صعيد التنمية الفلاحية، أو إقامة بنيات تحتية في المنطقة، وإنما، أيضا، على مستوى إعداد وتنظيم المجال الترابي على وجه العموم. لقد بذلت جهود مهمة لمحاربة زحف الرمال، ولكن مستوى ووتيرة تنفيذ البرامج تظل ضعيفة نسبيا قياسا إلى حجم الظاهرة.

107. باستثناء بعض المساحات الزراعية المحدودة (زراعات معيشية في واحات جهة كلميم–السمارة، وزراعة الخضر في الداخلة)، يعد الفضاء الصحراوي بالأساس فضاء رعويًا. ويتعرض هذا الفضاء الغابوي–الرعوي، اليوم، لضغط كبير على مساراته، والحفاظ عليه ليس مؤمّنا، مما يهدد أنشطة تربية المواشي وإنتاجية القطعان.

108. هناك ضغوط كبيرة تتعرض لها كذلك المنظومات البيئية للغابات والواحات في جهة كلميم–السمارة، وتتجلى في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وخصوصا بسبب الرعي المفرط وتتابع سنوات من الجفاف الحاد، وتراجع الغطاء النباتي من أثر جفاف المناخ وغياب تحديد المساحات الغابوية والمصادقة عليها.

غياب سياسة مندمجة لإعداد التراب

109. لا تحكم السياسة المتبعة حتى اليوم في إعداد التراب رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنظيم وإعداد التراب، ووضع البنيات التحتية والتجهيزات حسب نوعية أماكن العيش والنشاط الاقتصادي. ويتضح غياب الرؤية هذا على وجه الخصوص في استمرار السكن غير اللائق، وتعثر برنامج إحداث قرى للصيادين بالمنطقة، مما جعل هؤلاء يعانون من ظروف معيشية صعبة.

110. نتج عن سياسة المدينة، التي غالبا ما تأتي في مجملها كرد فعل، وتحت ضغط ديمغرافي قوي، نمو حضري متسارع وفوضوي، مما ساهم في فشل مخططات التنظيم الاجتماعي–المكاني، وأفضى إلى بروز «مدينة بديلة» صارت مهدا لكل أنواع الانحراف.

111. لا يبدو أن هندسة المدن تخضع لأسلوب عمراني محلي متماسك ومنسجم. مع تسجيل ضعف في وظيفية الفضاءات الحضرية والأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية للساكنة (من ترفيه، ومساحات خضراء، وبنيات تحتية رياضية وثقافية).

112. تشهد الأقاليم الجنوبية، على صعيد السكن، وضعية خاصة تتميّز بكون السلطات العمومية تمثل الفاعل شبه الوحيد، معتمدة في ذلك على برمجة لا تستجيب، غالبا، لطلب واقعي، مع وجود عدة مشاريع غير مبرمجة بعد. كما أن التمويل يبقى عموميا في معظمه، ولا يوجد سوق حقيقي للسكن (خاضع للعرض والطلب)، باستثناء أسواق ثانوية، تبقى ضعيفة في كل الأحوال.

---

[14] يجب أن يخضع هذا الفصل لمقاربة منسجمة وعقلانية، من أجل تفادي التشتيت.

حكامة غير ملائمة، وأزمة الثقة تجاه الإدارة والهيئات الترابية

113. أتاحت جلسات الاستماع التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا الدراسات التي أجراها، الوقوف على أوجه خلل وصعوبات في القيادة التقنية والحكامة الإدارية بالأقاليم الجنوبية. وتتجلى هذه الصعوبات في مختلف الجوانب التنموية. وتعود مسؤولية العديد منها إلى الإدارات المركزية، لتضع موضع سؤال قدرة القطاعات الوزارية على رسم أهدافها باستحضار البعد الجهوي، مع الاعتماد على موارد ومساطر واضحة ومنسجمة ومتحكم فيها. كما ترتبط بعض الصعوبات الأخرى بالتفاوت الذي يكاد يكون آليًا، بين حجم تدخل الدولة ووتيرته غير المسبوقين، سعيا إلى ضمان التجهيز المادي من جهة، وبطء وتيرة تكيف الإدارة وأجهزتها الجهوية من جهة أخرى.

114. ليس تدبير الشؤون العمومية خاضعًا لمبدأ المحاسبة حول وضعية الحقوق الإنسانية الأساسية، وحول تدبير البرامج والأموال العمومية. ومن شأن إرساء وتخويل صلاحيات موسعة لهيئات مستقلة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، أن يضمن في المدى المنظور فعلية حقيقية لوظائف التنظيم والمراقبة الضرورية لكل مجتمع ديمقراطي يخضع لقواعد الحق والقانون.

115. هناك عدد من العوامل التي تعوق مسلسل اللامركزية، منها النقص في الكفاءات المؤهلة، وضعف مستوى التأطير والقدرة على تدبير الجماعات المحلية، وغياب العلاقة بين مختلف مستويات التخطيط (من محلي وجهوي ووطني) وإعداد التراب، وغياب الوضوح في مسلسل القرار والمحاسبة.

116. البعد عن المركز، وامتداد مساحة المجال الترابي، يجعلان العلاقات القائمة مع المرتفقين علاقات صعبة ومعقدة، مما يؤدي إلى ضعف الانسجام والتمفصل بين مختلف مستويات اتخاذ القرار (من محلي وجهوي ووطني).

117. يظل اللاتمركز أيضا غير مكتمل البناء. إذ لا يتوفر المسؤولون في مستوى الأقاليم الجنوبية على استقلالية في التدبير والقرار، ويظلون في كثير من الأحيان منغلقين منحصرين في مقاربات قطاعية ضيقة، على حساب مقاربة تنموية ترابية تقوم على مبدأ التنسيق، مما يفضي إلى غياب رؤية مندمجة للبرامج، وارتفاع تكلفة الإدارة، وإلى بطء في اتخاذ القرار وطول في آجال التنفيذ.

118. إذا كانت وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية تمثل تجربة مفيدة من أجل التنمية، فإن الوتيرة المحدودة لانعقاد مجلسها الإداري، وضعف المراقبة بمقتضى القانون- المرسوم القاضي بإنشاء هذه المؤسسة، وضعف التشاور، ومراعاة آراء وانتظارات الأطراف المعنية، كل ذلك يؤكّد الحاجة إلى توضيح الصلاحيات والمسؤوليات في أنظمة القيادة والتنسيق والمراقبة لمجموع البرامج التنموية للأقاليم الجنوبية.

119. تعد أزمة الثقة من بين الرهانات الكبرى في الأقاليم الجنوبية. وتتعدد مظاهر أزمة الثقة هاته لتضع موضع تساؤل قدرة الفاعلين الجمعويين على ضمان استقلالية تمثيليتهم وتدخلاتهم، وكذا قدرة السلطات العمومية على احترام تلك الاستقلالية وأخذها بعين الاعتبار.

120. ومرد أزمة الثقة، إلى الاقتناع السائد في أوساط المرتفقين بعدم احترام سلطة القانون وعدم تطبيقه. وتنجم عن عدم التقيد بالاحترام اللازم لقاعدة القانون مجموعة من النتائج السلبية، كنقص الثقة في المؤسسات وبين المواطنين أنفسهم، وتفشي الرشوة والفساد، وتنازع المصالح والترامي غير القانوني على بعضها، والعزوف عن المشاركة في الحياة العامة، وضعف الاستثمار، ومظاهر التوتر وأعمال الشغب.

121. أشار العديد من المتدخلين بأصابع الاتهام إلى «الشعور بالإفلات من العقاب السائد لدى النخب»، بوصفه أحد العوامل المؤرقة المؤدية إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وأحد أسباب أزمة الثقة في اشتغال المؤسسات.

122. إضافة إلى ذلك، يشكك العديد من الفاعلين في صحة المؤشرات التنموية، بل ويعتبرون أن «المسؤولين الإداريين» في المنطقة تعمدوا تضخيمها، خدمة لمصالحهم.

123. في ما يتعلق بعائدات تدبير الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم، لا تطرح المسألة من منظور مشروعية استغلال موارد معينة في منطقة تعاني من نزاع إقليمي مفتعل، نظرا لكون الاقاليم الجنوبية جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني.

124. وأخيرا، يتيح الحوار المدني فضاءات رحبة لتحسين الأوضاع، خاصة إذا ما تمت مأسسة استقلالية الفاعلين الجمعويين ورسم حدود تلك الاستقلالية بوضوح، مع ضرورة احترامها، وإنشاء منتديات مؤسساتية على الصعيدين المحلي والجهوي، للتشاور والحوار داخل المجتمع المدني، وبين مكوناته والسلطات العمومية.

الفصل الثاني : تشخيص وجرد قطاعي للنشاط الاقتصادي بالأقاليم الجنوبية

II-1. التشخيص الاقتصادي

125. لم يتحقق الإقلاع الاقتصادي المنتظر للأقاليم الجنوبية. فقد ظلّ الاقتصاد محدود التنوع، ويتركز في جزئه الأكبر في القطاعات الأولية، كما أن الموارد الطبيعية غير مثمنة إلا بنسبة ضئيلة، وعلى رأسها تلك المتأتية من الصيد البحري. وبقيت قطاعات التجارة والبناء والأشغال العمومية مرتهنة، إلى حد كبير، بالاستثمارات والمساعدات التي توفرها الدولة، بينما انحصرت مساهمة الفلاحة والسياحة في مستويات متدنية. ويخضع الاقتصاد برمته خضوعا كبيرا للنفقات العمومية ورواتب الإدارة.

126. تتحكم عقلية الريع في اقتصاد هذه الأقاليم، مع نشاط تجاري ضعيف. وهناك ضعف كبير في إنشاء المقاولات، خصوصا بسبب انعدام تحفيزات لجذب القطاع الخاص، وضعف روح المبادرة، وغياب سياسة تمويل تشجع على خلق المقاولات، ولا سيما على مستوى المراحل الأولى من حياة المقاولة "early stage".

اقتصاد قليل التنوع، يعتمد أساسا على القطاعات الأولية والنفقات العمومية

127. يرتهن اقتصاد الأقاليم الجنوبية بشكل كبير بالدولة، مع أن الناتج الداخلي للفرد يفوق بنسبة 30 بالمائة تقريبا المعدل الوطني (263 34 درهم[15] سنة 2010 مقابل 244 24 درهم[16]). وتمثل الأجور المورد الأساسي للدخل بنسبة 53 بالمائة، فيما يتوزع الباقي بين الأرباح (26 بالمائة)، والمساعدات المباشرة (19 بالمائة)، والتحويلات (1 بالمائة).

128. تساهم الدولة في الناتج الداخلي الخام للأقاليم الجنوبية بنسبة تتجاوز 54 بالمائة، 43 بالمائة منها بطريقة مباشرة (33 بالمائة للدولة و10 بالمائة للمقاولات العمومية)، و 11 بالمائة بطريقة غير مباشرة (ناتج داخلي خام متأتٍّ من الاستثمارات العمومية). ويقدر الاستثمار العمومي بخمسة مليارات درهم، بما مقداره 500 5 درهم للفرد، أي ما يفوق نسبة 31 بالمائة المعدل الوطني (200 4 درهم).

129. تتراوح المداخيل الإجمالية للأقاليم الجنوبية ما بين 22 و23 مليار درهم، 82 بالمائة منها مصدره قطاعات مختلفة (بما في ذلك القطاع العمومي)، و16 بالمائة ناتج عن المساعدات المباشرة وغير المباشرة، والباقي مصدره التحويلات الداخلية. وتساهم الدولة بنسبة 48 بالمائة، 26 بالمائة منها بطريقة مباشرة (20 بالمائة للأجور، و6 بالمائة للمساعدات المباشرة)، و22 بالمائة بطريقة غير مباشرة (9 بالمائة للأجور الناتجة عن الاستثمار العمومي، و13 بالمائة للمساعدات غير المباشرة). وتستفيد الأقاليم الجنوبية تقريبا من نصف الميزانية الوطنية المخصصة للمساعدات الاجتماعية.

130. يبقى الاقتصاد هشّا بحيث يعتمد على الصيد البحري، والصناعات التحويلية لمنتوجات البحر، وعلى قطاع الفوسفاط، وبنسبة قليلة، قطاعي البناء والخدمات التجارية.

131. يبلغ الناتج الداخلي الخام المتأتي من الموارد الطبيعية كالصيد البحري وتحويل منتجات البحر، والفلاحة، والفوسفاط، 11.5 مليار درهم، 70 بالمائة منها يوجه إلى الأقاليم الجنوبية.

132. تتم عملية تثمين الموارد الطبيعية، وخاصة موارد الصيد البحري، في جزئها الأكبر خارج الأقاليم الجنوبية (64 بالمائة فيما يخص منتجات البحر). ولم تعرف استراتيجية تثمين منتجات البحر محليا أي تطور، وغالبا ما تسوق المنتجات في حالتها الخام، نظرا لانعدام البنيات التحتية من موانئ ومنشآت، إضافة إلى صعوبات ولوج التمويلات البنكية.

133. في مجال حكامة الموارد الطبيعية، يلاحظ عموما نقص في تداول المعلومات حول شروط ومعايير الولوج إلى هذه الموارد. وينطبق الأمر، خصوصا، على مجال الصيد البحري بحيث يُولد ذلك عدم رضى الساكنة، بسبب غياب معلومات في متناول عموم الناس، ونظرا لغياب قواعد واضحة وشفافة في منح الرخص وحصص الصيد البحري.

134. إن البعد الاجتماعي لا يؤخذ بعين الاعتبار بما فيه الكفاية بسبب غياب سياسة مندمجة بين مختلف المتدخلين في الميدان. يدل على ذلك ضعف مداخيل مستخدمي قطاع الصيد البحري وظروفهم المعيشية المزرية، ويتجلى ذلك بخاصة في قرى الصيادين. كما يتجلى غياب البعد الاجتماعي، أيضا، في القطاع الفلاحي الذي يوفر

---

15 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

16 ا المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

حوالي 10 بالمائة من مناصب الشغل المحلية، بمساحة صالحة للزراعة لا تتجاوز 1.2 بالمائة. وليس الحال أفضل فيما يخص الصناعة التقليدية، والخدمات التجارية الصغرى حيث يسود الاقتصاد غير المهيكل، والسياحة.

مناخ أعمال قليل الجاذبية

135. رغم الإجراءات التحفيزية العديدة التي يستفيد منها وسط الأعمال بالأقاليم الجنوبية، فإنه لا يفلح في جذب المستثمرين الخواص المغاربة والأجانب. ويظل الاستثمار الخاص ضعيفا (3 إلى 4 مليارات درهم). ويقوم به في الغالب الأعم مستثمرون محليون (60 إلى 65 بالمائة)، ومستثمرون من باقي مناطق المغرب بنسبة تتراوح بين 30 و35 بالمائة، وأجانب (10 إلى 15 بالمائة).

136. ويشكل غياب المنظورية في النظام الضريبي المعتمد في الأقاليم الجنوبية عائقا في وجه الاستثمار الخاص، ويحرم الجماعات من مجموعة من الموارد، وخاصة الجماعات القروية. ويتسم نظام الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بتحيزه، مما يتسبب في عدم الرضى. ويصدق الأمر نفسه على وضعية العقار العمومي ونظام التسجيل العقاري الذي تشوبه اختلالات كبيرة.

137. تستفيد أقاليم جهات العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، ووادي الذهب-الكويرة، وأقاليم السمارة وطانطان من إعفاء ضريبي من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، (لا يستفيد الموظفون ومستخدمو الشركات التي يوجد مقرها خارج الأقاليم الجنوبية من هذا الإعفاء)، ومن الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الداخلية على الاستهلاك. وتستفيد هذه الأقاليم، باستثناءات قليلة، من إعفاء من الضريبة على السكن ومن الضرائب الجماعية والمهنية.

138. هناك فئتان من المقاولات التي تستفيد من الضريبة على القيمة المضافة، وهي المقاولات التي يوجد مقرها في هذه الأقاليم، وتسوق منتجاتها في باقي الأقاليم المغربية، ومقاولات الأشغال العمومية العاملة في هذه المناطق. وتنتج عن هذا النظام مجموعة من الأضرار وأوجه الخلل، حيث تشكل عائقا أمام الاستثمارات التي لا تعد منتجة، وليس بإمكانها استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، وهو يشجع ذلك أيضا، الاستثمارات القائمة على المضاربات التي لا تحركها سوى الاعتبارات الضريبية (مقر الشركة)، وليس لها أثر حقيقي على الاقتصاد المحلي. إضافة إلى ذلك، فغياب الضريبة على القيمة المضافة لم يُحدث الأثر المرجو من حيث انخفاض الأسعار، التي تظل في مستوى الأسعار السائدة في باقي مناطق المغرب، بل وتتجاوزها أحيانا.

139. تظل المداخيل الضريبية المحصلة في الأقاليم الجنوبية ضعيفة، ولا تتجاوز 1,3 مليار درهم، 46 بالمائة منها متحصل في غالبيته من الضرائب المحلية، و54 بالمائة من الضرائب على الموارد الطبيعية. وتظل هذه المداخيل أقل من 10 إلى 11 مليار درهم من النفقات العمومية السنوية، علما أن النفقات الضريبية غير المدرجة في الميزانية تتراوح بين 2 و4 مليارات درهم.

140. تتميز الوضعية العقارية في الأقاليم الجنوبية بضعف تسجيل الممتلكات، والبطء في فض النزاعات، وضعف تجهيز الأراضي لأغراض اقتصادية (عقار مجهز ومرتبط بشبكات الماء والكهرباء)، وغياب الشفافية في مساطر منح الأراضي التي تملكها الدولة، وهي مساطر لا تخدم دائما مصلحة الساكنة المحلية.

141. تبلغ مساحة العقار المحدد في ملكية الدولة 1.6 مليون هكتار، يوجد ثلثها بالأقاليم الجنوبية[17]. إضافة إلى ذلك، يتوفر المغرب على خزان عقاري قابل للاستغلال بمساحة تتجاوز 10.5 مليون هكتار، وأساسا في الأقاليم الجنوبية، غير أن امتداد المجال الترابي واتساعه، والتحديد الجغرافي للعقار، وغياب مرجعية لهذا التحديد، وخصائص التضاريس والتربة، لا تسهل عملية حصر هذا الخزان العقاري وتسجيله.

142. انطلقت عملية تسوية الممتلكات العقارية المحصاة للدولة، حيث تم تسجيل ما يقارب 24,9 بالمائة في الأقاليم الجنوبية، بينما 74,8 بالمائة لا تزال في طور التسجيل، فقط 0.3 بالمائة غير معنية بالتسجيل، علما بأن هذه النسبة تتفاوت من جهة لأخرى.

143. ومع ذلك، تنحصر أعمال التحفيظ للعقار الواقع في محيط الجماعات الحضرية، المتركزة أساسا على طول الشريط الساحلي. وهي ليست منتظمة ولا منهجية، وتنجز حسب الحاجيات الآنية.

144. إن المشاريع الكبرى التي ينجزها فاعلون عموميون في إطار استثمارات ذات طابع اجتماعي، كالسكن والتعليم، هي التي استفادت في أغلب الأحيان من العقار العمومي، والباقي يتم استغلاله في إطار استثمارات خاصة. هكذا، فإن مشاريع استثمارية مهمة تنجز من طرف منعشين عقاريين أجانب، أي ما يعادل 79 بالمائة من عدد المشاريع التي استفادت من العقار العمومي، و58 بالمائة من المساحات المستغلة، وما تبقى يمنح للمشاريع الأخرى التي ينجزها مواطنون ينحدرون من الأقاليم الجنوبية.

145. يشكل غياب المنظورية وبطء المساطر الإدارية المرتبطة بالعقار وتعقدها، عائقين يثنيان الفاعلين المغاربة والأجانب عن الانخراط في المشاريع الاستثمارية. وكثيرا ما أشار المتدخلون إلى الضغوط الكبرى على العقار المُحفَّظ، وانتشار المضاربات بمستويات عالية، وغياب البعد الاستشرافي للسياسة العقارية، بوصفها عوامل تحول دون تطور الاستثمار وانتعاشه.

146. تفقد الأقاليم الجنوبية الكثير من جاذبيتها الاستثمارية بسبب النقص الملحوظ في البنيات القضائية التحتية. إذ لا تتوفر هذه الأقاليم على محاكم تجارية، مما يضطر الساكنة إلى اللجوء إلى أكادير. ويفضي عدم وجود محكمة استئناف بجهتي وادي الذهب–الكويرة، وكلميم–السمارة (وحدها جهة العيون تتوفر على محكمة استئناف)، وغياب محاكم إدارية، إلى شلل النظام القضائي وعجزه عن القيام بوظيفته، مما يفقد هذه الجهات جاذبيتها الاقتصادية.

ضعف في مجال إنشاء المقاولات

147. يتشكل النسيج الاقتصادي للأقاليم الجنوبية من 42 ألف مقاولة يوجد مقرها بهذه الأقاليم، 29 بالمائة منها عبارة عن مقاولات صغرى ومتوسطة، أي ما مقداره 12 ألف مقاولة. وتساهم هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة بنسبة 70 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وتوفر 55 بالمائة من مناصب الشغل في مختلف القطاعات. والباقي،

[17] موزعة بالتوالي على جهات العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، وكلميم–السمارة، ووادي الذهب–الكويرة، بنسبة 48 بالمائة، و29 بالمائة، و23 بالمائة.

أي 70 بالمائة هو عبارة عن مقاولات صغيرة جدا تنشط في غالبيتها في القطاع غير المهيكل، وتخلق 38 بالمائة من مناصب الشغل. ولا يوجد سوى 1 بالمائة من المقاولات الكبرى.

148. فشل الكثير من مشاريع البرامج المحفزة على إنشاء المقاولات في بدايتها، بسبب صعوبات ولوج التمويل البنكي، وتعدد المخاطبين الذين يتعين على الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين التعامل معهم.

149. لا تستفيد مقاولات الأقاليم الجنوبية إلا قليلا من آليات الضمان المالي الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إذ إنها نادرا ما تستجيب للمعايير والشروط التي تخول لها الحق في طلب الضمان، بسبب بنيتها وأنماط حكامتها، إضافة إلى كلفة الضمانات التي تؤدي إلى الرفع من كلفة القروض.

150. تعثر برنامج « مقاولتي»، وخاصة بسبب تعقيد مسلسل قبول الملفات وبطئه؛ وانعدام آليات مرافقة المقاولة بعد إنشائها رغم كون هذا البرنامج ينص عليها؛ وغياب تمويل حاجيات تسيير المقاولة (غير المتوقعة في مرحلة شروع المقاولة في العمل)، وضعف المبلغ الحالي للتمويل المحدد في 250 ألف درهم.

151. يظل إسهام النظام البنكي في تمويل اقتصاد الأقاليم الجنوبية محدودًا جدًّا. وتتوفر الأقاليم الجنوبية العشرة على 125 نقطة بنكية من مجموع 5113 على الصعيد الوطني(أي 2.4 بالمائة)، ويبقى ولوج الاقتراض من الصعوبة بمكان نظرا للضمانات العالية المطلوبة، وعدم ملاءمتها للأنشطة ولحاملي المشاريع. ولا تتعدى الودائع والقروض البنكية بالجهات الثلاث 1 بالمائة من المؤشرات البنكية الوطنية. ولا يتجاوز جاري القروض البنكية 8 مليارات درهم، أي ما يعادل 32 بالمائة فقط من الناتج الداخلي الخام المحلي، مقابل 98 بالمائة في المستوى الوطني. ويفسر هذا التفاوت بضخامة المشاريع العمومية (تتكفل الدولة بما يناهز 62 بالمائة من الاستثمار الإجمالي)، وبمستوى السيولة المرتفع (يبلغ التوفير الإجمالي 8 مليارات درهم، مقابل 3 مليارات درهم للاستثمار)، وبارتفاع نسبة احتساب عنصر المخاطر في القروض البنكية (9 بالمائة مقابل 5 بالمائة في المستوى الوطني).

ارتفاع معدل البطالة، وخاصة في أوساط الشباب والنساء

152. لا تستفيد الأقاليم الجنوبية من سياسة مندمجة حقيقية في مجال التشغيل. وقد رصد عدد من المناصب المالية منذ عدة سنوات (تحصر بعض المعطيات المحصل عليها عددها في 000 6 منصب) لصالح شباب هذه المناطق، بمختلف المرافق الإدارية والمؤسسات العمومية. وبعضهم يتلقى راتبه من هذه المؤسسات دون أن يقوم بأي عمل، بل ودون أن يحضر إلى مقر العمل.

153. يبلغ معدل البطالة في هذه المناطق 15.2 بالمائة، مقابل 9 بالمائة تقريبا في المستوى الوطني (13,4 بالمائة كمعدل حضري وطني). وتنتشر البطالة خاصة في أوساط الشباب (أكثر من 28 بالمائة)، والنساء (أكثر من 35 بالمائة)، وحاملي الشهادات المتوسطة (34 بالمائة) والعليا (41 بالمائة).

154. بلغ عدد الأشخاص في سن العمل 635 ألف شخص سنة 2011[18]. وتستحوذ ثلاثة قطاعات، هي الصيد البحري والقطاع العمومي والخدمات التجارية، على أكثر من 75 بالمائة من مناصب الشغل. وتبلغ نسبة مناصب الشغل التي يوفرها القطاع غير المهيكل 33 بالمائة من العدد الإجمالي من المناصب في الأقاليم الجنوبية، مقابل 21 بالمائة وطنيا. وتمثل مناصب الشغل غير المهيكل بدون تغطية صحية (بما في ذلك الأنشطة المصرح بها) في قطاع الخدمات التجارية جزءًا هامًّا من العدد الإجمالي (39 ألف منصب شغل تقريبا سنة 2011)، وأيضا في قطاع الصيد البحري (حوالي 13 ألف سنة 2012).

155. مثَّل الشباب، من فئة 15 إلى 24 سنة، في العام 2011، ما نسبته 8.4 بالمائة من إجمالي الموارد البشرية العاملة بالمنطقة، مقابل 17.3 بالمائة في المستوى الوطني. وبالموازاة مثل العاملون الذين يتجاوز سنهم 35 سنة، في العام 2011، ما نسبته 60,8 بالمائة من إجمالي العاملين، مقابل 54.5 على المستوى الوطني.

156. تعاني النساء بشكل خاص من صعوبات ولوج فرص الشغل. ويعني نهاية المسار الدراسي بالنسبة إلى أغلبهن بداية مسلسل البطالة. وما فتئت نسبة النساء العاملات ضمن إجمالي الساكنة النشيطة تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بالمعدل الوطني.

157. تفاقمت البطالة في صفوف النساء، لتنتقل[19] من 26.7 إلى 35.1 ما بين 2007 و2011، مقابل 9.8 و10.2 على التوالي وطنيا. وتبلغ نسبة النساء العاملات اللواتي يحصلن على أجر 51 بالمائة، مقابل 33.5 بالمائة في المستوى الوطني، و63,4 من الرجال بالأقاليم الجنوبية. كما أن نسبة النساء المساعدات أو العاملات في البيوت لا تتجاوز 26 بالمائة في الأقاليم الجنوبية، بينما تصل إلى 49.6 بالمائة في المستوى الوطني.

158. تفسر نسب البطالة هذه بضعف البنية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية، وأيضا بضعف قابلية تشغيل الشباب، نظرا لغياب سياسة ناجعة في التوجيه نحو مسالك دراسية متلائمة مع حاجيات سوق الشغل المحلية.

II-2. جرد قطاعي

159. يُعد الصيد البحري والفلاحة، والمعادن والتجارة، والصناعة التقليدية أهم القطاعات الإنتاجية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي بالأقاليم الجنوبية. ومازالت قطاعات أخرى تخطو خطواتها الأولى رغم ما تزخر به من مؤهلات كبرى، كقطاعي السياحة والطاقات المتجددة.

قيمة مضافة ضعيفة لقطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر

160. يساهم قطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر في تشكيل المجال الترابي وتهيئته، بفضل تطوير أماكن تفريغ مراكب الصيد وإعداد قرى الصيادين. ويعد على رأس القطاعات التي توفر فرص الشغل (74 ألف شخص، يعمل 95 بالمائة منهم في مجال الصيد البحري، و5 بالمائة في أنشطة تحويل منتجات البحر). وهو أيضا أول قطاع مصدِّر (50 بالمائة)، والثالث في مجال الاستثمار (16 بالمائة).

---

18 المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

19 المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

161. يتراوح الناتج الداخلي الخام المتأتي من أنشطة الصيد البحري وتحويل منتجات البحر في الأقاليم الجنوبية ما بين 6.6 و6.8 مليار درهم، يستفاد منها محليا بنسبة 51 بالمائة. ويمثل الصيد البحري وتحويلات منتوجات البحر 17 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و31 بالمائة من مناصب الشغل[20]. وتبلغ المداخيل الإجمالية لقطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر 1.9 مليارات درهم، تمثل الأرباح ضمنها نسبة 63 بالمائة، والأجور 37 بالمائة. و73 بالمائة من هذه المداخيل تستفيد منها الساكنة المحلية (100 بالمائة للأجور و56 بالمائة للأرباح).

162. وفرت الأقاليم الجنوبية سنة 2012 ما قدره 78.7 بالمائة من حجم الأسماك المصطادة وطنيا (حوالي 930 000 طنا)، و69 بالمائة من القيمة المتحصلة (5,4 مليار درهم). وفيما يخص عملية التفريغ في الموانئ الجنوبية، فإن أهم الاصناف تتوزع كما يلي: السمك السطحي بنسبة 83 بالمائة من حجم السمك المصطاد من هذا النوع وطنيا (802 000 طن) و69 بالمائة من القيمة الإجمالية (1,3 مليار درهم)، والرخويات بنسبة 40 بالمائة من حجم الأسماك المصطادة وطنيا (690 29 طنا)، و36 بالمائة من القيمة المتحصلة (1,3 مليار درهم).

163. ومع ذلك، يظل هذا القطاع غير مندمج بما فيه الكفاية في مختلف حلقات سلسلة إنتاج القيمة، ذلك أنه يتم اصطياد قرابة 000 80 طن من السمك من قبل أسطول ساحلي وآخر تقليدي غير منظم ولا متطور بما يكفي. وتضم الأقاليم الجنوبية أكثر من 74 بالمائة من الأسطول الوطني (191 باخرة)، و100 بالمائة من السفن العاملة في أعالي البحار، التي تصطاد السمك السطحي والرخويات. وفيما يتعلق بالصيد الساحلي، فإن هذه الأقاليم تضم 28 بالمائة من الأسطول الوطني (496 باخرة صيد شاطئي منها 184 قارب صيد بالجر، و162 سفينة معدة لصيد السردين و150 مركب صيد بالخيط. وفيما يتعلق بالصيد التقليدي، فإن الاقاليم الجنوبية تضم 46 بالمائة من مجموع الأسطول الوطني (532 6 قاربًا).

164. يظل نشاط الصيد البحري منحصرًا في مجمله في المرحلة الأولى، مرحلة اصطياد السمك ذات القيمة المضافة الضعيفة، نظرًا لنقص منشآت التحويل الكفيلة بتثمين أفضل للمنتجات. ويتم تثمين جزء كبير من الأسماك المصطادة في شمال المنطقة (64 بالمائة من القيمة المضافة لتحويل منتجات البحر تتأتى خارج الأقاليم الجنوبية). وعلى سبيل المقارنة، تساوي كمية الأسماك المفرغة في هذه الأقاليم سبعة أضعاف تلك المفرغة في ميناء أكادير، ولكن ناتجها الداخلي الخام المتأتي من تحويل السمك السطحي أقل بثلاث مرات.

165. شهدت الاستراتيجية الوطنية «هاليوتيس»، الرامية إلى مضاعفة حجم السمك المفرغ، وتحسين مستوى التثمين، وخلق ما بين 30 إلى 60 ألف منصب شغل، بعض التقدم في تحقيق أهدافها، من قبيل منع البواخر التي لا تستعمل حاويات للنقل، وإنشاء حمولات مُعيرة بالداخلة، وتحديد حصص للسمك المفرغ في الداخلة، وإنشاء/توسيع موانئ بوجدور والداخلة، وتنظيم أسواق للسمك.

166. تكاثرت وحدات تجميد منتجات البحر، رغم غياب مختبر لتحليل جودة السمك والتصديق على السلامة الصحية (أقرب مختبر يوجد في العيون)[21]. إضافة إلى ذلك، تضم الأقاليم الجنوبية خمسة معامل لتصبير

---

20 تقرير وكالة الجنوب، شتنبر 2012

21 مقتبس من محضر ورشة «الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال»، الداخلة، الثلاثاء 12 مارس 2013،

السمك توفر 9 بالمائة من القدرة الإنتاجية الوطنية. وقد تفسر قلة معامل التصبير بعدم قدرة القطاع على اجتذاب المستثمرين للأسباب المذكورة آنفا، ولغياب اليد العاملة المؤهلة.

167. يواجه القطاع صعوبات أخرى، تمثل رهانات يتوقف عليها تطوره في المستقبل، يمكن إجمالها فيما يلي: (أ) التأخر في تفعيل خطط تطوير وتدبير موارد الصيد البحري، ويتجلى ذلك في سوء استغلال الخزان ج الذي لا يستغل إلا بنسبة 50 بالمائة تقريبا من عدد الحصص الممنوحة (حسب وزارة الفلاحة والصيد البحري، فإن الحصص المسموح بها بالنسبة إلى الخزان ج تصل إلى 940 ألف طن أي ما يعادل 94 بالمائة من الحجم المصطاد المرخص به سنة 2012) مقابل مخزون يتراوح بين 1 و1.6 مليون طن ، (ب) عدم استغلال مخزون الزراعة البحرية (أقل من 1 بالمائة من السمك المصطاد وطنيا)، (ج) عدم التأكد من توفر البنيات التحتية المهيكلة (الموانئ، المنطقة الصناعية)، (د) غياب بنيات تشرك الفاعلين المعنيين، وغياب الانسجام في تهيئة وتدبير قرى الصيادين، (ه) تركيز كبير على الصيد البحري (حصة السوق التي توفرها ثلاث أهم مقاولات في القطاع تصل إلى 45 بالمائة)، وتظل هذه الحصة متواضعة في مجال تحويل منتجات البحر، بما نسبته 16 بالمائة.

غياب سلاسل للإنتاج الفلاحي وعدم تنويع أنشطة تربية المواشي

168. يساهم القطاع الفلاحي بحوالي 7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بالمنطقة (تساهم الفلاحة في المستوى الوطني بنسبة 14 بالمائة من الناتج الداخلي الخام). ومع ذلك، يوفر هذا القطاع موارد العيش لما بين 75 و100 ألف شخص (أي ما يعادل 10 بالمائة من الساكنة)، يعيشون فقط من عائدات الفلاحة، وخاصة في جهة كلميم.

169. يبلغ الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي 2.3 مليار درهم، يساهم فيها الإنتاج الحيواني بنسبة 67 بالمائة، مقابل 27 بالمائة للإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، و6 بالمائة للإنتاج ذي القيمة المضافة المتدنية.

170. يوفر القطاع الفلاحي 20 ألف منصب شغل موزعة كالتالي: 53 بالمائة في الإنتاج الفلاحي، و33 بالمائة في الفلاحة ذات القيمة المضافة العالية، و13 بالمائة في الفلاحة ذات القيمة المضافة المتدنية. تساهم فيها الأرباح الإجمالية المنتجة من طرف القطاع القطاع الفلاحي بنسبة 57 بالمائة، مقابل 43 بالمائة للأجور. ويحقق الإنتاج الفلاحي 79 بالمائة من الأرباح، و74 بالمائة من الأجور. وتحصّل نسبة 86 بالمائة من هذه العائدات محليا (100 بالمائة للأجور، و75 بالمائة للأرباح).

171. تساهم الجهات الجنوبية الثلاث كلها في رقم المعاملات الفلاحي (3.5 مليار درهم)، ولكن بخصائص وتوجهات متباينة أشد التباين. فالفلاحة في جهة كلميم تقليدية ومتنوعة وموجهة نحو الزراعات المعيشية. أما في جهة العيون، فيقتصر النشاط الفلاحي بمجمله على تربية الإبل والدواجن، بينما تتميز جهة الداخلة بنشاط فلاحي مكثف ذي قيمة مضافة عالية، موجه إلى التصدير، مع أنشطة إضافية في مجال تربية المواشي.

172. يسعى القطاع الفلاحي إلى تحقيق أهداف تنموية طموحة في إطار مخطط المغرب الأخضر، وخاصة مضاعفة رقم معاملاته وتركيزها حول أنشطة تطوير زراعة الخضر وبعض الفواكه بالداخلة، وتوسيع مجالات تربية المواشي، والمنتجات المحلية، وتثمين مجموع هذه الأنشطة من خلال عقود- برامج عملية (أشجار التمور، تربية الإبل والنحل، وإنتاج الحليب).

173. تطرح هذه الطموحات قضية المعرفة العميقة المتقاسمة حول الموارد المائية وشروط الولوج والاستغلال المرتبطة بها، في علاقة بخطر استنزاف المياه الجوفية، لاسيما وأن الطلب على مياه الري سينتقل من 9.93 مليون متر مكعب سنة 2011، إلى 20.07 مليون متر مكعب في 2020، وإلى 30.19 مليون متر مكعب سنة 2030. ويكمن التحدي الأكبر في المحافظة على المياه الجوفية، وتدبيرها تدبيرًا عقلانيًا عادلاً ومسؤولاً ومراقبًا.

174. تشغل الضيعات الفلاحية القليل من اليد العاملة المحلية، وتستغل المياه الجوفية في عملية السقي، في شروط غير شفافة[22]، دون أي تقييم للأضرار البيئية المحتملة.

175. أخذا بعين الاعتبار لخصوصية الساكنة المحلية، حيث إن 90 بالمائة من السكان كانوا يؤمنون عيشهم عن طريق تربية الإبل والأغنام، قام مخطط المغرب الأخضر بإبرام عقود-برامج مرتبطة بتطوير الأنشطة الاقتصادية الفرعية متمثلة في تربية الإبل وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وذلك بهدف تشجيع وتنمية القطيع. بيد أن غياب شهادات الملكيات العقارية لا يُمكن من توفير الضمانات، مما يحول دون إطلاق مشاريع الفلاحين الراغبين في استعمال الآلات الفلاحية أو بعض تجهيزات الري بالتنقيط والاستفادة من المساعدات المقررة.

176. وأخيرًا، يعاني القطاع الفلاحي من نقص في هيكلة الفاعلين المتدخلين في المرحلة الأخيرة من اكتمال دورة النشاط الفلاحي المتعلق بالأنشطة الفرعية ذات البعد الاجتماعي (الإبل، والصبار، وفلاحة الواحات، والمنتجات المحلية)، وانعدام ملاءمة مسارات التوزيع والتسويق، التي تشكل رهانًا ضخمًا لتطوير الفلاحة في المنطقة (السوق المحلية والوطنية والدولية).

رافعات قيد الاستكشاف: المعادن والهيدروكاربورات

177. يمنح المغرب شروطًا جذابة للاستثمار الدولي في مجال الهيدروكاربورات، ذلك أن المشاركة الوطنية منحصرة في نسبة أقصاها 25 بالمائة؛ واحتساب كلفة عمليات التنقيب السابقة في مبلغ الضريبة على الشركات؛ وحق الامتياز بنسبة 10 بالمائة و5 بالمائة للبترول والغاز على التوالي فيما يخص الأنشطة المنجزة محليا، و7 بالمائة و3,5 بالمائة على التوالي للأنشطة المنجزة محليًا والمرحَّلة؛ والإعفاء من الضريبة على الشركات لمدة السنوات العشر التي تلي الشروع في الاستغلال، علما بأن الدولة لا تقتطع إجمالا سوى 30 إلى 40 بالمائة من الأرباح، إضافة إلى امتيازات ضريبية وغير ضريبية أخرى.

178. بلغ حجم الاستثمارات في قطاع التنقيب عن البترول ما يقارب 10 مليارات درهم سنة 2005، مع تسارع كبير في وتيرة التنقيب منذ العام 2008. ومع ذلك، يقر الخبراء بأن عمليات التنقيب في المغرب مازالت دون المستوى المنشود (معدل 10 آبار كل 100 كلم مربع على الصعيد العالمي، مقابل 0.01 بئر كل 100 كلم مربع في المغرب).

179. تتوفر الأقاليم الجنوبية في قطاع الفوسفاط على 1.6 بالمائة من الاحتياطي المؤكد بالمغرب، أي ما يعادل أقل من 1 بالمائة تقريبا من الاحتياطي العالمي المعروف[23]. وتقدر الموارد الجيولوجية للفوسفاط بمنطقة بوكراع بما يناهز 1.1 مليار متر مكعب، ويستخرج فوسبوكراع ما بين 2.5 و3 ملايين متر مكعب سنويا من هذه الموارد.

---

22 المصدر: محضر ورشة «الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال»، الداخلة، الثلاثاء 12 مارس 2013،

23 المصدر: المركز الدولي لتطوير الأسمدة (IFDC)، ومعهد الدراسات الجيولوجية الأمريكي (USGS)

180. يعد قطاع الفوسفاط أحد المكونات الهامة التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بالمنطقة. ويعد أول قطاع يوفر فرص الشغل بالأقاليم الجنوبية، حيث يوفر ما قدره 2150 منصب شغل مباشر، تستفيد الساكنة المحلية من أكثر من نصفها (1200 منصب شغل)، مع تنام متزايد للتوظيف المحلي (78 بالمائة من التوظيفات الجديدة ما بين 2001 و2011). ويمنح فوسبوكراع، الفرع التّابع للمجمع الشريف للفوسفاط، فرص عمل لخمسين مقاولة محلية تشتغل لحسابه في إطار المناولة، مما يخلق 450 منصب شغل إضافية غير مباشرة.

181. يتطلب تأمين التطوير المستدام لموارد الفوسفاط بموقع بوكراع بنيات تحتية باهظة التكلفة. وتفوق حاليا كلفة استخراج الفوسفاط ببوكراع نظيرتها بشمال المغرب بمرتين ونصف، ومرد ذلك إلى ما تتطلبه صيانة التجهيزات من كلفة أعلى، وأيضا إلى قصر متوسط حياة المنشآت المشغلة، في منطقة تتميز بإكراهات جغرافية ومناخية قاسية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر بأن فوسبوكراع يستثمر مجمل مداخيله في صيانة وتطوير منجم بوكراع.

182. رصد المجمع الشريف للفوسفاط خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2010 حوالي ملياري دولار أمريكي لمجموعة من الاستثمارات، وظل يراكم الخسائر في مجال الاستغلال طوال 27 سنة، وصولا إلى سنة 2008، حيث لم يشرع فوسبوكراع في تحصيل بعض الأرباح إلا ابتداء من هذا التاريخ.

183. يساهم فوسبوكراع في تعزيز النشاط السوسيو-اقتصادي بالمنطقة، ويضطلع بدور اجتماعي بنّاء عبر مجموعة من المبادرات لصالح مستخدميه وساكنة المنطقة. وقد استحدث مركزا للتكوين في المهن المعدنية، مما ساعد على تزويد الشباب بمؤهلات تسهل تشغيلهم في هذا القطاع (من هنا النسبة المتزايدة لعدد التوظيفات المحلية، وخصوصا في أوساط الشباب الأفضل تأهيلا).

184. وتواصل هذه المقاولة جهودها لتطوير محيطها السوسيو ثقافي، حيث رصدت حوالي 400 مليون دولار لتطوير مشاريع السكن، وتجهيزات لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية، والترفيه، والصحة، إلى جانب مشاريع مهيكلة في مجال التربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير، والتكنولوجيات ومهن الصيد البحري.

185. ولم تنطلق عملية التنقيب في هذه المنطقة عن المعادن الأخرى إلا ابتداء من سنة 2002. وتقدم هذه العمليات الأولية في التنقيب مؤشرات حول وجود بعض المعادن (الحديد، والأورانيوم، والعناصر الأرضية النادرة، وغيرها)، مما يستقطب العديد من الفاعلين المغاربة والأجانب.

غياب التكامل بين قطاعي السياحة والصناعة التقليدية

186. يظل العرض السياحي في الأقاليم الجنوبية قليل التنوع، رغم المزايا العديدة التي تزخر بها هذا المناطق والأهداف الطموحة التي تسعى الأطراف المعنية بهذا القطاع إلى تحقيقها. وهناك الكثير من المواقع الطبيعية والثقافية المتفردة التي قد تشكل أنوية لعرض سياحي جاذب، فضلا عن بروز بعض المواقع كوجهات سياحية متميزة، وخاصة الداخلة. إن المساهمة الاقتصادية للسياحة في الأقاليم الجنوبية تبقى هامشية ولا تتجاوز 0.34 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2010، و0.31 بالمائة سنة 2011[24] و2 بالمائة من مناصب الشغل.

[24] المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

ويفسر هذا الأمر بضعف التعريف بالأقاليم الجنوبية، ونقص في الرحلات الجوية، وغياب الاستثمار في تنمية منتوجات وعروض خاصة مرتبطة بالسياحة الصحراوية والواحية. كما أن القطاع السياحي لم يستغل المؤهلات وإمكانيات التطور التي يتوفر عليها، بسبب ضعف التعريف بالمنطقة وطنيا ودوليا، وضعف القدرة على الاستقبال والتنشيط والترفيه، والعجز عن استقطاب المستثمرين الخواص. وقد ساهم هذا القطاع بنسبة 0.31 من الناتج الداخلي الخام للمنطقة سنة 2011[25]. ومع ذلك يتعين الإشارة إلى أن مشاريع سياحية كبرى مبرمجة في إطار المخطط الأزرق هي بصدد التحضير وبأن عقود- برامج تتطلب استثمارات سياحية مهمة قد تمّ التوقيع عليها مع جهات العيون بوجدور الساقية الحمراء، والداخلة واد الذهب لكويرة.

187. ظل الربط الجوي مدة طويلة من الزمن يشكل عائقًا أمام تطور الأنشطة السياحية، رغم محاولات تعزيزه بفضل بعض الإجراءات، كالدعم المقدم حسب عدد الرحلات المنطلقة من المنطقة والمتوجهة إليها، وتخفيض التعريفات. ويبقى من الضروري تقديم رؤية شاملة تستشرف آفاق تطوير هذا الجانب، سعيا إلى تطوير القطاع السياحي في الأقاليم الجنوبية.

188. يمكن التمييز بين نمطين من الصناعة التقليدية: النمط ذو المضمون الثقافي، والنمط الوظيفي. ويهم النمط الأول أساسا السوق المحلية، ويتعرض لمنافسة المنتجات المستوردة، كالأنسجة من موريتانيا، والجلد المستورد، وتصاحبه بعض المبادرات الفردية لاختراق أسواق وطنية أو دولية. وقد اتخذت بعض المبادرات الرامية إلى تعزيز هذا القطاع، من قبيل بناء و/أو ترميم بعض الفضاءات المحتضنة للصناعة التقليدية، وتحسين تقنيات العمل وأدوات الصناعة (الحلي والنسيج). ومع ذلك، يواجه هذا القطاع مجموعة من الصعوبات المتعلقة خصوصا بشروط العمل (التزويد بالمواد الأولية والتمويل)، والشروط المعيشية للصناع التقليديين، بسبب غياب الحماية الاجتماعية.

189. أما الصناعة التقليدية الوظيفية، فتتميز بتوزع وتشتت الفاعلين (الحدادين والنجارين وغيرهم)، الذين يفتقرون إلى أي بنيات من نمط تعاوني، تجمعهم في جمعيات او اتحادات أو غيرها، كما تفتقر هذه الصناعات إلى محلات داخل المدن تكون مخصصة لممارسة المهن المتعلقة بها. ويتميز هذا النمط الثاني بضعف نسيج الفاعلين المهني (حوالي 3 بالمائة من مناصب الشغل)، وهو مشكل في أغلبه من صناع تقليديين يشتغلون منفردين. وتتراءى بهذا الصدد مخاطر اندثار المهارات التقليدية والتقاليد المتوارثة في هذه المهن، ومرد ذلك أساسا إلى النظرة الاجتماعية الدونية السائدة حول المهن المرتبطة بالصناعة التقليدية.

مواكبة غير كافية لتطور الطاقات المتجددة

190. تعمد الاستراتيجية الطاقية الوطنية إلى تثمين ما يزخر به المغرب في مجال الطاقات المتجددة من مؤهلات كبرى. وقد تم رصد ستة مواقع هامة (الطاقة الريحية: رياح منتظمة قد تصل إلى 11 متر في الثانية في بعض المواقع؛ والطاقة الشمسية بوجود مستويات عالية في الإشعاع تفوق 5.3 كيلووات-ساعة للمتر المربع سنويًا.

[25] المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

191. يظل تثمين الطاقات المتجددة مع ذلك مرتهنًا بتأهيل المواقع المحتملة والربط بالشبكة الوطنية، مما قد يسمح بضخ الفائض من الطاقة المنتجة وتوجيهه نحو الاستهلاك بالمناطق الشمالية[26]. وعلى سبيل المثال، يفترض بناء القدرات الانتاجية رابطا بقوة الدفع العالي (400 كيلوفولت أمبير) يصل الداخلة بالشبكة الوطنية. وتتبين أهمية هذا القطاع أكثر إذا تم استحضار انعكاساته الإيجابية على مختلف الأنشطة بالمنطقة (تحلية ماء البحر مثلا، والصناعات التحويلية، وتطوير الأنشطة المرتبطة بصناعة الطاقات المتجددة، وغير ذلك).

192. تجدر الإشارة أيضا إلى غياب إطار واضح محفز يمكن المستثمرين المتوسطين، من تطوير بعض المشاريع في هذا القطاع (الطاقة الشمسية والريحية)، وعلى وجه الخصوص في مواقع جديدة لم يتم استكشافها بعد.

عدم تلاؤم التجارة والخدمات مع الحاجيات

193. يساهم قطاعا التجارة والخدمات التجارية[27] بما قدره 32 بالمائة من الناتج الداخلي الخام الجهوي (12.7 بالمائة للتجارة، و19.3 بالمائة للخدمات التجارية). ويوفران تقريبا 20 بالمائة من مناصب الشغل (13 بالمائة في التجارة، و6.8 بالمائة في الخدمات التجارية). ويشهدان نموا مطردا منذ 2003، بحيث حققا معدلا سنويا متوسطا بلغ 10 بالمائة يعتمد جزئيا، على نمو قطاع الصيد البحري، والأنشطة الإدارية، والشبكات الاجتماعية.

194. رغم الجهود المبذولة لتأهيله، وبخاصة عبر تفعيل البرنامج الوطني «رواج» (تأهيل الأقطاب التجارية وتحديثها) يغلب على قطاع التجارة والخدمات الطابع التقليدي (غياب شبه كلي للبنيات اللوجستيكية وأنشطة التجارة الحديثة، وضعف التنويع في الأنشطة والمنتجات)،. وثمة بروز أيضا لنشاط تجاري غير مهيكل (تهريب المواد المدعمة وتوجيهها نحو الشمال).

195. يشكل غياب الوضوح في النظام الضريبي (عدم استخلاص الضريبة على القيمة المضافة مثلا)، وصعوبة الحصول على عقار ذي وضعية قانونية سليمة، وانعدام البنيات التحتية، والخدمات اللوجيستيكية الحديثة، كلها عوامل تعوق تطور الأنشطة المرتبطة بقطاع التجارة الحديثة.

196. لا يسمح غياب المناطق اللوجيستيكية في الأقاليم الجنوبية بتقاسم التجهيزات اللوجيستيكية واستعمالها المشترك حول مراكز جهوية (العيون، بئر الكندوز مثلا)، كما أن غياب هيكلة للفاعلين اللوجستيكيين يعوق الحركة التجارية (أكثر من 400 فاعل ينشطون بالداخلة في شاحنات فردية، مما ينتج عنه استفادة ضعيفة من الاستعمال المشترك للإمكانيات اللوجستيكية، وفي رحلات متعددة دون سلع، الأمر الذي يؤثر في الكلفة الإجمالية).

197. تنجز الأقاليم الجنوبية في مجال التجارة الدولية مبادلات تجارية محدودة (موريتانيا وجزر الخالدات) وتعاني من المنافسة البحرية المباشرة. وهي تعد معبرًا متفردًا للمبادلات البرية مع موريتانيا، بيد أن هذه المبادلات تظل محدودة (لم يمثل المغرب سوى 2 بالمائة من مجموع مبادلات موريتانيا سنة 2010)، وهي تقل كلما بعدت المسافة الجغرافية.

---

26 المصدر: مقتبس من محضر ورشة «الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال»، الداخلة، الثلاثاء 12 مارس 2012.

27 ما عدا قطاعي المطاعم والفنادق اللذين ادرجا في محور السياحة.

198. تجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية المينائية لإفريقيا الغربية تستحوذ على الجزء الأكبر من الحركة التجارية بالمنطقة (90 بالمائة من التجارة الخارجية الموريتانية والسنغالية تتم عبر ميناءي داكار ونواكشوط، لتنتقل بعدها برًّا عبر الطرق المعبدة). هذا وإن آفاق تطور المبادلات التجارية للمغرب تظل مرتهنة بتوسيع ميناء نواديبو، مما قد يضعف حركة النقل البري.

199. فيما يتعلق بالمبادلات مع جزر الخالدات، فإن أُقل من 1 بالمائة فقط من صادرات هذا الأرخبيل تتجه إلى المغرب، وتقتصر تقريبا على منتجات البحر والرمال[28]. وتظل هذه المبادلات ضعيفة بسبب ارتهانها بقطاعي البناء والأشغال العمومية والسياحة. وأخيرا، يتجلّى تأثير منافسة جزر الخالدات، على الخصوص، في مجال العرض السياحي، حيث يستقطب الأرخبيل الجزء الأهم من نفقات المنطقة المتعلقة بالسياحة الراقية.

استغلال ضعيف للمؤهلات المهيكلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

200. باستثناء بعض المشاريع الكبرى والمحدودة، مازال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يحظى بالتشجيع، بوصفه قطاعًا ورافعة اقتصادية، مع أنه يشكل خيارًا بإمكانه أن يهيكل اقتصاد المنطقة ويجعل منه نموذجًا تقتدي به باقي المناطق المغربية.

201. وتضم الأقاليم الجنوبية حوالي 2900 جمعية و400 تعاونية، 65 بالمائة منها مقرها بجهة كلميم–اسمارة. ويكاد القطاع التعاضدي ينعدم بالأقاليم الجنوبية. في حين أن النسيج الجمعوي هناك متطور، نسبيا، وقد راكم تجربة غنية، خصوصا في المناطق القروية، وعلى وجه أخص في طاطا. وتشكل المنطقة مسرحا لنشاط العديد من المؤسسات العاملة في مجال التنمية البشرية (مؤسسات وطنية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومكتب تنمية التعاون، ووكالة التنمية الاجتماعية، وأخرى ينحصر نشاطها في المنطقة كوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية). وتبلغ الميزانية المخصصة لتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما قدره 800 مليون درهم، وهي تغطي فترة خمس سنوات.

202. يتميز النسيج الجمعوي و/أو التعاوني بفتوته (باستثناء كلميم)، وبقدراته المؤسسية المحدودة، وهو ما ينعكس على فعاليته، خاصة في جهتي العيون–بوجدور–الساقية الحمراء ووادي الذهب–الكويرة. ولا تقوم العديد من الجمعيات بأي نشاط (30 بالمائة من النسبة العامة لانعدام النشاط بالعيون)، فضلا عن أن البعض منها يعاني من اختلالات كبرى.

203. لا تحظى الأنشطة المدرة للدخل بما يكفي من الدعم والتتبع. ويواجه أصحاب المشاريع العديد من مقاربات الانتقاء/التنفيذ حسب المؤسسات المكلفة بالتنمية التي يتعاملون معها. إضافة إلى كون المؤسسات التي تتدخل في القطاع تواجه صعوبات في توسيع مجال عملها، نظرا لانعدام الموارد البشرية المؤهلة الكافية.

204. تظل التمويلات المخصصة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني غير كافية. ولا تشكل الميزانية المرصودة للأنشطة المدرة للدخل سوى جزء يسير دون شأن يذكر في ميزانية التنمية البشرية، وتخصص له مكانة ثانوية

---

[28] على التوالي 62 بالمائة و30 بالمائة صدرت إلى المغرب سنة 2008.

في ميزانية الفاعلين المتدخلين في مجال التنمية البشرية (6 بالمائة من ميزانية وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، و30 بالمائة من ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، و13 بالمائة من ميزانية وكالة التنمية الاجتماعية).

205. وإجمالا، يظل مسلسل تنمية الأقاليم الجنوبية بحاجة إلى مزيد من الجهود. ودون التنكر لما تم تحقيقه في هذه المنطقة من منجزات ومن تطور، فإن بعض المقومات التي انبنت عليها ديناميتها الاجتماعية والاقتصادية قد حان وقت تغييرها، في العمق. ومع أنها متفاوتة من جهة لأخرى، فهناك مظاهر تطور ملحوظة في مجال حقوق الإنسان الأساسية، ومحاربة الفقر، وولوج الخدمات الأساسية، وتحسين مؤشرات الصحة والتربية والتعليم والبنيات التحتية، بيد أنها تقوم في جزء كبير منها على آليات المساعدة، واستثمارات السلطات العمومية. وهي آليات لا تشجع كثيرا على تحريك عجلة الاقتصاد وخلق روح المبادرة لدى الأفراد. ومن آثار ذلك أيضا ضعف القطاع الخاص وتفشي البطالة بمستويات عالية في أوساط الشباب والنساء. كما أن الحضور القوي للإدارات المركزية في اتخاذ القرارات ليس الطريقة المثلى لتلبية حاجيات الساكنة وتطلعاتها. فضلا عن بطء المساطر الإدارية وتعقدها، مما يفضي إلى الشعور بالإجحاف، ويؤدي إلى نوع من انعدام الفعالية، وخاصة في مجال إعداد المجال الترابي.

206. بناء على ما سبق، يبدو من الضروري إحداث بعض القطائع والتحولات الكبرى، سعيًا إلى تعزيز المكتسبات وخلق دينامية جديدة أكثر قدرة على إحداث فرص الشغل والثروة، وأكثر إنصافًا واستدامة، تعتمد أساسا مبدأ التشاركية. ويروم النموذج التنموي الذي يقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تلبية هذا المطلب المزدوج، المتمثل في تعزيز التطورات الحاصلة والنهوض بمحركات تنموية جديدة. ويدعو هذا النموذج إلى أن تحافظ الدولة على جهودها في مجال الاستثمارات، ولكن بعقلنتها وتحديد أهدافها بدقّة عن طريق إشراك أكبر للساكنة وللمنتخبين المحليين في إعدادها وتفعيلها. ولن يتحقق الانتقال إلى هذا النموذج الجديد بسرعة وبشكل مباشر، وإنما من الضروري ترسيخه وتفعيله تدريجيًا. وفي غضون ذلك، تعتمد خطة عمل ممتدة على المدى القريب، مصحوبة بمجموعة من الإجراءات الملموسة التي ستمكن من إعطاء الانطلاقة للمراحل الأولى من التفعيل، وتقوية التفاف وتملك الساكنة المحلية لهذا النموذج.

القسم الثاني

نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية

نموذج تنموي جديد للأقاليم الجنوبية

207. رغم ما قامت به الدولة من استثمارات هامة على مدى ثلاثين سنة، لم تتمكن الأقاليم الجنوبية من إرساء دينامية اقتصادية واجتماعية مستقلة، قادرة على خلق أنشطة وفرص شغل بأعداد كافية على الحد من الفوارق، وتطوير دينامية إدماجية في احترام للتراث الثقافي الجهوي. وقد صارت قدرة النموذج الحالي على الاستمرار، وقدرته على الاستجابة لانتظارات المواطنين وتطلعاتهم، اليوم، محل تساؤل. ففي سياق موازناتي تطبعه الإكراهات، وأمام المخاطر التي تشكلها الفوارق بين الجهات على التماسك الاجتماعي، أضحى من الضروري تبني رؤية جديدة لا تحد من الطموحات، وتكون في الآن ذاته أكثر فعالية وإنصافًا واستدامة وتشاركية.

208. يجب أن تأتي هذه الرؤية الجديدة أيضا بتغيير في زاوية النظر، يقوم على وحدة الانتظارات والمصالح بين شمال المملكة وجنوبها. فنحن اليوم أمام حال من التكامل، بإمكانها أن تزود المغرب ببعد جهوي حقيقي وأن تدعم توجهه الأفريقي.

209. إن الترسيخ والإدماج الأمثل لتنمية الأقاليم الجنوبية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة يقتضيان تعزيز أشكال التآزر والتكامل والانسجام بين الأعمال التي تقوم بها الدولة والجهة (الحكامة)، وتحقيق المزيد من إشراك الفاعلين المحليين في إعداد وتفعيل البرامج التنموية. كما يقتضي الإدماج تشجيع أشكال الترابط والتحفيز على تطوير أنشطة حاملة للثروة وخالقة لفرص الشغل للجهة ولباقي جهات المملكة. و تفترض استعادة ثقة الساكنة في النخب وفي مؤسسات الدولة محاربة أوجه التفاوت الاجتماعي وكل أشكال الميز.

210. تمتد هذه الرؤية الاستراتيجية والشاملة، لتنمية الأقاليم الجنوبية، على فترة زمنية طويلة الأمد بالضرورة، غير أن أسسها وطموحاتها يجب إرساؤها منذ اليوم، بدءا من تحسين الآليات الموجودة (من استثمارات عمومية وتحويلات نقدية)، التي ساهمت في تنمية الجهة، والتي ينبغي العمل على تحسين جانب الفعالية والإنصاف فيها، وصولا إلى مجموعة من التحولات الكبرى التي قدم الدستور الجديد (2011) بالفعل عددا منها، بانتظار تجسيدها على أرض الواقع.

211. ما بين الإصلاح والقطيعة، تقترح هذه الرؤية التنموية طموحًا شاملا يتطلب تحقيقه على الأقل اجتياز مرحلتين متميزتين. أما الأولى فتمتد على المدى القريب والمتوسط، وتتمثل في مرحلة إطلاق للنموذج الاقتصادي، تتيح إرساء الأسس المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية للانتقال نحو تنمية أكثر إدماجية، وأقدر على خلق فرص الشغل، وأكثر احتراما لحقوق الأفراد والبيئة، وأفضل اندماجا في فضائها الجهوي. وأما الثانية فتمتد على المدى المتوسط والبعيد، وتتمثل في مرحلة تعزيز النموذج، تقوم على محركات نمو جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

الأقاليم الجنوبية، مدار محوري إفريقي

212. يُعد البعد الجيو-الاستراتيجي للأقاليم الجنوبية وقربها الثقافي من بلدان جنوب الصحراء عاملين أساسيين بالنسبة لمستقبل المنطقة الأورو-أفريقية في مجموعها. والتنمية المندمجة لأقاليمنا الجنوبية، ستجعل منها فضاء ذا أهمية حاسمة، حاملا للسلام والاستقرار والازدهار، يساهم في تحويل الإقليم الفرعي الإفريقي وتمكينه من تجاوز عوائق الفقر وغياب الأمن.

213. بإمكان المغرب، من هذا المنظور، أن يمثل مدخلا للعالم نحو أفريقيا، تكون الأقاليم الجنوبية معبره وممره الطبيعي. وللمغرب أن يعتمد في ذلك على رصيده التاريخي الغني في العلاقات التجارية مع أفريقيا الغربية، والذي يعود إلى العصور الوسطى، على ما يجمعه بهذه المنطقة من قرب ثقافي وجغرافي ومرجعيات دينية وروحية. وهو واقع يوفر ميزات ومؤهلات، ويملي في الآن ذاته مسؤوليات. وبهذا الصدد، فإن التكثيف الذي شهدته مؤخرا العلاقات الثنائية مع باقي دول القارة الأفريقية، التي انتهجت سبيل الشراكات الاقتصادية والاستثمارات الخارجية المباشرة، وشبكات التجارة والنقل، مما يبشر باندماج أعمق مع هذه البلدان.

214. بإمكان الأقاليم الجنوبية أن تكون مساهمًا ومستفيدًا أساسيا من هذا الاندماج، علما أن تكثيف المبادلات مع أفريقيا، وتعميق شراكات اقتصادية وعلمية، من شأنه أن يرفع من إمكانات السوق، وأن يطلق دينامية اقتصادية أكثر استقلالية بالمنطقة. كما أن تعزيز التعاون مع الجيران الأفارقة، من شأنه أن يؤمّن استمرارية المبادلات التي تحتاج إلى الاستقرار، مع تشارك الوسائل في منطقة واسعة يحتاج ضمان حراستها ومراقبتها، إلى تكلفة عالية.

215. بإمكان الأقاليم الجنوبية أن تصبح مدارًا محوريًا hub أفريقيًا، شريطة تحسين البنيات التحتية للنقل (البحري والجوي والطرقي والكهربائي) كي تتمكن هذه الجهات من أن تصبح محطة لوجيستيكية، وكي تستطيع، بشكل أفضل، تسيير المنتجات المحولة محليا نحو أسواق جديدة. كما أن من شأن التعاون في بعض القطاعات المحورية (كالصناعات الغذائية والطاقات المتجددة والسياحة) وفي الصحة والتعليم، أن يمكن كذلك من تعزيز هذا البعد الأفريقي للأقاليم الجنوبية.

216. وعموما، فإن البعد الأطلسي للأقاليم الجنوبية وقربها من أوروبا، من شأنه تمكين المغرب من أن يصبح قاعدة ربط اقتصادية بين الشمال والجنوب، تساعده في ذلك استراتيجيته تجاه البلدان الأفريقية، واتفاقات الشراكة الموقعة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي. ويمكن لهذا النموذج التنموي، إذ يرتقي بارتباطية الأقاليم الجنوبية وتخصصاتها الدولية، أن يجسد هذا التوجه الأطلسي لهذه الأقاليم.

المبادئ المؤسسة والتحولات الكبرى اللازمة من أجل تنمية إدماجية ومستدامة

217. يقوم إعداد وتفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية على أساس من قناعة المجلس بأن هناك خمسة مبادئ يجب أن تكون في صميم النموذج الجديد: 1)احترام وفعلية الحقوق الأساسية للمواطنين، بما فيها الحقوق الثقافية؛ 2)التنمية البشرية الإدماجية؛ 3)مشاركة المنتخبين والساكنة المحلية في إعداد وتفعيل البرامج التنموية في المنطقة؛ ٤)لامركزة القرار على المستوى الجهوي؛ 5)تعزيز مكانة الدولة كمنظم وضامن لتطبيق القانون والحفاظ على التراث والموارد على المدى البعيد.

218. إن احترام وفعلية الحقوق الأساسية للمواطنين يقتضي تطبيقًا صارمًا للقانون، دون امتيازات ولا أفضلية لأحد على أحد. ومن ثمة فإن وضوح وفعلية الإطار القانوني والتنظيمي يعدان شرطين للثقة، وضرورة مسبقة لا مناص منهما لكل تحويل لمحركات التنمية الجهوية. ويحتل احترام الحقوق الثقافية، في فعلية الحقوق هذه، مكانة مركزية في الأقاليم الجنوبية، حيث تمثل الثقافة الحسانية رأسمالا رمزيا ووحدويا في الوجدان المحلي والمرجعية الوطنية، وتراثًا متنوعًا وفريدًا ينبغي الحفاظ عليه.

219. أما التنمية البشرية الإدماجية والمستدامة والمنصفة، فتقتضي تربية أمثل، وولوجية أحسن إلى العلاجات الصحية، وحماية اجتماعية أفضل للأفراد. وينبغي على المنظومة الاجتماعية الإدماجية والمستدامة أن تقر كذلك بمبدأ للإنصاف في نفقات التحويلات، من أجل استهداف أمثل للساكنة الأكثر هشاشة، ودعم مساهمة الساكنة القادرة في عملية إعادة التوزيع. وبالإجمال، فإن إعادة الإنصاف من شأنها أن تسترجع الثقة في المؤسسات وفي الدينامية الخاصة بالجهة.

220. يجب أن تقوم مساهمة الساكنة وممثليها في الخيارات المهيكلة الكبرى المرسومة للمنطقة وتفعيلها الملموس، على أساس مبادئ الديمقراطية المحلية والنقاش العمومي. وتنظم هذه النقاشات حول مشاريع ملموسة، وقياس مؤهلاتها وإمكاناتها ومخاطرها بطريقة موضوعية، من أجل ضمان شفافية المعلومة والمشاركة البناءة للمجتمع المدني.

221. يجب أن تندرج لامركزية القرار على المستوى الجهوي في إطار آلية مؤسسية تؤمّن تفعيل الجهوية المتقدمة. وهذا يقتضي استقلالية في القرار والتنفيذ على مستوى الجهات، وتمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها كسلطة تنظيمية كما هو منصوص عليها في الدستور.

222. أما دعم مكانة الدولة في دورها كمنظم وضامن لتطبيق القانون، فيقتضي دعم وظائفها في المراقبة، من خلال إرساء ثقافة للشفافية والنتائج في عملية تتبع وتدبير المؤسسات العمومية المكلفة بالتنمية المحلية. كما ينبغي للدولة أن تقوي أدوارها في التحفيز وتسهيل الإجراءات وتحرير المبادرة الخاصة. وأن تضطلع بدور الحَكَم بين رهانات التنمية الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط (تشجيع خلق فرص شغل لائق لأكبر عدد ممكن)، ورهانات الاستدامة على المدى البعيد (الحفاظ على الموارد والتراث الطبيعي)، وضمان حقوق الساكنة المحلية.

223. يقوم النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية على دعم المكتسبات، مع إدخال عدد من أشكال القطيعة. ويجب العمل في المقام الأول على تجاوز الحكامة الممركزة والمرتكزة على الهاجس الأمني وتشجيع حكامة للقرب، قائمة على احترام دولة القانون وعلى منطق التنمية. ويتعين في المقام الثاني الانتقال من اقتصاد الريع القائم، يقوم على الأنشطة الأولية وعلى الامتيازات، إلى نظام يخلق الشروط الضرورية للمبادرة الخاصة وتشجيع الشفافية وقواعد المنافسة. ويتعين بالموازاة مع ذلك الانتقال من منطق المساعدات إلى نظام يستهدف الفئات الأكثر هشاشة، ويقوم على شبكات التضامن الاجتماعي. كما ينبغي تجاوز العمل وفق استراتيجيات المدى القريب، التي تتمثل في الاستجابة للمتطلبات الآنية، والاستعاضة عنها برؤية تراعي مقتضيات الاستدامة. كما يقترح هذا النموذج التنموي وضع حد لعزلة الجهات الجنوبية. وتقتضي هذه الأشكال من القطيعة كلها الانتقال من منطق مركزي إلى تدبير أكثر تشاركية وجهوية ولامركزية.

224. من أجل تفعيل هذه الأشكال من القطيعة، هناك ست رافعات كبرى تهيكل النموذج: 1)تشجيع المبادرة الخاصة، سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص، أم بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ؛ 2)إعادة صياغة السياسة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري؛ 3)النهوض بالثقافات المحلية، وخصوصا الثقافة الحسانية، بصفتها عاملا من عوامل التماسك الاجتماعي والتنمية؛ 4)ضمان تدبير مستدام للموارد الطبيعية، وحماية البيئة؛ 5)تعزيز شبكات الربط والإعداد الرقمي للمنطقة؛ 6)تجديد دور الدولة من خلال حكامة مسؤولة.

225. انطلاقًا من هذه الأسس، يطمح النموذج التنموي الجديد، في المجال الاقتصادي، إلى خلق دينامية جديدة للتنمية والتشغيل، تعتمد على أقطاب تنافسية جهوية. أما في المجال الاجتماعي، فيتوخى النموذج تشجيع تنمية إدماجية وتثمين البعد الثقافي. وأما في مجال البيئة وإعداد التراب، فإنه يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة بالمنطقة. ويعتمد أخيرا على حكامة مسؤولة في خدمة الثقة والديمقراطية.

الفصل الأول – خلق دينامية جديدة للنمو وأقطاب تنافسية جديدة

I-1. إطار اقتصادي أفضل أداء وأكثر إنصافًا

226. إن خلق دينامية تنموية جديدة، يقتضي أن تقوم الدولة بوضع إطار اقتصادي، واضح وتوقعي، ومحفز للاستثمارات والأنشطة التجارية. فتحرير الطاقات في هذه الأقاليم، يقتضي عقلنة تدخل الدولة، والإشراك القوي للقطاع الخاص. ويتعين من أجل ذلك تشجيع الاستثمارات (المحلية والوطنية والدولية) في المشاريع الكبرى المهيكلة، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، من أجل الرفع من كثافة النسيج القائم، وفتح الآفاق الاقتصادية أمام فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يزخر بمؤهلات تنموية كبيرة.

227. ويوصي النموذج، من أجل بث هذه الدينامية، باتخاذ تدابير ترمي إلى: 1)توسيع القاعدة الاجتماعية للفاعلين الاقتصاديين (الدولة والقطاع الخاص، وقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التجاري)، والقاعدة القطاعية للمنظومة الاقتصادية (الصيد البحري، والفلاحة، والمعادن والهيدروكاربورات، والسياحة البيئية، والخدمات والتجارة، وغيرها)، وذلك من أجل تنويع الاقتصاد؛ 2)تثمين الموارد الطبيعية، والتوزيع المنصف لثمارها لفائدة الساكنة المحلية (خلق قيمة مضافة محلية، والمساهمة في التنمية الترابية، ومداخيل الجماعات)؛ 3)تأمين فعالية النموذج، من خلال انخراط واسع وتعبئة للفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والجمعويين، عبر إقرار ثقافة للشفافية والإنصاف، ومبدأ المشاركة، مع إقرار مبدأ المحاسبة؛ ضمان استدامة التمويل، وضمان توازن أمثل بين الموارد العمومية والموارد الخاصة بالجهات (الموارد الضريبية، وتحديد مداخيل الموارد الطبيعية) وموارد التضامن الوطني والموارد الخاصة.

إرساء إطار مالي جهوي واضح ومنصف يفلح في جذب المستثمرين الخواص

228. إن ضعف الولوج إلى القروض بالنسبة إلى المقاولات المحلية، التي كثيرًا ما تكون ضعيفة الهيكلة، وغياب عائدات محلية من شأنها تأمين استقلالية القرارات الاقتصادية، عوامل تدعو كلها إلى إرساء نموذج تمويلي مجدد، يعطي منظورية أكبر للبعد الجهوي لتدخل الدولة، ويكون أكثر توجها نحو تنظيم وتشجيع المبادرة الخاصة.

229. ومن أجل ذلك، يتعين أن يقوم هذا النموذج التمويلي الجديد على دعامتين؛ أولاهما إرساء إطار ضريبي واضح ومشجع، وإحداث صندوق للتحفيز الاقتصادي، مهمته تحفيز الاستثمار وخلق الأنشطة. فالإطار الضريبي المحفز من شأنه أن يوفر منظورية للمستثمرين، وأن يمول على المدى البعيد ميزانية الجهات والجماعات المحلية. وبالموازاة مع ذلك، فإن جهود الدولة سيتم توجيهها بشكل أفضل، مع الحفاظ على مستواها نفسه، نحو عمليات تحفيز أنشطة وفرص شغل في القطاعات الواعدة بخلق الثروة والقيمة المضافة المحليتين.

230. من الضروري، من أجل تحسين مناخ الأعمال، أن تُدرَج المبادرة الخاصة في إطار ضريبي واضح وموحد، وهو ما لا وجود له اليوم (الإعفاءات الحالية ليست مدرجة في قانون المالية). وينبغي للإطار الضريبي المجدد، أن يقوم على أساس نصوص واضحة ومستقرة، توفر منظورية على مدى زمني محدد (في مدى أدناه 20 سنة)، وتكون فعليتها مضمونة من خلال تطبيق منصف وشفاف. ومجموع المداخيل المحصلة بهذه الطريقة، يجري بعد ذلك تحويلها من جديد للأقاليم الجنوبية لتمويل التنمية، وتمويل ميزانية الجماعات المحلية، والصناديق الجهوية.

231. يتم الإبقاء على نسب الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل عند حدود مشجعة بالقياس إلى النسب الوطنية، وذلك من أجل تحسين جاذبية هذه المجالات الترابية. أما الضريبة على القيمة المضافة، التي ظلت استفادة المستهلك المحلي منها قليلة، وكذا حقوق الجمارك، فيتم توحيدها تدريجيًا مع نظيرتها الجاري بها العمل وطنيًا، مما يتيح الحد من حجم القطاع غير المهيكل وخلق مداخيل محلية جديدة. وأخيرا فإن من شأن نظام إطار ضريبي محلي وجهوي، منسجم مع النظام الجبائي الوطني، أن يتيح تمويل الجماعات المحلية.

232. بما أن المداخيل الضريبية للجهات لا تتيح، في مرحلة أولى، دعم التنمية الاقتصادية، فإنه من الضروري إحداث صندوق جهوي للتحفيز الاقتصادي، مخصص لدعم تمويل الاقتصاد المحلي. ويتم تمويل هذا الصندوق من الضرائب المحصلة على المستوى الجهوي، والرسوم المحصلة من الموارد الطبيعية، والتحويلات المالية من قبل الدولة في إطار آليات التوازن والتضامن الجهويين.

233. نص الدستور بالفعل على آليتين للتوازن وتقليص التفاوت الجهوي: صندوق التأهيل الاجتماعي مخصص لامتصاص العجز في مجال التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيز، وصندوق التضامن بين الجهات، يرمي إلى تحقيق المزيد من الإنصاف في توزيع الموارد، بهدف الحد من الفوارق بين الجهات.

234. سيخصص صندوق التحفيز الاقتصادي للأقاليم، الذي يقترحه هذا النموذج لتمويل المشاريع المهيكلة الكبرى، وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا (المقاولين الذاتيين) ومشاريع للاقتصاد الاجتماعي والتضامني. هذا، وإذا كان تدبيره سيناط بهيئة عليا سنفصل الحديث عنها لاحقا، فإن استعماله سيكون من اختصاص المسؤولين المحليين.

تطهير وتنظيم العقار، وإحداث مناطق اقتصادية متخصصة

235. إن وضعية العقار عامل حاسم في تثمين الموارد. ومن شأن تنظيم العقار وتطهيره إتاحة تحقيق هدف ثلاثي: ضمان توزيع منصف يحافظ على الملك المحلي، وتأمين وعاء عقاري قادر على الاستجابة المستمرة لحاجيات التنمية وإعداد التراب، وإتاحة إقلاع سوق عقارية حقيقية. ولذلك، يتعين اتخاذ تدابير عديدة في هذا الصدد.

236. إن تسريع فض النزاعات وتنفيذ الأحكام القضائية يقتضي تزويد هذه الأقاليم بمحكمة تجارية ودعم المحاكم بالموارد البشرية والمادية. وفي هذا الأفق، فإن الأولوية ينبغي أن تولى للأقاليم الجنوبية في تفعيل عملية إصلاح القضاء التي أطلقتها المملكة.

237. كما أنه من المناسب كذلك، تشجيع اللجوء إلى التحكيم والوساطة ومساطر التسوية التوافقية، خصوصا بالنسبة للمساحات المستغلة لغايات زراعية أو عقارية، وخصوصا إذا كان مستغلوها يمتلكون عقود تكوين الملكية .

238. كما أن تكثيف الجهد في مجال تحديد وتسجيل الأملاك العقارية الخاصة بالدولة، يكتسي أهمية قصوى، بما يتيحه من تأمين وعاء عقاري قادر على الاستجابة المستمرة لحاجيات التنمية، وإعداد التراب. كما أن توفر الأملاك سيشجع على جعلها قابلة للاستغلال والسكن، وعلى تحقيق استثمارات يمكن أن يقوم تمويلها على شرط التحديد الواضح للقطع الأرضية.

239. علاوة على فض النزاعات وتسجيل الأملاك، ينبغي أن يواكب مساطر منح أراضي الدولة، تخطيط استراتيجي يبوضع حسب الحاجات التي يجري تحديدها في مجال السكن، والتجهيزات العمومية، والأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، فإن من شأن تحفيظ الملك العقاري أن يمثل وسيلة للحفاظ على الأراضي، وتوجيهها لأنشطة بشرية واقتصادية تعتبر استراتيجية.

240. ينبغي أن تستجيب الأنماط المتبعة في منح الأراضي لدفتر تحملات (تحديد الالتزامات التعاقدية، وأنماط منح الإبراء الجزئي، وتفصيل البنود الفاسخة أو المبطلة)، يصاحبه نظام للتتبع وتطبيق الالتزامات في احترام تام لحقوق وواجبات الأطراف المعنية.

241. ومن الضروري التفكير في نظام إعلامي على مستوى المنطقة (SIG) حول مواقع العقار العمومي، والاستثمارات (العمومية والخاصة) المستفيدة من هذا العقار، وحول درجة تقدم عملية تنفيذها. ومن شأن نظام من هذا القبيل، أن يتيح تقديم معلومات واضحة وشفافة للمواطنين والمستثمرين، وأن يمثل أداة مساعدة في اتخاذ القرار بالنسبة إلى السلطات العمومية.

242. ينبغي لعملية تخصيص العقار العمومي للأنشطة الاقتصادية أن تولي الأفضلية للإيجار على المدى البعيد، عبر تشجيع المشاريع ذات القيمة المضافة المحلية العالية، وعبر الحفاظ على الأنشطة التقليدية. هكذا ينبغي الحفاظ على العقار المستعمل حاليا لأغراض الرعي، وأحيانا الفلاحة، من قبل الساكنة (المناطق المعروفة باسم لكرايز)، وذلك من خلال جعل استغلالها الجماعي وقفا على المجموعات والقبائل المعنية. أما بالنسبة إلى باقي الأنشطة، فإن التمييز بين مختلف المشاريع حسب قيمتها المضافة المحلية، يتطلب توصيفا أفضل لتلك المشاريع (من حيث الطبيعة، والمكونات، والأهداف في مجال خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، وما إلى ذلك). وسيتيح هذا التحديد الأفضل للمشاريع، توجيه المستثمرين نحو عقار متلائم مع حاجياتهم، وتشجيع تنفيذ تلك المشاريع قرب البنيات التحتية. وهذا سيضمن مردودا أفضل للمشاريع وعقلنة أمثل للوسائل العمومية.

243. من شأن إحداث مناطق اقتصادية متخصصة في مواقع استراتيجية من الملك العقاري أن يستقطب المستثمرين، ويشجع الاستثمارات ذات القيمة المضافة المحلية. ويجري تثمين وتجهيز وتحديد أماكن تلك المناطق الاقتصادية المتخصصة، وفق المخططات الجهوية لإعداد التراب، وحسب الأولويات القطاعية التي سيتم تحديدها في البرامج التعاقدية الجهوية. مع تزويد تلك المناطق بنظام ضريبي جاذب للاستثمار، كما ستجمع بين الأنشطة الإنتاجية والخدمات الضرورية الخاصة (التدبير العقاري، وتدبير الموارد البشرية) والعمومية (الشباك الإداري الوحيد).

244. يتم نقل تدبير المناطق الاقتصادية المتخصصة إلى الجهة، في احترام إطار وطني مرسوم مسبقا لهذه المناطق. وتصبح مهمة الجهة عند ذاك اجتذاب المستثمرين، وتدبير العقار، من أجل الجمع بين الوحدات الإنتاجية، والخدمات المرتبطة بها، والعمل بمعية الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، على تنظيم عملية تقاسم الموارد البشرية، بما يتيح وضع مخططات للتكوين المهني، وتحقيق الاستثمارات اللازمة لجعلً تلك المناطق صالحة للسكن والاستغلال.

245. وأخيرا فإن مناخ الأعمال المنظم والمطهر، ينبغي أن يؤمِّن خدمات عمومية ناجعة وشفافة، بإعطاء الأولوية لتبسيط المساعي والمساطر الإدارية، وتوحيد تطبيقها. وعلاوة على إحداث لجان جهوية لمناخ الأعمال، تمثل الحكومة الإلكترونية والمجالس الجهوية للاستثمار، المحورين الرئيسيين لتحديث الإدارة من أجل الاستجابة لحاجات وانتظارات المواطنين، ومرتفقي المصالح العمومية.

246. يجب إعطاء الأولوية لتطبيق نزع الصبغة المادية عن الإدارة، المرسوم له على المستوى الوطني، في الأقاليم الجنوبية. فنزع الصبغة المادية، يمثل أداة قوية لتسهيل اللاتمركز، ونقل الاختصاصات والمسؤوليات إلى الفاعلين الترابيين (من مسؤولين جهويين، ومنتخبين، ومصالح خارجية، وسلطات محلية وغيرها)، كما يمكنه الاضطلاع بدور محرك في التبسيط والنجاعة الإدارية، عبر إتاحة القرب من المواطنين والمستثمرين، وتأمين سرعة تنفيذ المساطر. كما سيتيح نزع الصبغة المادية للمستثمرين والمواطنين الولوج إلى معلومات شفافة (حول العقار، وتقسيم المناطق، والتوجه، وقواعد الولوج، واستغلال الموارد الطبيعية في ما يخص منتجات البحر، والموارد المائية، والمقالع، والمناجم وغيرها). وأخيرا فبفضل توفر المعلومة وإمكانية تتبعها، يصبح من السهل ضمان فعالية المحاسبة وانتظامها.

247. يجب أن يواكب عملية لاتمركز الاختصاصات هذه توسيع مهمات المراكز الجهوية للاستثمار. وسينتظم نطاق عملها حول ثلاثة أقطاب – هي إنعاش الاستثمار، والتسهيل الإداري، ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا – وتتم مواكبتها بالصلاحيات التي تتيح لها التغلب على الصعوبات الممكنة. ومن أجل ذلك، لا مناص من دعم وسائلها المالية والبشرية (بمواصفات ذات إمكانات عالية)، وكذا توفير الأدوات التكنولوجية والواجهات التفاعلية الضرورية من أجل توجيه وتتبع المشاريع الاستثمارية وتتبع تنفيذها. ويتم بانتظام تقديم حصيلة للاستثمارات والصعوبات التي تم الوقوف عليها.

تثمين الموارد الطبيعية والتوزيع المنصف لثمارها لصالح الساكنة المحلية

248. تمثل الموارد الطبيعية مؤهلا ترابيًا يتعين تثمينه. غير أن استغلالها الاقتصادي ينبغي له أن يحرص على احترام منطق الاستدامة، واقتسام للمداخيل لفائدة الساكنة المحلية، وضمان الولوج إلى قطاعات الاقتصاد

الاجتماعي والتضامني والمقاولات الصغرى. وفي المنحى ذاته، يستحسن العمل على توضيح مسلسل تخويل الرخص والتصاريح، من أجل استغلال مؤهلاتها بشكل أمثل وأنجع وأكثر إنصافًا.

249. هناك خمسة توجهات، يجب أن تسير على هديها إصلاحات أنماط الولوج إلى الموارد الطبيعية، وإقرار الرسوم عليها: 1)تبني مقاربة تشاركية مع المهنيين وممثلي الساكنة، وفعاليات المجتمع المدني، في بلورة وتتبع سياسة استغلال الموارد الطبيعية، وذلك على الخصوص من خلال استطلاعات الرأي حول المنفعة العامة؛ 2)جعل التصاريح والرخص مشروطة بالالتزام بخلق قيمة مضافة وفرص شغل محلية؛ 3) ضمان استغلال مستدام للموارد، عبر إدماج معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ 4)فتح الولوج إلى الموارد الطبيعية أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، وفعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ 5)ضمان تخصيص قسط هام من مداخيل الموارد الطبيعية لتنمية الجهات الثلاث وتحسين ظروف عيش ساكنتها.

250. طبقا لنهج تشاركي يتم تحديد أنماطه حسب أنواع الموارد، هناك ثلاثة محاور كبرى للموارد تستحق تنظيما أفضل، من أجل تحسين استغلالها العقلاني وأرباحها لفائدة الساكنة المحلية. أما المحور الأول، وهو بالفعل عرضة لاستغلال مفرط أفضى إلى ندرته، فهو المورد المائي. وأما الموردان الآخران، وهما المورد السمكي والمورد المنجمي، فيتعين العمل على تثمينهما تثمينا أمثل في عين المكان.

251. ينبغي لتدبير الموارد المائية أن يولي الأولوية للاستدامة ولحاجيات الساكنة. وهذا يقتضي بالضرورة تعميق المعرفة بالمخزونات الأحفورية، وهي المعرفة التي لا تزال غير دقيقة، ويقتضي أيضا نشر المعلومات المتعلقة بها على عموم الناس.

252. يجب توجيه هذا المورد على وجه الأولوية، لحاجيات الساكنة من الماء الصالح للشرب. بالتالي، وبالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية، يبدو أن اللجوء إلى تحلية مياه البحر على سبيل "الاستعاضة" عن المورد الأحفوري، سيصبح في أمد قريب ضرورة تفرض نفسها، وخصوصا من أجل تأمين استمرارية النشاط الزراعي. وقد يطرح هنا سؤال المساهمة في تمويله، وإدماج سعره في نشاط ومنتجات المستغلات الفلاحية. ومن ثمة فإن ضرورة إجراء دراسة للأثر المتوقع حدوثه، تفرض نفسها.

253. من الضروري، لضمان ولوج مستدام إلى المورد المائي (فالفرش الأحفورية هي بطبيعتها محدودة) والحث على الاقتصاد في استغلاله، التوجه نحو إقرار تسعيرة للماء.[29] والهدف من هذه التسعيرة ضمان كلفة تعويض المورد المائي على المدى البعيد (التي ستعادل في المنطقة كلفة تحلية المياه). ويتم إقرارها تدريجيا، وبشكل متمايز، حسب أشكال الاستعمال (رسوم أعلى بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية، وتمايز بين هذه الأنشطة حسب التثمين المحلي) وحسب المستفيدين.[30]

---

29 هناك العديد من التدابير التي يمكن اتخاذها بهذا الصدد، مثل إقرار رسوم على الحفر حسب وحدات الآبار، ورسوم على الاستخراج بالمتر المكعب، وتسعيرة على مقاطع ومسالك، حسب مستوى مردود كل نشاط، وحسب درجة الدعم الشعبي الذي يتمتع به ذلك النشاط.

30 ينبغي بهذا الصدد إيلاء الأفضلية للأنشطة الاجتماعية والتضامنية، سواء في ما يتعلق بالتسعيرة أم ما يخص الولوج إلى النظام الحالي للاستخراج.

254. يتطلب إقرار تدبير تدريجي للانتقال من النظام الحالي لاستخراج المياه إلى التحلية، إعادة توزيع منصفة للموارد التي يتم استخراجها حاليا. ومن الضروري، من أجل ذلك، العمل على إدماج المستعملين (من فلاحين وصناعيين) بشكل قَبلي، في منطق للتكتل والتعبئة حول مشاريع التحلية، في إطار عقود حول المياه الجوفية، في ما يخص الموارد التقليدية، مع مساهمة كل الأطراف المعنية (من مستعملين، وإداريين، ومنتخبين، ومجتمع مدني).

255. تعد وضعية الموارد السمكية أقل سوءا من وضعية الموارد المائية في ما يتعلق بالندرة، وذلك على الخصوص بفضل السياسات التي تم تفعيلها من أجل الحفاظ على هذه الموارد. غير أنها بحاجة إلى تحويل أكبر للأسماك المصطادة، من أجل الرفع من القيمة المضافة المحلية وتوسيع دائرة المستفيدين لتشمل فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

256. يقتضي رفع القيمة المضافة المنتجة محليا، تطوير مزيد من أنشطة التحويل – عبر تخفيض حصة سماد وزيت السمك – وتحسين شروط مناولة ونقل المنتجات المسلّمة (وخصوصا عبر تعميم استعمال حاويات موحدة). كما أنه من المناسب كذلك جعل ظاهرة "السمك العابر" أمرا استثنائيا، من خلال توفير أفضل للقدرات الاستيعابية الكافية، و شروط تفريغ أفضل في موانئ الأقاليم الجنوبية.

257. وهذا لا يمكن بلوغه دون اعتماد سياسة إرادية، تجعل منح واستغلال وتجديد رخص وحصص الصيد مشروطا بدفتر تحملات دقيق، يشتمل على التزامات بالاستثمار المنشئ للثروة لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية،[31] والقادر على خلق القيمة المضافة، وإحداث فرص الشغل. كما ينبغي لنظام إقرار الرسوم أن يكون أكثر تحفيزا للفاعلين الذين يستثمرون ويخلقون فرص الشغل، وأكثر تشجيعا للساكنة المحلية، والشباب منها على وجه الخصوص.

258. ينبغي لسياسة تسليم التصاريح والرخص، وخصوصا في مجال الصيد التقليدي، أن تسهل تنظيم الفاعلين والشغيلة على شكل تعاونيات تضمن تعزيز الوسائل، والاستفادة المشتركة من الاستثمارات. وستستفيد هذه التعاونيات من مساعدات مالية، وآليات للمواكبة مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

259. كما ينبغي لتدبير الموارد السمكية أن يحافظ على التوازن الهش بطبيعته بين الكميات المصطادة والتجديد الطبيعي للمخزونات. ومن أجل هذا فإن تهيئة أكثر صرامة للمصايد، تقوم على نتائج أبحاث المعهد الوطني لأبحاث الصيد INRH، من شأنها أن تتيح تفادي الصيد المفرط الذي يفضي إلى الحد من الإمكانات ومن مردوديتها. كما أن إحداث مناطق محمية واسعة في عرض المحيط، من شأنه أن يرفع من حجم الكتلة البيولوجية، وأن يسهل اجتذاب الأنواع السمكية ونموها وتكاثرها. ويمكن لعملية وضع حاجز طويل من الصخور الطبيعية والاصطناعية أن تساعد في الحد من عمليات الصيد العشوائي.

260. أما الموارد الطبيعية المحلية الأخرى التي تستحق مزيدا من التثمين، فهي الموارد المعدنية وموارد الهيدروكاربورات، التي ينبغي أن تكون أكثر جاذبية للمستثمرين، وأن تجري عملية تحويلها محليًا. ومن شأن إرساء تحفيزات جديدة، أن يتيح تنويع قطاع المعادن من خلال تسريع لعمليات التنقيب، التي تظل، إذا ما استثنينا منها الفوسفاط، أدنى من أن تغطي المجال الترابي، وذلك بهدف تحقيق معرفة أمثل بالحجم الحقيقي للمخزون في الجهة بالنسبة للمستثمرين.

[31] وتجدر الإشارة أن حصص الصيد الممنوحة في إطار مخطط (بيلاجيك)ضمن مخزون (ج) مشروطة حاليا باحترام الإلتزامات المنصوص عليها في دفتر التحملات

261. من الضروري، من أجل دعم اجتذابية الأقاليم الجنوبية والتنويع التدريجي لأنشطة القطاع، إرساء إطار أكثر تحفيزًا. ويجب أن تستهدف التحفيزات على الخصوص، رخص التنقيب، والمواقع الواعدة أكثر من غيرها، ولكن أيضا شروط الاستغلال، من أجل دعم مردودية الاستثمارات.

262. من الضروري، نظرًا إلى أهمية الاستثمارات في قطاع المعادن والهيدروكاربورات وحجم الإكراهات المرتبطة بها، إعطاء منظورية للمواطنين وممثليهم، عبر إشراكهم، في إطار التشاور، في بلورة سياسة التنقيب والاستكشاف، وقواعد منح واستغلال التصاريح، واستغلال المداخيل المحصلة.

دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

263. من أجل إتاحة انخراط القطاع الخاص، وتطوير نسيج أكثر كثافة للمقاولات الصغرى والمتوسطة الأكثر خلقا لفرص الشغل، يتعين وضع تدابير لمواكبتها. وينبغي لآليات الدعم هذه، الموجهة صوب الأولويات القطاعية الواعدة مستقبلا للأقاليم الجنوبية، وصوب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أن تجمع بين ولوج ميسّر إلى الموارد، وآليات للتمويل مخصصة للبنيات الصغرى، وتدابير للمساعدة في مجال التكوين وهيكلة الأنشطة والولوج إلى الصفقات.

264. ستتمثل مهمة صندوق تنمية أقاليم الجنوب في سد العجز التمويلي لدى الفاعلين الاقتصاديين من الحجم المتواضع، وذلك عبر الاضطلاع بدور تحفيزي موجه صوب المقاولات الصغرى والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وصوب القطاعات ذات الأولوية، أو المشاريع المهيكلة. ويمكن أن يقدم هذا الصندوق دعما عموميًا مباشرًا، أو أن يخلق صناديق للضمان، تمكن المؤسسات البنكية من تقديم قروض بفوائد مخفضة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن الضروري أخيرًا، في ما يخص المقاولات الصغيرة جدا، وضع الآليات والبنيات المخصصة لمواكبة وإدماج أنشطتها في سلسلة القيم.

265. رغم كون القروض الصغيرة جدا موجهة بالأساس إلى تمويل الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الشرائح الاجتماعية المعوزة، فبإمكان تلك القروض أن تمثل منجمًا لإحداث مقاولات صغيرة جدا أومقاولات ذاتية، وسبيلا إلى استقطاب المقاولين الصغار جدا، وحثهم على التعامل مع البنوك. وهناك آليتان اثنتان يمكنهما المساهمة في هذا الأمر. أما أولاهما، فتتمثل في آلية للضمانات العمومية، مخصصة للمقاولات الصغيرة جدا في الأقاليم الجنوبية، مع شروط للأهلية تكون أكثر مرونة، من أجل تحفيز القروض البنكية؛ وأما الثانية، فتتمثل في بناء شراكات بين الصناديق العمومية (غلاف مالي مخصص)، ومؤسسات القروض الصغرى والمؤسسات المالية، من أجل تقديم قروض صغرى، أو سلفات بفوائد مخفضة لصالح إحداث مقاولات صغيرة جدا.

266. يتطلب تنظيم نسيج من المقاولات الصغرى والمتوسطة المهيكلة، أن يتكفل الصندوق الجهوي بالمواكبة قبل وبعد إحداث المقاولة، وخصوصا لفائدة المقاولين الشباب. ومن هذا المنظور، يجب على كل برنامج لدعم التشغيل الذاتي والأنشطة التعاونية، أن يجمع بين عروض التمويل (بما فيها المساعدة على الإقلاع في البداية) وبين آليات للتأطير والإرشاد، لتمكين المقاولين الشباب من اكتساب حد أدنى من الكفاءات في مجال التدبير (من مالية وتسويق–توزيع، ومحاسبية، ومعايير، وما إلى ذلك). وستجمع هذه المواكبة بين التكوين والإرشاد في عين المكان، والتداريب في مقاولات أو تعاونيات مهيكلة.

267. وأخيرًا، فإن تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتطلب تسهيل ولوجها إلى الموارد والصفقات العمومية. والشروع في تفعيل مقتضى تخصيص 20 بالمائة من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمقاولات الصغيرة جدا، كما ينص عليه المرسوم الجديد، مع العمل على تشجيع العروض التي تدمج القيمة المضافة المحلية. كما يجب أن يخصص لها ولوج إلى الموارد المائية والعقار العمومي.

2-I. سياسات قطاعية قوية من أجل تثمين مؤهلات وتوجهات المجال الترابي

268. لا ينبغي أن تبقى المحركات الاقتصادية للأقاليم الجنوبية معتمدة فقط على القطاعات الأولية والنفقات العمومية، بل يجب تجديدها على أساس تثمين أمثل للمنتجات، ولكن أيضا من خلال خلق اقطاب تنافسية وأقطاب للتميز.

269. يجب وضع خطة عمل وبرامج قطاعية من أجل تثمين المؤهلات غير المستغلة بما يكفي، في الجهات الثلاث، باتجاه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وباتجاه ستة قطاعات تثمن خاصيات محلية قوية: الصيد البحري، والفلاحة، والمعادن والهيدروكاربورات، والسياحة البيئية، والخدمات، والتجارة، وذلك في تكامل مع فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ تزخر هذه القطاعات بإمكانات لخلق الثروة وفرص الشغل، مازالت غير مستغلة بشكل كافٍ.

دعم أنشطة تحويل الأسماك ومنتجات البحر

270. بإمكان الأقاليم الجنوبية أن تستفيد بوجه أمثل من الإمكانات التي يوفرها تطوير قطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر. وهذا يقتضي الارتقاء بهذا القطاع إلى مرتبة المحرك الاقتصادي، وذلك من خلال تثمين أمثل واستغلال أفضل للمؤهلات، بما يجعل من المجال الترابي، أول قطب وطني في اصطياد منتجات البحر (وخصوصا من خلال استغلال المخزون ج)، وفي نفس الآن أول قطب في التحويل المحلي، عبر إحداث أقطاب تنافسية.

271. إن أخذ خصوصيات الجهات بعين الاعتبار من شأنه إتاحة الاستفادة من مؤهلات كل منها، وتفصيل برامج نوعية لتحديث القطاع. فبالنسبة لجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، يجب التركيز على تحديث وسيع وتحسين نوعية النسيج الصناعي للتحويل الموجود حاليا. وأما في جهة وادي الذهب-لكويرة، فإن ميناء الداخلة يمتلك كل المؤهلات اللازمة كي يصبح أول قطب وطني لمنتجات البحر، من خلال تثمين المخزون ج من السمك السطحي، الذي يتمتع بإمكانية إضافية. وأما بالنسبة لجهة كلميم-السمارة، فإنه من المناسب العمل على تحديث الأسطول والصناعات التحويلية الموجودة حاليا، بهدف تحسين نوعية وإمكانات تثمين الكميات التي يتم اصطيادها وتفريغها.

272. وأخيرًا، من شأن تدبير الموارد السمكية أن يكمل متطلبات الاستدامة، ولاسيما البيئية منها، من خلال مراعاة البعد الاجتماعي. ومن شأن سياسة اجتماعية مندمجة في هذا المجال، المساهمة في تحسين ظروف عيش وعمل الصيادين.

تشجيع الفلاحة وتربية المواشي

273. إن تشجيع فلاحة مسؤولة، في تلاؤم مع الموارد المائية للمنطقة، يعد ضرورة من ضرورات النموذج التنموي الجديد. فتنمية الفلاحة ينبغي أن تتواصل في شروط مقبولة وقادرة على الاستمرار على طول الساحل الصحراوي.

274. بانتظار نتائج الدراسات التكميلية التي يجب القيام بها حول الأثر البيئي والكلفة الاقتصادية، يجب مواصلة تطوير قطاع الزراعة المسقية في ظروف تختلف باختلاف الفاعلين المعنيين. فكلفة التموين بالماء، يجب أن يتحملها المستثمرون الخواص، الذين يلزم أن تفرض عليهم إجبارية تخصيص قسم من تمويلاتهم لتعميق المعرفة بمخزونات الفرشة المائية التي يستخرجون منها الماء. وبإمكان الدولة، في مقابل ذلك، أن تواكب الأنشطة الفلاحية المطورة والمفعلة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأن تمنح على سبيل الأولوية لهذا النوع من الأنشطة رخص استخراج المياه من المخزونات الجديدة التي يتم اكتشافها.

275. العمل على تطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية مثل زراعة الخضروات الموجهة للتصدير أمر ممكن (تطوير الإنتاج في الداخلة، ورسم نطاقات جديدة في العيون-بوجدور-الساقية الحمراء وفي كلميم-السمارة) غير أنها بحاجة إلى التأطير من أجل جعل الولوج إلى الموارد (من عقار وماء) مشروطا بمتطلبات إمكان الاستمرار البيئي واحترام بيئة الساكنة المحلية.

276. بالنسبة للمستغلين الصغار، الذين يمثلون جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي، فإن ضمهم وتجميعهم يستحق التشجيع، كما ينبغي تقديم العون لهم من أجل تثمين أفضل لمنتجاتهم وكذا إدماجهم في سلاسل الإنتاج الفلاحي، وحرث الأراضي وزرعها، والولوج إلى الأسواق. ويجب أن يستفيد هؤلاء المستغلون الصغار من آليات المواكبة المقررة لتشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (من تثمين وإدماج والولوج إلى الأسواق وغير ذلك).

جلب المستثمرين وتحويل الموارد المعدنية محليا

277. ينجم عن الخصوصيات التي تطبع اقتصاد هذه الجهات، وأهمية الأثر الممكن للموارد الطبيعية على العموم، وللمعادن والهيدروكاربورات على وجه الخصوص. إنه لا يمكن لأي نموذج تنموي يهدف إلى التحويل المستدام لهذه الأقاليم، لا يمكنه أن يكون قادرا على البقاء والاستمرار، دون وضع استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، للبحث عن هذه الموارد واستغلالها وتثمينها.

278. يتطلب تطوير قطاع المعادن والهيدروكاربورات استثمارات هامة في المرحلة القبلية (مراحل البحث والتنقيب) على آماد بعيدة. ولذلك فمن المناسب دعم الدينامية التي يتم إطلاقها، عبر خلق الشروط المناسبة لانخراط أوسع وأقوى لمستثمري القطاع، وخصوصا الرواد العالميين في هذا المجال.

279. من الضروري العمل على تعزيز الدور الحاسم الذي يضطلع به استغلال الفوسفاط في المنطقة، عبر تعميق المعرفة بالمخزونات، مع عمليات تنقيب من شأنها توسيع تغطية المجال الترابي وإتاحة تثمين أمثل لموارده في عين المكان.

280. يعد البرنامج الذي أعده لهذا الهدف الفرع المحلي للمجمع الشريف للفوسفاط واعدًا في هذا الصدد. فهناك استثمارات منجمية هامة تم التخطيط لها من قبل المقاولة (أكثر من 250 مليون دولار، منها 40 مليونا كمصاريف تسيير وصيانة في السنة)، وتشمل بناء وحدة للغسل وتأهيل معدات الاستخراج. وبذلك فإن البنية التحتية الجديدة ستطيل عمر مدة استغلال المقاطع المنجمية، من خلال جعل استخراج الفوسفاط ذي التركيز الضعيف من BLP مفيدا من الناحية الاقتصادية.

281. أما تثمين الصخور، فإن مخطط التطوير الذي رسمه المجمع الشريف للفوسفاط يطمح، في مرحلة من المفروض تفعيلها ما بعد 2015، إلى إحداث مركب كيماوي مندمج، يتيح إنتاج تشكيلة واسعة من الأسمدة (DAP/MAP وTSP). ويقدر مبلغ الاستثمار بنحو 1.2 مليار دولار لإنشاء قاعدة متعددة المنتجات.

الربط بين السياحة التضامنية والصناعة التقليدية، من أجل تثمين المهارات والثقافة المحلية

282. إن تنويع الاقتصاد يقتضي إقامة ربط أمثل بين الصناعة التقليدية وبين سياحة تستهدف المواقع البيئية أو الرياضية أو الثقافية الواعدة. فمثل هذا التكامل من شأنه أن يمكن من الحفاظ على التراث المحلي وإدماجه وإنعاشه، مع تحسين دخل حرفيي الصناعة التقليدية، والعاملين في مهن السياحة، وتوسيع ولوجهم إلى التغطية الاجتماعية.

283. تشجيع السياحة المستدامة ذات الجودة، مثل السياحة الشاطئية المسؤولة، والمواقع الواعدة في مجال السياحة البيئية (كالسياحة الصحراوية أو الواحية، والسياحة الرياضية أو الثقافية)، تعد كلها مجالات من المناسب تطويرها. وبالإضافة إلى بعض المشاريع الكبرى (مثل وادي شبيكة/الشاطئ الأبيض) المدرجة سابقا في الرؤية الوطنية 2020، يجب دعم السياحة البيئية بحكم كونها تشجع على إبراز الخصوصيات المحلية.

284. إن السياحة التضامنية وذات الجودة تمثل عاملا رئيسًا من عوامل تنمية الفضاء الواحي. واستراتيجية التنمية المستدامة لسياحة واحية، التي تم رسمها في انسجام مع سياسة POS – قطاع كلميم-أسا-طاطا – و«الخطوط الموجهة من أجل سياحة مستدامة في الصحراء»[32]، تطمح إلى أن تطور، في مدى السنوات الخمس القادمة، سياحة واحية وصحراوية في قطاع كلميم-أسا-طاطا، وبعد حين، في مجموع جهة كلميم-السمارة.

285. يجب أن يأخذ هذا المشروع في حسبانه التوازن البيئي والاجتماعي للفضاء الواحي، بالحرص على الحفاظ على التنوع البيولوجي، واقتصاد المورد المائي، والحفاظ على الفضاءات الرعوية، وتثمين المهارات المحلية. فبهذا الشرط يمكن للسياحة الواحية أن تصبح مصدرا للدخل وتتيح فرصا للشغل لفائدة الساكنة، مما يتيح إدماج عدد من المهن المساعدة (كمهن الدليل، وقائد الإبل، وأصحاب المطاعم، والحمال، والراوي، والصانع التقليدي).

286. تقتضي هذه الاستراتيجية من جهة، تنظيمَ الفاعلين في شبكات، وإضفاء الصبغة المهنية على هذا النشاط، ومن جهة أخرى، تطوير عرض للإيواء ذي جودة، يشجع سياحة الإقامة في الواحات. غير أن هذه الاستراتيجية لا يمكن تفعيلها دون دعم جاذبية المجال الترابي وإبراز هويته الخاصة. ومن شأن إنعاش تسويق مسؤول لوجهة

---

32 المحددة من قبل المنظمة العالمية للسياحة، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة

«منطقة الواحات في جنوب المغرب» أن يساعد في ذلك. ومن الضروري كذلك وضع خطة للتعريف المؤسسي بالمنطقة تستهدف البلدان مصدر السياح، أي ألمانيا، وفرنسا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة.

287. يجب وضع شراكات استراتيجية مع الفاعلين الموجودين في جزر الخالدات (الباقات المدمجة) والفاعلين في مجال الرحلات السياحية البحرية (التسويق المشترك للوجهات والباقات المقترحة، والتمويل المشترك للباقات والنقل)، وذلك من أجل تشجيع إدماج الأقاليم الجنوبية في المسالك السياحية الدولية.

288. يجب العمل كذلك على تفعيل استراتيجية لدعم مشاريع السياحة المصغرة، والثقافية منها على الخصوص، لإتاحة إشراك حاملي المشاريع المحليين من خلال آليات للمواكبة والتمويل. وهذا الخيار مناسب للمنطقة على الخصوص لكون المشاريع السياحية الكبرى قد تكون غير مرغوب فيها، نظرا لهشاشة المنظومات البيئية وندرة المياه في بعض المناطق. وفي مقابل ذلك فإن الأراضي الواقعة بعيدا عن البحر تزخر بمؤهلات أركيولوجية وإحاثية، من شأن تثمينها أن يوفر عرضا سياحيا متخصصا جذابا.

289. في إطار المنطق ذاته، ينبغي تثمين الصناعة التقليدية في تكامل مع السياحة، وذلك من خلال استراتيجية مزدوجة تجمع بين تطوير الصناعة التقليدية ذات المضمون الثقافي البارز، والمنتجات والمهارات المحلية من جهة، وبين تنمية الصناعة التقليدية الاستعمالية لتلبية حاجيات السوق المنزلية من جهة أخرى. وهناك العديد من التدابير التي يمكنها المساهمة في ذلك: فإدماج الصناعة التقليدية (من نسيج وحلي) في المسالك السياحية (إدماج واحة أسرير في المسالك السياحية) من شأنه أن يتيح ضمان ولوج إلى أسواق جديدة؛ وهيكلة مسلك حديث للنسيج/اللباس «الملحفة والدراعة»، وتطوير المنتجات المشتقة من الإبل (كالجلد والمنتجات المحلية الأخرى)، ستلبي حاجيات السوق الجهوية والوطنية ولم لا الدولية؛ وأخيرا فإن الحفاظ على المهارات المتوارثة (الفضة والجلد) يمكن أن يتحقق عبر إحداث متاحف.

جعل قطاع التجارة والخدمات قاعدة للمبادلات عبر-الصحراوية

290. إن تطوير الأنشطة المرتبطة بالتجارة والخدمات التجارية، يقتضي تفعيل تدابير مهيكلة كبرى للقطاع: توضيح وتطبيق الإطار الضريبي، وتكييف قانون الاستثمار مع خصوصيات المجال الترابي؛ وتصفية وضعية العقار (وخصوصا في العيون)، مع تسريع تطبيق القرارات القضائية وحجز العقار لأغراض التجارة والمحطات اللوجيستيكية؛ وإحداث محطات لوجيستيكية حديثة (في العيون وكلميم والداخلة)؛ وخلق مسلك للتكوين المهني في مهن اللوجيستيك.

291. إن تنمية التجارة والخدمات في الأقاليم الجنوبية ستساهم في دعم الاستراتيجية الأفريقية للمغرب، التي ترمي إلى تطوير أوجه تكامل مع البلدان الجارة من أجل تزويدها بالمنتجات والسلع. ويوصى بهذا الصدد بدراسة إمكانية إحداث منطقة حرة في بئر كندوز، كمحطة تجارية قادرة على جلب قسم من المبادلات في أفريقيا جنوب الصحراء.

292. يجب القيام بهذه التدابير، بالموازاة مع التفعيل الجهوي لمحور "تأهيل عوامل الإنتاج" لبرنامج "رواج"، الذي يرمي إلى تحسين عوامل تنمية التجارة (التكوين المهني، والتموين، والعقار/الأراضي التجارية، والمسلك اللوجيستكي)، مع تسريع تفعيل محور تحديث وتنظيم تجارة القرب.

تثمين المهارات بالاعتماد على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

293. تكتسي مساهمة فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنويع الاقتصاد، أهمية قصوى بالنظر إلى ما تحمله من إمكانات لخلق فرص الشغل، والقيمة المضافة المحلية لهذا القطاع. ومن الضروري، من أجل ذلك، إرساء نظام بيئي مناسب لإقلاعه، من خلال التشجيع على خلق بنيات اجتماعية وتضامنية بأشكال متعددة، بما فيها الأشكال المقاولاتية، وعبر وضع آليات للتمويل في تلاؤم مع قيم القطاع، وتكوين الموارد البشرية، ومن خلال الانفتاح على فعاليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الدولي، لتمكينهم من الاستفادة من أفضل الممارسات وتبادل خلاصات التجارب الناجحة.

294. يجب أن يصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محورًا تنمويًا رئيسًا، مُنتجًا لفرص الشغل وللدخل، وذلك باستلهام أفضل للمعايير الدولية، والاعتماد على التقاليد والمهارات المحلية. وقد بينت التجارب الأولى أن بإمكان الأنشطة التضامنية المساهمة في محاربة التصحر وفي تشجيع الساكنة على الاستقرار في المناطق الواحية والجبلية (كما هو الحال في كل من أسا-الزاك وطاطا)، من خلال استغلال وتثمين الثروات والمؤهلات المحلية.

295. ينبغي العمل على توسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية والتضامنية. ويجب أن يواكب الدعم المقدم للمسالك التقليدية (المنتجات المحلية كالتمور والصبار، وتربية الإبل، والتراث الثقافي) دعمٌ للفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي في قطاع الصيد البحري وتحويل منتجات البحر – بما في ذلك الخدمات المرتبطة بصناعة وإصلاح التجهيزات –، ولكن أيضا في مجالات التكوين والتربية والصحة.

296. لا يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يحقق أهدافه دون إطار يسهل الضم والتجميع ويتيح للفاعلين أن يستفيدوا، علاوة على الدعم المالي، من مواكبة ترمي إلى تأمين اندماجهم في سلسلة الإنتاج، انطلاقا من التنظيم من أجل التموين المشترك (شبكات المنتجين) وحتى الولوج إلى الأسواق (المحلية والوطنية والدولية). يجب كذلك أن تدمج آلياتُ الدعم على الأنشطة التضامنية، التغطيةَ الاجتماعية للقطاع. ويمكن في هذا الإطار تفويض مجموعة من الخدمات الاجتماعية وخدمات المواكبة لجمعيات المجتمع المدني، كما يمكن تعميق وتوسيع آليات مخطط «المغرب الأخضر» لدعم الأنشطة المدرة للدخل والمنشئة لفرص الشغل.

297. من أجل تشجيع ولوج مسالك المنتجات المحلية، وتربية الإبل، والصناعة التقليدية إلى الأسواق الدولية، يمكن ربط تلك المسالك، بفضل مكونها الثقافي القوي، بمسالك التجارة المنصفة (تطوير تجارة منصفة جهوية). ويجب أن تدعم هذه المسالك أنظمة إعلامية فعالة، وأن يتم تدبيرها في إطار شبكات من الفاعلين.

298. وأخيرا فإن تثمين منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتطلب مخططًا لتصنيف العلامات التجارية يكون انتقائيا ومتوخيًا للحفاظ على الجودة (كالدلالة الجغرافية المحمية، والتسمية الأصلية المضمونة). فمن شأن هذا التصنيف أن يتيح تحسين الاعتراف بالمنتجات المحلية بالمنطقة، وتشجيع الولوج إلى الأسواق وفق مسعى يعتمد على جودة وأصالة المنتجات المحلية.

299. علاوة على هذه الإصلاحات، من المستحسن العمل على تسريع أو إعادة إطلاق بعض البرامج الموضوعة سابقا، والموجهة إلى دعم القطاع وتقويته. وسيكون من المناسب في المقام الأول دعم العقد-البرنامج المتعلق بتربية الإبل (الذي تم توقيعه في أبريل 2011 بين وزارتي الفلاحة والمالية، والغرف الفلاحية في الجهات الجنوبية الثلاث). وهكذا سيكون من المناسب تسريع إعداد المسارات الرعوية، وهيكلة الفاعلين (من إحصاءات وتعاونيات)، واللجوء إلى مجمعين مهيكلين (كالفاعلين الوطنين في قطاع الألبان واللحوم، والمستثمرين/الأعيان المحليين) من أجل بناء وحدات للتثمين، والاندماج في مسالك التسويق، ودعم تعاونيات الحليب من أجل الرفع من المردود (اختيار السلالات المناسبة واعتماد التخصيب الاصطناعي).

300. كما أن أجرأة قطب الصبار، من شأنها أن تفتح آفاقًا وفرصا حقيقية من خلال هيكلة منتجي الصبار على شكل بنيات جمعوية أو تعاونية، بل وحتى هيكلة مشاريع مدمجة، بما في ذلك الزراعات الكثيفة.

301. وأخيرا فإن الحالة الخاصة لجهة كلميم-السمارة تتطلب اتخاذ تدابير نوعية جديدة. أما أول تلك التدابير، فيتمثل في إعادة إطلاق مسلك التمور، على غرار برنامج تربية الإبل (البحث عن مجمعين للإدماج في المسالك التجارية، واختيار أنواع من التمور الملائمة للزراعة الواحية، والمواكبة في تدبير المياه). وأما التدبيران الآخران، فيتم تركيزهما على تفعيل محلي للبرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمناطق الجبلية (مشاريع حول الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية) وحول تفعيل مخطط للحفاظ على الزراعة الواحية، حيث تم التوقيع، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، على عقد-برنامج خاص به بمدينة أرفود.

302. من المناسب كذلك، تطوير تعاضديات في هذه الجهات، بهدف تسهيل ولوج الساكنة إلى العلاجات الصحية الأساسية بأدنى كلفة ممكنة، ودعم الحماية الاجتماعية.

I-3. خلق أقطاب تنافسية جهوية

303. إن وضع إطار اقتصادي أكثر نجاعة، وتبني سياسات قطاعية، من شأنه أن يسهل إحداث أقطاب تنافسية جهوية. ولذلك فإن النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية، سيدفع بالمسؤولين والفاعلين المحليين إلى أجرأة توجهاته الكبرى حسب الخصوصيات التي تتيح تثمين مؤهلات كل مجال ترابي. فإذا كانت الخيارات التي يتم تحديدها قائمة على أساس المقاربة التشاركية والإدماجية، فإنها ستصبح جزءا من العقود-البرامج بين الدولة والجهات.

304. تدفع التوجهات الكبرى التي قد تستخلص من ذلك، إلى اعتبار أن جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء بإمكانها تثمين اقتصادها الأكثر تنوعًا، وموقعها كمركز إداري وقاعدة تواصلية، بأن تصبح مدارًا محوريًا hub بالنسبة للأقاليم الجنوبية وأفريقيا، وبإمكان جهة وادي الذهب-لكويرة أن تفرض نفسها بصفتها قطبا للصيد البحري على المستوى الوطني، كما بإمكان جهة كلميم-السمارة أن تصبح قطبا قاطرته تثمين الإطار الطبيعي والثقافي، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

العيون–بوجدور–الساقية الحمراء، قطب اقتصادي ومدار محوري جهوي

305. بإمكان جهة العيون–بوجدور–الساقية الحمراء أن تصبح مدارًا محوريًا بالنسبة للأقاليم الجنوبية، وكذا بالنسبة إلى البلدان الجارة وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في مجال النقل الجوي والبحري، والتجارة، واللوجستيك، والخدمات، وفي مجال صناعات بناء وإصلاح السفن. فالتوجه الاقتصادي الأكثر تنوعا في هذه الجهة منها في الجهتين الأخريين، وطبيعتها البحرية وموقعها الجغرافي، كلها تجعل منها جسرا طبيعيا سواء مع باقي جهات المملكة أم مع البلدان الأفريقية.

306. تتوفر الجهة على اقتصاد أكثر تنوعًا في القطاعات الأولية والصناعية والثلاثية. فهي تتوفر في القطاع الأولي على مؤهلات سمكية، شريطة دعم توجهها في مجال تحويل منتجات البحر، وفي مجال تربية المواشي (فرع الإبل)، وفي المجال الفلاحي في الخضراوات والأعلاف. أما في مجال الأنشطة الصناعية، فهناك أربعة قطاعات تم اعتبارها واعدة في مجال النمو، وهي الفوسفاط، ومواد البناء، والطاقات المتجددة (وخصوصا المحطات الريحية)، ثم إصلاح وبناء السفن، بإمكانها أن تكون نواة لإقلاع صناعة حديثة في هذا المسلك.

307. وأخيرا فإنه من المناسب دعم القطاع الثالث الحاضر أصلا في هذه الجهة. فهي بصفتها مركزًا إداريًا قد تصبح بمثابة محطة انطلاق لدينامية النمو في الأقاليم الجنوبية، عبر دعم دورها التجاري ودورها كمحطة لوجستيكية. ويجدر أيضا بذل جهود لتطوير قطاعي السياحة والصناعة التقليدية في الجهة.

وادي الذهب–لكويرة، قطب في مجال الصيد البحري على المستوى الوطني والدولي

308. تتمتع جهة وادي الذهب–لكويرة بكل المؤهلات الضرورية لكي تصبح أول قطب للصيد البحري في المغرب. ومن شأن التثمين المحلي للسمك السطحي وتطوير البنيات التحتية الصناعية وبنيات النقل الضرورية أن يمكن من إحداث «القطب الأزرق» للداخلة. وتحقيق مثل هذه النتيجة يقتضي العمل، في المرحلة الأولى، على تهيئة الميناء الأطلسي ومنطقة صناعية في نتيريفت على شكل منطقة حرة.

309. علاوة على هذا القطب في مجال الصيد البحري، تتوفر الجهة على مواقع يمكن لسياحة متخصصة، بيئية أو غيرها (كرياضات التزلج) تثمينها دون إلحاق ضرر بالتراث الطبيعي. وبإمكانها أن تصبح كذلك شريطة اعتماد زراعة تحترم شروط الاستدامة، قطبا للزراعات ذات القيمة المضافة العالية، مع تطوير البحث التطبيقي في هذا المجال.

310. تمثل الطاقات المتجددة المقطع الثالث من مقاطع النشاط القادرة على خلق القيمة وفرص الشغل. فالمحطات الريحية إذا ما ارتبطت بمشروع الربط بقوة 400 كيلو فولت أمبير بالشبكة الوطنية، وبعد حين بالشبكة الموريتانية، من شأنها أن تجعل من الداخلة قطبا للطاقة المتجددة بوسعه تزويد باقي جهات المملكة وجيرانها الأفارقة.

311. على هذا النهج، يمكن العمل على المزيد من تثمين الاتصال الجغرافي لهذه الجهة مع أفريقيا. ومن شأن إحداث محطة لوجستيكية في بئر الكندوز، على شكل منطقة حرة، أن يضطلع بدور مركزي في الاندماج مع دول جنوب الصحراء.

كلميم–السمارة، قطب ينهض أساسًا على تثمين الإطار الطبيعي والثقافي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

312. يتمثل الهدف في تزويد جهة كلميم–السمارة بدينامية قادرة على دعم التنمية البشرية في الجهة، عبر تحفيز الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن شأن دعم الفاعلين، وتوسيع نطاق القطاعات التي يتدخلون فيها، أن يتيح تمكين الجهة من تخصص يقوم على المهارات المحلية.

313. تهم هذه المهارات الصناعة التقليدية والزراعات الواحية (من صبار وتمور) وتربية الماشية المحلية (فرع تربية الإبل). ومن الأهمية بمكان، العمل على الرفع من جودة هذه المسالك وتحسين الربط ما بينها، وخصوصا بين الصناعة التقليدية والسياحة. فالسياحة الشاطئية المسؤولة، إذا ما ضُمّ إليها عرض للسياحة البيئية الواحية أو الجبلية والسياحة الثقافية، تصبح لا مراء منجما غنيا لأنشطة خالقة لفرص الشغل.

314. وأخيرا فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سيستفيد كثيرا من التنوع والانفتاح على الصيد البحري وتحويل منتجات البحر التقليدية. وسينتج عن ذلك تحسين المنتجات المنقلة (توحيد الحاويات)، والرفع من القيمة المضافة وتخفيض حصة أسمدة وزيت السمك.

I-4. خلق فرص الشغل وتحسين فرص التشغيل، وخصوصا لفائدة الشباب والنساء

315. يأتي النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية بإمكانات هائلة لخلق فرص الشغل. وهو يقوم على دعم القطاع الخاص، وتحسين شروط الاستثمار، من خلال إرساء مناخ أعمال ذي جاذبية، وذلك عبر إطار ضريبي محفز، وصندوق للتحفيز الاقتصادي. وهو يعتمد على تنمية ترابية تقوم على أساس استغلال وتثمين الثروات والإمكانات المحلية، وخصوصا الموارد الطبيعية المحولة محليا بطريقة أمثل. كما أنه يشجع، من خلال آليات تحفيزية (كالتمويل والولوج إلى الموارد والمواكبة)، إقلاع وتطور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من أجل تثمين المهارات المحلية وخلق فرص شغل مثبتة ترابيًا. وحاصل الأمر أن النموذج يفضي إلى خلق أقطاب تنافسية وأحواض شغل جهوية قائمة على مؤهلات وتوجهات كل واحدة من الجهات الثلاث.

316. والنموذج إذ يتيح ذلك، يمكن من تنويع الأنشطة والفاعلين الاقتصاديين، بما يفضي إلى خلق متواصل للثروة. فالتثمين المتواصل والمتزايد للمهارات المحلية، والتحويل المحلي للموارد الطبيعية، يزيد من محتوى النمو من فرص الشغل.

317. إن باستطاعة التحفيز الاقتصادي أن يضاعف، في أفق عشر سنين، من الناتج الداخلي الخام، ومن عدد فرص الشغل في الأقاليم الجنوبية. فبالإمكان خلق أكثر من 120.000 فرصة شغل في الفترة نفسها. وعلى أساس نسبة ثابتة من النشاط، وخفض نسبة البطالة من 15 بالمائة [33] إلى ما يقارب 9 بالمائة (أي ما يعادل المعدل الوطني الحالي)، وذلك رغم ازدياد تعداد الساكنة النشيطة بما نسبته 2 بالمائة سنويا. وستنتقل نسبة البطالة بين صفوف الشباب في الأفق نفسه من 30 بالمائة إلى 15 بالمائة، وفي صفوف النساء من 22 بالمائة إلى 13 بالمائة.

---

33 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2012

318. وتقوم دينامية التشغيل هذه أساسا على تثمين الموارد الطبيعية، وبخاصة قطاعي الصيد البحري وتحويل منتجات البحر، التي يمكنها أن تخلق ما بين 000 55 و000 60 فرصة شغل إضافي خلال عشر سنوات. أما الفلاحة وتربية المواشي، فقد تخلق ما بين 000 10 و000 15 فرصة شغل، وقطاعا المعادن والطاقات الأحفورية والمتجددة، ما بين ألف وألفي منصب شغل. وهذا القطاع الأخير لا يخلق مباشرة فرص شغل كثيرة، ولكنه قد يساهم مساهمة كبرى في الرفع من الناتج الداخلي الخام، مما سينعكس إيجابا على الاقتصاد برمته (مناصب الشغل غير المباشرة في مجال الخدمات). وفي المجمل، فإن التشغيل في مجموع القطاعات التي تعمد على الموارد الأولية، سيتقدم بنحو 4 بالمائة سنويا، تجسيدا لإمكانات أنشطة محلية، لم يتم بعد استغلالها بعد على الوجه الأمثل.

319. وستنتج عن فرص الشغل الإضافية التي سيتم إحداثها، بفضل الدخول التي ستترتب عنها (طلب الأسر)، وطلب الأنشطة السند للمقاولات (اللوجيستيك، والمالية، والبنيات التحتية)، آثار إيجابية على أنشطة الخدمات التجارية التي قد تخلق ما بين 15 و17 ألف فرصة شغل جديدة، وعلى قطاع البناء والأشغال العامة (12 إلى 14 ألف منصب شغل). وسيستفيد القطاع الفندقي والمطعمي كذلك من ارتفاع طلب الأسر ونمو السياحة (ما بين 15 و17 ألف منصب شغل جديد، بنسبة نمو قدرها 9 بالمائة سنويا). وأخيرًا، فإن ارتفاع مداخيل الأقاليم وتحسين ظروف عيش الساكنة من خلال نفقات محولة وولوج أفضل إلى الخدمات الأساسية سيدعم طلب الأسر في مجال التربية والصحة والثقافة، وسيشجع تطور خدمات للقطاع الخاص في هذه المجالات. وسيسمح هذا التطور الهائل للاقتصاد التجاري بالحد من الحضور القوي للإدارة العمومية في مجال التشغيل، لتتراجع نسبة مساهمتها من 26 بالمائة حاليا إلى 20 بالمائة.

320. ويتطلب نجاح مثل هذا السيناريو زيادة في الاستثمار على مدى عشر سنوات، ليبلغ 140 مليار درهم، ويتم تحقيقه من طرف القطاعين العمومي والخاص. أما بخصوص تمويل المشاريع الكبرى، فإن الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، فيجب أن تمثل 30 بالمائة من هذا النمو.

321. كما أن نجاح هذا النموذج يتطلب تفعيل سياسة نشيطة للشغل، تقوم على الملاءمة بين اليد العاملة وحاجات الاقتصاد، وعلى إدماج أفضل للساكنة في سوق الشغل. وهذا يقتضي آليتين جوهريتين، واستراتيجية لتحسين حظوظ تشغيل الساكنة، وخصوصا منها الشباب والنساء، ودعم التكوين المهني الأولي والمستمر، من أجل تسهيل عمليات تغيير المهن التي تصبح ضرورية بفعل التغيرات الاقتصادية أو التكنولوجية. وسيكون من الأفيد، في هذا الإطار، إقرار نظام للتكوين بالتدرج يعتمد على المقاولات الصغرى والمتوسطة، ويتيح للشباب اكتساب المؤهلات الضرورية التي تسهل اندماجهم في الحياة العملية. كما يعتمد نجاح النموذج، على دعم المقاولة الذاتية، وآليات إعادة التأهيل لصالح حاملي الشهادات العاطلين، وذلك حسب حاجيات الاقتصاد الجهوي. من جهة أخرى، تتوخى السياسة الجديدة للشبكات الاجتماعية إقرار تحويلات مشروطة، ودعم القدرات، بما يتيح اندماجا مهنيا أفضل للساكنة التي تعاني الهشاشة.

الفصل الثاني : تشجيع تنمية بشرية إدماجية، وتثمين الثقافة الحسانية

322. يتمثل الهدف من المقاربة المجددة للتنمية البشرية الإدماجية، وتثمين البعد الثقافي الذي يشدد عليه النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، في إقرار مناخ مناسب لبروز فرص من شأنها تمكين المواطنين من حياة كريمة. فظروف عيش المواطنين أصبحت تحتل مكان الصدارة في التحولات الاقتصادية والسياسية، من خلال عمل عمومي يتوخى القرب والتشاور والفعالية.

323. من شأن تدابير مندمجة اندماجًا قويًا أن تتيح 1) الحد من أشكال التفاوت في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ 2) توسيع وعقلنة منظومة الشبكات الاجتماعية؛ 3) دعم برامج التنمية البشرية؛ 4) تشجيع مشاركة النساء في الدينامية التنموية الجديدة؛ 5) إدماج المواطنين العائدين من مخيمات تندوف؛ 6)تثمين البعد الثقافي.

II-1. تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

324. إن الحد من أوجه التفاوت في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، شرط أساس لاستعادة ثقة المواطنين في المؤسسات، وفي قدرتها على تحسين ظروف عيشهم على المدى القريب كما البعيد. ويتمثل الهدف في التمكن من تدارك التأخر في مجموع الخدمات الاجتماعية، وعلى الخصوص في مجال الصحة والتربية ومحاربة الفقر.

تطوير عرض علاجي ذي جودة وتوجه جهوي

325. يجب تطوير وتأهيل عرض التجهيزات والعلاجات والموارد البشرية الطبية في الأقاليم الجنوبية، على أساس طموح يتمثل في الجمع بين الجودة والنجاعة والتجديد، من أجل تطوير عرض علاجي ملائم لحاجيات الساكنة في الأقاليم الجنوبية، وحاجيات باقي مواطني المملكة، وكذلك باتجاه الإقليم الفرعي الأفريقي. ويجب أن يتم تصور إعادة تأهيل عرض «الصحة» في تكامل بين القطاعين العمومي والخاص، مع بنيات تحتية وموارد بشرية بأعداد كافية، وتخصصات متنوعة، من أجل الاستجابة لحاجيات المواطنين، وأن تكون موضوعا لعملية تتبع وتقييم متواصلة ومنهجية، سعيا لملاءمة الوسائل مع حاجات الساكنة.

326. يعتبر وضع خريطة صحية للأقاليم الجنوبية شرطًا مسبقًا ضروريًا من أجل تأهيل عرض الصحة. وينبغي أن يتيح هذا تحسين دقة قرب الخدمات العلاجية، وخصوصا باتجاه أماكن العيش وأحواض النشاط (كقرى الصيادين والوحدات الصناعية، والوحدات المتنقلة في الأسواق)، كما يجب أن تؤخذ في الحسبان مسألة التفاوت المكاني، من أجل إعادة التوازن بين المراكز الحضرية والجماعات القروية المعزولة.

327. من المناسب بهذا الصدد، العمل على إعادة هيكلة، أو تحويل البنيات التحتية القائمة أو المستقبلية. وينبغي اتخاذ إجراءات على هذا المستوى، من أجل الشروع في تحويل المراكز الاستشفائية الإقليمية بالداخلة وكلميم،

إلى مراكز استشفائية جهوية، والرفع من القدرة الاستيعابية للمركز الاستشفائي الجهوي بالعيون، وإحداث وحدات للمساعدة الطبية الاستعجالية (سامو) على مستوى مجموع الأقاليم الجنوبية، ومركز لتحاقن الدم في الداخلة وكلميم، وفتح مدرسة للممرضات في كلميم.

328. من شأن استقطاب الكفاءات الطبية عبر وسائل تحفيزية، أن يتيح تحسين تغطية المناطق القروية المعزولة و/أو النائية، مع إيلاء انتباه خاص للحاجيات في مجال الأطر الطبية وشبه الطبية لأقاليم أوسرد وأسا وطاطا.

329. يمثل تطوير الطب عن بعد، بديلا آخر يستحسن استكشافه لإتاحة تطوير التكفل البديل عن الاستشفاء التقليدي، مع برامج للتربية العلاجية والوقائية، في علاقة مع قطاعات أخرى كالتربية والشغل.

330. تستدعي صحة الطفل والأم، نشر مخطط استعجالي يضم برنامجًا للتحسيس وتعميم التتبع الطبي المجاني للحمل، والرفع من أعداد المهنيين والتجهيزات في مصالح التوليد، من أجل الحد من نسب وفيات الأطفال في هذا المجال.

331. يقتضي التطوير الأمثل لعرض الصحة، تكاملا يجب تحقيقه بين القطاعين العمومي والخاص، وهو ما يتطلب تأطيرا وتنظيما وتتبعا للقطاع الخاص، على أساس دفتر تحملات يحدد مهامه وأهدافه.

332. سيساهم التكامل بين القطاعين العمومي والخاص، إذا تم بطريقة متشاور عليها، في بروز قطب صحي مندمج للتميز، بتوجه جهوي، مع عرض جذاب للبلدان الجارة، وخصوصا بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، يشمل مركزا للتكوين والبحث. ويجب أن يتجسد هذا الطموح في تزويد الأقاليم الجنوبية بكلية للطب والصيدلة، بالاعتماد على المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون والمعاهد التقنية للتكوين في مجال الصحة في الداخلة.

333. من شأن عملية تتبع لتطور الحاجيات، من خلال آليات وأدوات لتتبع وتقييم مؤشرات الصحة الرئيسية[34]، أن يتيح إدخال تدابير تصحيحية، وملاءمة الوسائل مع الحاجيات.

إعادة الاعتبار إلى دور التربية والتكوين بصفتهما شرطين لولوج الشغل

334. تعتبر إعادة الاعتبار إلى دور التربية، بما هي شرط ضروري لتساوي الفرص وولوج الشغل، دعامة مركزية من دعامات نجاح النموذج التنموي الجديد، وذلك يقتضي إعادة صياغة للمنظومة الحالية.

335. تقتضي عملية إعادة الصياغة هذه دعم اللاتمركز، على أساس لامركزة واسعة للوسائل والمساطر، في مجال التوجيه، والتدبير المالي والإداري، ومضمون البرامج التربوية. ويتمثل اللاتمركز على الخصوص في تحفيز المجالس الإدارية على مستوى المؤسسات الدراسية والأكاديميات، وتزويدها بصلاحيات في مجال التوجيه والمراقبة والتدبير، مع إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني والنقابات ومختلف الفاعلين في صياغة وتتبع البرامج.

---

[34] وخصوصا نسبة تلقيح النساء الحوامل والأطفال، ونسب الوفيات المرتبطة بالأمراض المستوطنة، والمؤشرات المتعلقة بالساكنة الهشة، ونسبة انتشار فيروس مرض فقدان المناعة المكتسب بين صفوف الساكنة المتراوح سنها بين 15 و25 سنة، والساكنة التي بلغت مرحلة متقدمة من هذا المرض، والتي تتوفر على ولوج إلى علاجات مضادة للفيروس

336. إن إحداث هيئات للتشاور، يتم إنشاؤها حسب مستويات التراتبية الترابية (الجهة-الإقليم-الجماعة)، وتتمتع باستقلالية كافية تحدد من خلال إطار تنظيمي خاص، سيتيح إيجاد حلول للصعوبات التي تواجهها منظومة التربية والتكوين على المستوى المحلي (كالفشل والهدر المدرسي، وعدم تلاؤم المناهج والتكوينات مع حاجيات سوق الشغل). كما ينبغي أن تستفيد تلك الهيئات من دعم لقدراتها التدبيرية والمالية، عبر وضع نظام تكوين مستمر تأهيلي ومحفز.

337. كما أن مزيدا من التنسيق بين مختلف القطاعات المكلفة بالتربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، والقطاع الخاص، يمثل إحدى أهم الرافعات من أجل تحسين حكامة المنظومة التربوية. وقد سبق أن دعا الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلى وضع شبكات للتربية والتكوين على المستويين الجهوي والمحلي.

338. من ثمة ضرورة إحداث آلية لتقييم المنظومة التربوية والتكوينية، ينبغي لها أن تقوم على نظام جهوي للإعلام يكون في الآن ذاته شاملا ومندمجًا وناجعًا. وستتيح الهيئة الوطنية، المكلفة بالقيام بعمليات تقييم منتظمة لمختلف مكونات منظومة التربية والتكوين، بالاعتماد على آلية للتقييم الذاتي للمؤسسات التربوية والتكوينية بهذه الجهات، قياس درجة بلوغ الأهداف المرسومة.

339. يجب أن تُدمج التربية على قيم المواطنة في المناهج الدراسية. والهدف من هذه التربية هو نشر تعلم يقوم على احترام حقوق الإنسان، وعدم الميز، والتنوع الثقافي والانفتاح على الثقافات الأخرى، وحظر أعمال العنف داخل المدارس عبر توفير تأطير اجتماعي-نفساني لتتبع الأطفال في كل المؤسسات، وإدخال ثقافة العمل الاجتماعي والجمعوي في المدارس.

340. يجب تسهيل الولوج المعمم إلى تعليم ما قبل مدرسي ذي جودة، في انسجام مع حاجات الطفل، على أساس مبادئ عمومية ملزمة للفاعلين الخواص، وموجهة صوب حماية سلامة وتفتح شخصية الطفل. وتعد مساهمة الأسر عاملا حاسما في هذه المقاربة الجديدة. وهذا يقتضي تحسيسها، عبر الوسائل الملائمة، بأهمية التمدرس المبكر بالنسبة لأطفالها. ويمثل التنسيق بين مصالح الحالة المدنية والأكاديميات الجهوية، تدبيرا مجددا من شأنه أن يتيح الاستفادة القصوى من إمكانات العرض، وتعميم الولوج إلى التعليم ما قبل المدرسي. ويقترح في هذا الاتجاه، إقرار دفتر مدرسي للطفل انطلاقا من سن الثالثة.

341. يجب إطلاق عمل متواصل في المنظومة التربوية الجهوية، يرمي إلى محاربة كل أشكال الميز، وخصوصا الميز تجاه الأطفال في وضعية إعاقة. ويجب العمل بهذا الصدد، على تطوير الطب المدرسي، وتزويد المهنيين الطبيين وشبه الطبيين بوسائل تتيح الاستكشاف المبكر لمختلف أنواع الإعاقة. ويجب من جانب آخر أن تستفيد هيئة التدريس من تكوين ملائم لتمكينها من المساهمة في ذلك.

342. يجب أن تحظى عملية إقامة مدارس التعليم ما قبل المدرسي، ولكن أيضا مجموع أنواع التعليم، بتشجيع كبير في أحواض النشاط وأماكن العيش. ومن الضروري بهذا الصدد إقرار إطار تنظيمي مخصص لتنمية التعليم ما قبل المدرسي، من أجل ضمان انفتاح هذا التعليم على قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

343. يحتاج عرض التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي إلى التحسين والإغناء، لإتاحة ولوج منصف ومعمم لمجموع التلاميذ في الأقاليم الجنوبية. ويجب من أجل ذلك بناء وتجهيز مؤسسات مدرسية وتزويدها بالوسائل البشرية والمالية.

344. يجب إعادة النظر في الممارسات التربوية وتحسينها، وتزويد المؤسسات المدرسية بالمعدات التعليمية بهدف دعم جودة التربية. كما يجب تطوير المسالك العلمية والتقنية، وكذا تعليم اللغات الأجنبية. ويجب كذلك إدماج الأنشطة الرياضية والمعلوماتية والترفيهية التي تتيح تفتح الأطفال والشباب في المدارس، بطريقة إجبارية في المنظومة التربوية.

345. كما أن تحديث التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي يقتضي توفير الموارد البشرية المكونة والمؤهلة بأعداد كافية في مجموع الأقاليم. ويجب تطوير الكفاءات تطويرا محليا، عبر تحفيز الشباب على الانخراط في مهن التعليم. كما أن التكوين في مجال تاريخ المنطقة وتراثها الثقافي من شأنه أن يتيح تثمين مهن التعليم، والمساهمة في استبقاء الموارد البشرية في الأقاليم الجنوبية. من ثمة ضرورة تزويد تلك الأقاليم بمراكز لتكوين المكونين، ودعم المصالح الأكاديمية الجهوية المكلفة بالتخطيط والتوجيه.

346. يقتضي تحويل قطاع التربية والتكوين ترسيخا ترابيا لتعليم جامعي عال للبحث والتطوير المتخصص، وتطوير تكوينات مؤهلة للمهن في علاقة مع القطاعات الواعدة اقتصاديا. ومن هذا المنظور يجب أن تفتح وحدات جامعية حديثة، تشمل شُعَبا للبحث والتطوير، توفر تكوينات مجددة وذات جاذبية، في وجه الطلبة المحليين والوطنيين وطلبة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في إطار شراكات ومشاريع تنموية مع بلدان المنطقة (من طلبة وباحثين وجامعات وحكومات وغير ذلك). ومن شأن إحداث هذه الوحدات المساهمة في تشجيع الاندماج السريع للموارد البشرية في سوق الشغل المحلّي والوطني والدّولي.

347. وفي هذا السياق، بإمكان المراكز الجامعية المتخصصة أن تغطي الأبحاث البحرية، ومسالك التجارة، والطاقات المتجددة، في حين يمكن أن تتخصص مختبرات التحليل والبحث التطوير في الموارد الحيوانية والنباتية شبه الصحراوية والصحراوية (من فلاحة وصناعات غذائية، وصيدلية، وشبه صيدلية، وتربية ماشية وغير ذلك).

348. من أجل تحقيق التقاطع بين التكوين وحاجيات سوق الشغل المحلية والجهوية، يجب إجراء دراسات استشرافية حول تطور الحاجيات في مجال الشغل، في كل واحدة من الجهات الثلاث، وإحداث مرصد جهوي مكلف بتتبع التلاؤم بين التكوين والشغل والحاجات إلى الكفاءات على المستوى الوطني والجهوي، بشراكة مع بلدان المنطقة.

II-2. عقلنة وتوسيع منظومة شبكات التضامن الاجتماعي

349. يتخذ الفقر والهشاشة أشكالا وأبعادا متعددة في الأقاليم الجنوبية. ويجب في هذا الإطار العمل على مراجعة منظومة الشبكات الاجتماعية وتجديدها على أساس من الشفافية وإقرار مسؤولية الفاعلين المكلفين بالتدبير والمستفيدين، من أجل استهداف أمثل للأشخاص الفقراء والأكثر هشاشة، وإتاحة توجيه الذين يستطيعون منهم ذلك، نحو برامج الإدماج المهني، وذلك في مجموع الأقاليم الجنوبية.

إقرار استهداف للمستفيدين يكون عادلا ومنصفًا وشفافًا

350. ترمي السياسة الجديدة للشبكات الاجتماعية إلى اعتماد مقاربة جديدة للاستهداف وأشكال التحويل المتعددة التي تتيح، على المدى المتوسط والبعيد: 1)كسر حلقة توارث الفقر والهشاشة عبر الأجيال؛ 2) الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للساكنة القادرة على العمل؛ 3)تشجيع أشكال التكامل بين مختلف البرامج الرامية إلى محاربة الفقر؛ 4) تدعيم الروابط الاجتماعية والعيش والعمل المشتركين، وحس المسؤولية الفردية والجماعية وحس المواطنة؛ 5)تطوير القدرات من خلال التكوين والتأهيل والمواكبة، من أجل إعداد وتسهيل الاندماج والولوج إلى الشغل.

351. تخضع عملية تحديد المستفيدين لمعيار ثنائي، مع اعتماد الأسرة كوحدة للتدخل، وهو معيار يقوم على تقييم الوسائل. ويتعلق الأمر من جهة بمقاربة الدخل/النقص، ومن جهة أخرى بعناصر الفقر متعدد الأبعاد كما هي محددة في دليل تعريف الفئات، الذي يجمع بين مؤشرين أساسيين أولهما مستوى الرفاه[35]، والثاني عدد أشكال الحرمان في مجال الحقوق الاجتماعية[36].

352. يوصي هذا الإطار بالشروع من جهة، في تحويلات نقدية مشروطة ومتلائمة مع مواصفات الأسرة، طبقا لشبكة تصنيف تأخذ في اعتبارها مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، والعمل من جهة أخرى، على دعم تأهيل البنيات التحتية الاجتماعية، مع البناء على مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمخططات التنموية الجماعية.

353. يقوم مبدأ تقديم المساعدات على مسلسل التصريح، معززا ببحث يستهدف التحقق، وينتهي بوضع لائحة عمومية للمستفيدين، مع إمكانية الطعن. والغاية من هذه المسطرة، تأمين وتعزيز شفافية النظام الجديد في الاستهداف.

354. من أجل تدعيم الرأسمال البشري للأسر المستهدفة، وإتاحة تطوير القدرات، تتحدد شروط، وأنماط، ومسلسل التحويلات النقدية إلى الأسر (الأمهات أو أرباب الأسر) على أساس المسؤولية المشتركة لأفراد الأسرة، وتتضمن التغذية، والتربية، والصحة، والولوج إلى الخدمات المرتبطة بالسكن.

355. وسيسمح مشروع رائد مفعل في أقرب الآجال، بوضع أدوات إحصائية ومعلوماتية لقياس درجة تعقد المسلسل، ورصد الأخطاء الواجب العمل على تفاديها.

إحداث آلية وصندوق مخصصين للسياسة الجديدة لشبكات التضامن الاجتماعي

356. يجب إسناد تفعيل المقاربة الجديدة للشبكات الاجتماعية إلى آلية مكلفة بتفعيل البرنامج والتنسيق بين القطاعات. ويجب أن تركز تلك الهيئة القرار، وأن تنسق الأعمال مع الجماعات والجهات الجنوبية الثلاث.

---

35 يشمل مستوى الرفاه عتبتين، هما دخل الحد الأدنى من الرفاه، ودخل الرفاه الاقتصادي.

36 أوجه النقص الستة في الحقوق الاجتماعية المعرّفة هي :التأخر المدرسي، ونقص ولوج الخدمات الصحية، وغياب ولوج الأنظمة الاجتماعية، ونقص التغذية، وغياب السكن اللائق، وعدم كفاية الخدمات الأساسية في السكن.

357. ستتمثل مهمة وكالة الدعم الاجتماعي للأقاليم الجنوبية في: 1) مرافقة المستفيدين وتعريفهم، في قاعدة معطيات وحيدة؛ 2) معالجة المعطيات التي يتم تجميعها، من أجل إرساء التقطيع الجديد؛ 3) التكفل بدور التنظيم بين مختلف البنيات المكلفة ببرامج التنمية الاجتماعية، بهدف خلق انسجام بين مختلف البنيات القائمة؛ 4) التواصل الذي يستهدف المستفيدين والساكنة، من خلال إشراك المجتمع المدني، لتسهيل استدماج النظام الجديد للاستهداف والإسهام في شفافيته؛ 5) تتبع تطور المستفيدين واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

358. سيتم إحداث صندوق جهوي مخصص للدعم الاجتماعي، وإدماج العائدين من مخيمات تندوف، تابع للهيئة العليا للقيادة الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، لضمان تمويل سياسة الشبكات الاجتماعية هذه، ويتم تمويله عن طريق إعادة تخصيص قسط من الموارد، ومن المساعدات وأشكال الدعم القائمة وغيرها من الموارد.

II-3. تشجيع برامج للتنمية البشرية

359. بإمكان الشبكات الاجتماعية المساهمة في تصحيح أوجه النقص الفردية، أما الجماعية منها، فيجب أخذها بعين الاعتبار في إطار برامج للتنمية البشرية يتم تصورها وبلورتها على مستوى الجماعات. وبالإمكان اتخاذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا في وضع مثل هذه البرامج، على أساس تحليل لأوجه النقص الواجب سدها.

الانطلاق من إسهامات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لوضع برامج للتنمية البشرية

360. تمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية القاعدة وإطار العمل المناسب لبلورة برامج التنمية البشرية. ومن شأن الانطلاق من منجزات المبادرة أن يتيح تعزيز الاستهداف الترابي، بما يجعله يأخذ في اعتباره، ليس فحسب نسبة الفقر المالي الجماعي، ولكن أيضا أشكال العجز الأخرى في التنمية البشرية، في مجالات التربية والصحة وغيرها.

361. يجب إعطاء المزيد من الدعم لتنمية التعاونيات والمقاولات الصغيرة جدا، المتخصصة في الأنشطة المدرة للدخل، مع الحرص على مواكبتها وتأطيرها، انطلاقا من مرحلة الإنشاء إلى مرحلة التسويق. ويجب تشجيع هذه المشاريع اتحادات لتجميع الوسائل وتحسين قدرات التعاونيات.

362. بإمكان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تضطلع بدور المحفز لأعمال نوعية على مستوى الجماعات والأحياء المستهدفة، من أجل خلق منظومة بيئية قادرة على تحفيز المشاريع المجددة، وخصوصا في مجالات الفلاحة وتربية الماشية والصناعات الغذائية والصحة والتربية. إن التنظيم الأفقي لهذا النوع من المبادرات، والاشتغال على طريقة تصاعدية من القاعدة إلى القمة من شأنهما تشجيع التكامل والتمكين من تعبئة الكفاءات الجماعية والفردية لمختلف الفاعلين.

363. من الضروري القيام بإدماج أمثل لأعمال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج الاستثمار العمومي الأخرى (الدولة والجماعات المحلية) في إطار المخططات الجماعية للتنمية، على مستوى برمجتها السنوية.

تحسين مؤشرات التنمية البشرية

364. يتعلق الأمر باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وخصوصا في مجال تكافؤ الفرص، بغض النظر عن الجنس، والانتماء القبلي أو الترابي.

365. وفي مجال حماية الأسرة، وإضافة إلى الأعمال الواجب توسيعها لتشمل مجموع الأسر المستهدفة، يبقى لزاما اتخاذ مبادرات بتنسيق مع البنوك لمحاربة الاستدانة المفرطة للأسر.

366. ولضمان حماية أكبر للأشخاص الذين يعانون من الهشاشة، ينبغي القيام بمبادرات تسهل اندماجهم الاجتماعي، عبر تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، قصد تمكينهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية.

II-4. تشجيع مشاركة النساء في الدينامية التنموية الجديدة

367. يعزز النموذج التنموي الجديد من مساهمة النساء في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتقوم هذه المشاركة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة التي تم إقرارها لصالح المرأة المغربية، كما هو منصوص عليها في الدستور المغربي الجديد، وعلى الاتفاقات الدولية والمساواة بين الرجال والنساء، التي تعد واجبًا معياريًا مُلزمًا.

368. إن النهوض بمشاركة واسعة للنساء أمرٌ مؤكد عليه على مستويين، أولهما مستوى الديمقراطية التمثيلية، من خلال الحصة التي سيخصصها لهن القانون في المجالس الجهوية، والثاني مستوى الديمقراطية التشاركية، بحكم أن النموذج الجديد يعتمد مشاركة واسعة للنساء في الهيئة الجهوية للتشاور والحوار المدني. ويدعم هذا التوجه المكانة التي تحتلها النساء، والدور الذي يضطلعن به أصلا على مستويات متعددة من المجتمع في الأقاليم الجنوبية.

369. تؤكد السياسة الجديدة للشبكات الاجتماعية الموقع المتميز للنساء على مستوى الأسرة، وذلك من خلال إعطائهن مسؤوليات هامة في تدبير التحويلات النقدية المشروطة، وعبر تخصيص قسط هام من تلك التحويلات للنساء المعوزات، واللاتي يعانين من الهشاشة، والأرامل، والنساء المتخلى عنهن، والنساء ذات الاحتياجات الخاصة اللائي لا دخل لهن. وستتيح هذه الآليات المزمع إقامتها، محاربة فعالة للهدر المدرسي في صفوف الفتيات، كما ستمكن من تحسين ظروف عيش النساء، وخصوصا في الوسط القروي.

370. تتيح الآليات الجديدة للتكوين وتطوير القدرات، التي يأتي بها النموذج التنموي الجديد، ضمان إدماج أمثل للنساء، والرفع من حظوظهن في التشغيل، بهدف تمكينهن من ولوج أفضل إلى الشغل. ومن جهة أخرى، فإن مهارتهن ومعرفتهن بخصوصيات المنطقة، كلها سيتم الاستفادة منها لإتاحة بروز وتطور أنشطة حرفية وسياحية وثقافية، ومن أجل بروز مبادرات اجتماعية وتضامنية متعددة القطاعات.

371. سيتم تشجيع المقاولات النسائية من خلال برامج جهوية مخصصة لتشجيع أنشطة اقتصادية تعتمد على النساء. كما سيجري تثمين نماذج النجاح الفردي من خلال سياسات تواصلية مناسبة.

372. وأخيرا فمن المقترح تفعيل مخطط استعجالي لتحسين صحة الأم والطفل، بهدف تخفيض النسب المرتفعة من الوفيات في هذا المجال، وتحسين ولوج النساء إلى الخدمات الصحية الأساسية.

II-5. مواكبة الاندماج التدريجي للعائدين من مخيمات تندوف

373. يجب أن تجري عملية إعادة إدماج المواطنين المغاربة العائدين من مخيمات تندوف في المغرب، بطريقة مدروسة تقوم على الاستباق والإعداد الجيد، لإتاحة اندماجهم التدريجي في المحيط الاقتصادي والاجتماعي لبلادهم، ويجب أيضا أن تتضمن عملية إعادة الإدماج، صيغا ووسائل للتكفل النفسي والاجتماعي بهؤلاء المواطنين وبعائلاتهم.

374. إن إنشاء مؤسسة متخصصة مشتركة بين الجهات يعد الوسيلة المثلى لتفعيل استراتيجية حقيقية لتدبير عودة المواطنين المغاربة من مخيمات تندوف، على أن يولى تمويلها إلى الصندوق الجهوي المخصص للدعم الاجتماعي وإدماج الساكنة الصحراوية العائدة من مخيمات تندوف.

375. وستتمثل المهام الرئيسة للمؤسسة المشتركة بين الجهات، في بلورة استراتيجية للإدماج التدريجي في الوسط الاقتصادي والاجتماعي، مع التكفل نفسيًا وصحيًا بهذه الساكنة ومرافقتها مهنيًا. وهذا يقتضي وضع بيان للوضعية السوسيومهنية، وتحديد مشروع مهني للأشخاص القادرين على العمل، وتقييم قدرات أعضاء الأسرة، واقتراح حلول كفيلة بتحقيق اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز أعمال تطوير التعايش داخل الجماعة، لخلق التماسك الاجتماعي والتلاقح والاختلاط، وبخاصة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وأخيرا العمل على تسهيل خلق الروابط الاجتماعية، وتقويتها قدر الإمكان، بين السكان العائدين من مخيمات تندوف وغيرهم من المواطنين.

II-6. تثمين الثقافة والنهوض بها

376. تمثل الثقافة واستغلال مؤهلاتها محور عمل رئيسيا في الرؤية التنموية الجديدة. ومن ثمة ضرورة الترسيخ المؤسسي للثقافة الحسانية وما تزخر به من جوانب الثراء، من أجل استغلال أمثل للمؤهلات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والبيئية للثقافة.

377. اعتبارا لتنصيص الدستور في فصله الخامس على أهمية البعد اللغوي والثقافي، ومن ذلك المحافظة على الثقافة الحسانية، إضافة إلى ما جاءت به مقتضيات الفصل 26، الذي ينص على دعم السلطات العمومية لعملية تطوير الإبداع الثقافي والفني، فإنه من الضروري العمل على تسريع مسلسل إنشاء «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، من أجل تتبع فعال للتعدد الثقافي، وبخاصة في الأقاليم الجنوبية، واستهداف أفضل للجهود العمومية، بما يخدم إدماج الثقافة في المبادرات والجهود التنموية.

378. وتتطلب عملية إقرار حكامة جديدة للشؤون الثقافية، اعتماد أنموذج جديد في تصور وتدبير الشؤون الثقافية، مما يقتضي إقرار سياسة التقائية بين وزارات التربية والتعليم والثقافة والشباب والجماعات المحلية، و هي سياسة من شأنها الارتقاء بالبعد الثقافي لجعله عاملا يشجع على التعلم والمبادرة والإبداع.

379. يقتضي تجديد العمل الثقافي وضع آليات للتمويل من أجل تثمين الثقافة وإحداث صندوق مشترك بين الجهات لتشجيع الثقافة، تكون مهماته متمثلة في إنعاش التراث الثقافي والحفاظ عليه في تنوعه، والحرص على إدماج الثقافة في السياسات التربوية والسمعية-البصرية على المستوى الجهوي، وتشجيع تكاثر فضاءات التعبير واللقاء والإبداع الثقافي لفائدة الشباب والنساء، وإقامة آليات للتنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المختصة، والجامعات، وفعاليات المجتمع المدني، وتعبئة القطاع الخاص والمقاولات، في إطار مبادرات تكميلية.

380. هناك أعمال يجب أن تحظى بالأولوية القصوى في المجال الثقافي، تتمثل في تحسين وتنويع العرض الثقافي للأقاليم الجنوبية، وعلى وجه الخصوص عبر إنشاء مركبات ثقافية متعددة الوسائط للقرب، تستجيب لحاجيات الساكنة. كما يوصى أيضا بوضع سياسة إجرائية لحماية المواقع الأثرية والارتقاء بها، وصيانة المعالم العمرانية، وتثمين أماكن الذاكرة؛ وإحداث متاحف جهوية تستوفي شرط الاحترافية في مجال تدوين التراث الشفهي، والترميم المهني، وأرشفة الصور ومختلف المعالم، وإنشاء مواقع افتراضية للمعالم والمؤسسات الثقافية بصفتها فضاءات للتعريف بالمكونات الثقافية والفنية وخلق نقاشات حولها.

381. يجب إدماج الثقافة الحسانية ومختلف مكونات الثقافة المحلية في وسائل الإعلام السمعية والبصرية، قصد التعريف بغناها وتنوعها. وتتعدد الأعمال التي يتعين القيام بها في هذا الصدد وتتنوع صيغها، ومن ذلك: إطلاق حملات تحسيسية في وسائل الإعلام لحماية وتثمين الثقافة في كل المشاريع والبرامج، وإنتاج التلفزة الجهوية والقنوات الوطنية لأفلام وثائقية حول الثقافة الشفوية الصحراوية، وتمويل أفلام تتناول نمط العيش وواقع الحياة الصحراوية، بل وحتى تكفل كبار المخرجين المغاربة والأجانب، بإخراج أفلام حول ثقافة المنطقة وتاريخها.

382. ويجدر في هذا الصدد، بلورة تصور عملي لإدماج الثقافة الحسانية، تراثا ولغة، في السياسات التعليمية الجهوية، عبر إدراج الحسانية في الأقاليم الجنوبية بصفتها اللغة الأم في مناهج التعليم بالأقسام الدراسية الأولى، وإدراجها كثقافة في المحتويات البيداغوجية للبرامج الجهوية (ينص الميثاق الوطني للتربية والتعليم على نسبة 30 بالمائة).

383. ويجدر هنا خلق وحدات التكوين الثقافي داخل مؤسسات تكوين الأطر البيداغوجية، والاستفادة من مختلف الدراسات والأبحاث حول الثقافة الصحراوية، قصد المحافظة على الثقافة الحسانية وإثرائها، وإدراج البحث في مجال اللغة والثقافة الحسانية في برامج البحث الجامعي والعلمي، وتوعية النخبة المحلية والمنتخبين والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية المحافظة على التراث الثقافي وتثمينه.

384. ويمكن استثمار مكونات الثقافة الحسانية في مجال تدبير الموارد المحلية والبيئية، سعيا إلى ترسيخ قيم العمل، والانخراط الطوعي، والمشاركة، ولتشجيع المبادرات الفردية والجماعية. وتشكل السياحة البيئية أحد القطاعات التي يمكن أن تساهم الثقافة الحسانية في الارتقاء بها، من خلال وضع برامج استثمارية في هذا المجال، وجعل تنظيم المهرجانات الثقافية عملا احترافيا، من حيث تصوره والتخطيط له وتنشيطه، مما سيساعد على خلق الشروط الكفيلة بالنهوض بتشغيل الشباب وإدماجهم في دينامية ثقافية جديدة تحترم التراث وتدر الدخل.

385. ويجدر أخيرًا العمل على تثمين التظاهرات واللقاءات المنظمة في المنطقة، وبخاصة المواسم التي تشكل مهرجانات سنوية اقتصادية وثقافية واجتماعية، تشارك فيها قبائل من جنوب المغرب، وساكنة أخرى من شمال غرب إفريقيا، كموسمي طانطان وأوسرد.

الفصل الثالث : ضمان تنمية وتهيئة ترابية أكثر استدامة

386. من أجل تحقيق تنمية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد في الأقاليم الجنوبية، يبقى من الضروري ضمان المحافظة على الأنظمة البيئية المهددة، وخصوصا خليج وادي الذهب، والمحافظة على الموارد المائية، وتفعيل سياسة تعميرية تضع في الحسبان متطلبات تهيئة المجال الترابي والاستدامة. ولتعزيز المجال الترابي وتثمين مزاياه، يتعين العمل على فك العزلة عن بعض المناطق وتأمين الربط تأمينا أفضل، كما أن المؤهلات التي يزخر بها مجال الطاقات المتجددة تجعل من الضروري الانكباب على استغلالها استغلالا أمثل.

III-1. حماية الأنظمة البيئية الهشة

387. تتطلب عملية المحافظة على الأنظمة البيئية محاربة التصحر وزحف الرمال، وذلك عبر إعادة تأهيل الواحات والمناطق الغابوية، وتهيئة فضاءات الرعي، وتطوير وتثمين نشاط تربية الإبل. وتقتضي أيضا المحافظة على المحميات، وبخاصة خليجي وادي الذهب وسنترا.

محاربة التصحر

388. من الضروري في المقام الأول مواصلة وتسريع وتيرة حماية البنيات التحتية، والطرق والمسالك، وأشجار النخيل، والتجمعات السكنية، من زحف الرمال. إضافة إلى سياسة المحافظة هذه، يجب وضع استراتيجية لصد التصحر وإيقافه. ويتحقق ذلك أولا عبر خلق أحزمة خضراء حول المدن، ومن خلال أعمال مكثفة لتثبيت التلال، وتقييم مخاطر زحف الرمال المرتبطة بأي مشروع مرتقب (توسع حضري، وبنيات تحتية صناعية، ومد الطرق)، وعبر تحسيس سكان الواحات بأهمية محاربة التصحر. ومن شأن إنشاء مركز جهوي لتتبع التصحر، على غرار نظائره التي أنشئت في جهة الشرق وفي سوس-ماسة، أن يساهم في خلق الانسجام بين هذه الاستراتيجيات وتتبعها.

389. يجب إيلاء عناية خاصة، ضمن عملية محاربة التصحر، للمنظومة البيئية للواحات، التي تشكل حاجزا طبيعيا ضد زحف الصحراء. وهذا الفضاء الغني بتنوعه الحيوي، يعد مستودعا لتراث ثقافي واجتماعي متفرد، وهو أيضا يشكل مصدر نشاط اقتصادي ووسيلة لخلق فرص الشغل. وبالتالي يجدر العمل على تأهيله وتطويره وإعادة الاعتبار إليه.

390. لضمان المحافظة على الماء والتربة، يجب تفعيل مجموعة من التدابير لحماية الضفاف (عبر إقامة أسوار أو غطاء نباتي)، وتهيئة عيون الماء وقنوات الري، وتسهيل تغذية المياه الجوفية عند ارتفاع منسوب المياه (عبر تشييد عتبات لإبطاء سرعة المياه والسماح لها بالتسرب في التربة). ويستحسن أيضا تشجيع الاستعمال المقتصد والمستدام للماء، عبر تشجيع استعمال تقنيات الري الموضعي المقتصد، أو تقنيات ضخ المياه بالطاقة الشمسية لسقي المسارات الرعوية.

391. ولا يمكن المحافظة على الماء والتربة دون مشاركة فاعلة للساكنة والجماعات المحلية. وفي هذا الصدد، سيعمل إنشاء جمعيات لمستعملي الماء للفلاحة، والشراكات بين هذه الجمعيات والجماعات المحلية، على تأمين تدبير مضبوط ومدروس للموارد المائية. وعلى الجماعات المحلية أن تعمل على إقرار تدبير فعال للنفايات الصلبة والسائلة، من أجل محاربة المطارح العشوائية للنفايات المنزلية وتلوث المياه الجوفية.

392. وأخيرا، فإن إعادة تأهيل فضاء الواحات، تتحقق عبر المحافظة على التنوع البيئي للواحات وتثمينه، عبر النهوض بالمنتجات المحلية[37] التي تشكل نقطة قوة كبرى في اقتصاد الواحات، لأنها مصدر قيمة مضافة هامة، وعبر الارتقاء بسياحة مسؤولة تنتظم حول الواحات.

393. وتضطلع المساحات الغابوية، إلى جانب الواحات، بدور حاسم في تثبيت التربة والحماية ضد زحف الرمال. وهي تشكل بالإضافة إلى ذلك موردا طبيعيا (الخشب والفحم، وزيت الأركان، والعلف)، كما تشكل احتياطيا نباتيا في فترات نقص الموارد الغذائية. وتمتد الغابات على مساحة شاسعة (855300 هكتار، أي ما يعادل 2.1 بالمائة من تراب المنطقة)، وتضم أنواعا من الأشجار متكيفة مع ظروف الجفاف، وخاصة أكاسيا راديانا (93 بالمائة)، وتتركز في جهتي كلميم-السمارة ووادي الذهب. ونظرا لهشاشة هذا الفضاء، يجب إيلاؤه عناية خاصة قصد المحافظة عليه وتوسيع مساحته.

394. إضافة إلى البرامج قيد الإنجاز التي يتعين تعزيزها (المحافظة على الأنظمة البيئية وتهيئتها من منظور مستدام؛ وحصر وتسجيل الفضاءات الغابوية، وخاصة في جهة كلميم-السمارة؛ وبرنامج زراعة الصبار)، يجدر القيام بجرد للغابات مع وضع خريطة غابوية تبين مختلف الأنواع وكثافتها ووضعيتها، مما سيشكل أول أداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا المجال. كما أن تطوير بعض الأنشطة الفلاحية، والأنشطة المدرة وأنشطة مدرة للدخل في محيط الغابات، وكذا النهوض بجمعية مستعملي الغابات، سيتيح تعزيز الشراكات في أفق تدبير مستدام لهذه الفضاءات.

من أجل رؤية جديدة لفضاءات الرعي

395. ينبغي إعداد وتفعيل خطة لتهيئة وتنظيم الفضاء الغابوي الرعوي، من أجل الحد من تردي هذا الفضاء. ويقتضي تفعيل هذه الخطة اعتماد مقاربة تشاركية، تضطلع فيها الجماعة بدور الفاعل الرئيسي. ويتعين أن يعبئ هذا المشروع الرامي إلى "تطوير المسارات وتربية المواشي في الأقاليم الجنوبية" الوسائل الضرورية المادية

[37] المقصود بها التمر والأعشاب الزكية والطبية والصبار والحناء والنحلة الصفراء ونوع الخروف دمام والجمل.

والبشرية، للانخراط في عملية تفعيل تستغرق على الأقل عشرين سنة، على أساس عقد-برنامج، يخضع للتقييم الدوري المنتظم.

396. تخفيف الضغوط على المسارات، عبر إحياء الغطاء النباتي للبقع (مما يحسن من إنتاج العلف) التي تحتاج إلى آليات للحماية ويمنع استغلالها مؤقتا. ولجبر الأضرار الممكنة، يمنح السكان تعويضات خلال مدة الأشغال. وتستهدف هذه الأعمال أيضا توفير تجهيزات تسهل ظروف عيش مربي الماشية الرحل (توفير أحواض توريد الماشية، وتحسين الولوج إلى الطرق، وتوفير الماء الصالح للشرب). وتوجد هناك أيضا وسائل أخرى لتخفيف الضغط على المسارات، منها النهوض بأنماط تربية الإبل التي تعتمد التسمين، وتطوير سوق لحوم صغار الإبل والماعز.

الحفاظ على المحميات

397. ويتمثل الرهان الأخير في مجال الأنظمة البيئية الهشة في المخاطر التي تتهدد اليوم بعض المحميات. ويقتضي وقف هذا التدهور القيام أولا بأعمال إرادية على المدى القصير والمتوسط قصد المحافظة على المواقع الهشة. ولهذا الغرض، يصبح من الضروري تعزيز حماية الفضاءات المحمية سلفا، وإنشاء فضاءات محمية جديدة.

398. ويتعين تعزيز أعمال تجهيز المنتزهات الوطنية، والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية، والمناطق الرطبة[38]، كما تتعين إعادة التأكيد على وضعيتها كفضاءات يمنع البناء فيها. ويمكن أيضا تصنيف بعض المواقع التي لا تزال غير محمية بحكم القانون بصفتها محميات. وأخيرا، فإن الحيوانات الصحراوية التي انقرضت، أو المهددة بالاندثار، يجب إعادتها من جديد إلى هذا الوسط الطبيعي، داخل مواقع محمية من قبيل صافية/بير كندوز (حيث تمت إعادة بعض الحيوانات ذات الحوافر كالمها، وغزال داما، والنعامة من جديد إلى هذا الوسط الطبيعي). ويقدم الملحق الثاني ملخصا لمجموع هذه التوجهات.

399. في هذا الإطار، يجب إيلاء عناية خاصة لخليج وادي الذهب في مواجهة خطر التوسع الحضري والأنشطة الاقتصادية. ودرءا لتدهور البحيرة، فإنه من الضروري إعادة النظر في تهيئة الساحل، عبر توجيه توسع المدينة نحو بعض الفضاءات، وإغلاق خليج وادي الذهب ضد التوسع والأنشطة، بصفته فضاء محميا على مساحة محددة (على كيلومتر واحد من الساحل على سبيل المثال) ويشمل المناطق المحمية، والمناطق الاقتصادية المخصصة للأنشطة ذات الأثر البيئي الضعيف على الخليج (كالزراعة المائية أو السياحة البيئية على سبيل المثال)، كما يشمل أيضا ضواحي المدن القريبة من سواحل الخليج. ويجب توجيه الأنشطة الاقتصادية التي لا ترتبط بالصيد البحري نحو فضاءات أخرى، كما أن التطور الحضري في المستقبل سيتحقق في فضاءات قارية أو ساحلية.

400. هناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة: يتم في السيناريو الأول وقف التطور الحضري للداخلة، وتركيز التطور في نتيريفت حول الميناء الأطلسي؛ أما الثاني، فيمكّن أيضا من وقف تطور الداخلة حضريًا، بإنشاء مدينة جديدة وهي سنترا

[38] في إطار الاتفاقية الدولية لرامسار (إيران)، الهادفة إلى المحافظة على المناطق الرطبة وعلى مواردها واستعمالها العقلاني. وقد وقع المغرب هذه الاتفاقية سنة 1980، وهناك 24 منطقة رطبة وطنية محمية بمقتضاها.

على مسافة 170 كلم إلى الجنوب. وأما الثالث، فيطرح إمكانية إغلاق خليج وادي الذهب ضد التوسع، وحمايته وإنشاء قطب وحيد بنتيريفت أو سنترا. ويتيح السيناريو الأول استمرارية التحكم في الوضع الحالي (إيقاف توسع الداخلة)، بالاحتفاظ بالكلفة والجدوى في حدود معقولة (التركيز الحضري في نتيريفت)، ولكنه يُبقي خليج الداخلة معرضا لضغط شديد، وينطوي بالتالي على مخاطر تتهدد المحافظة على النظام البيئي بأكمله. ومهما يكن، فإن على السيناريو المعتمد، أيا كانت طبيعته، أن يقترن بدفتر تحملات محدد.

401. إضافة إلى هذا الطموح على المدى البعيد، تتعين الإسراع بتدبير مخاطر تردي حال الخليج، من خلال مخطط استعجالي ينبني حول أربعة محاور رئيسة: تدبير متحكم فيه للعقار يفرض تحديدًا صارمًا لمناطق الأنشطة الاقتصادية والبشرية، يحدد بأسرع وقت ممكن موقع الميناء الأطلسي الجنوبي المستقبلي، ويحظر البناء فيها، عبر إيقاف تسليم الرخص للعقار السياحي، والقيام بأعمال تطهير (من كسح لقاع الموانئ تجنبا لاختناقها بالرمال، وإغلاق للمطارح العشوائية، وتنظيف للخليج)، ووضع إطار قانوني وآلية للجزاء (وحدات متخصصة) لفرض احترام منع القنص والصيد، وإطلاق حملة تواصلية وتحسيسية باتجاه الساكنة والفعالين الاقتصاديين.

402. سيتم إنشاء مؤسسة جديدة للتقنين البيئي للأقاليم الجنوبية، لتؤمن حماية المواقع الهشة وتهيئتها على المدى البعيد، سواء تعلق الأمر بالمناطق القارية أو الساحلية. وسينصب عملها أولا على خليج وادي الذهب، وبعدها سنترا، ثم النعيلة. وستكون هذه المؤسسة مسؤولة أولا عن العقار المحيط بالمواقع المعنية، وعن تهيئة المجال الترابي. وتقوم بتأطير المشاريع المحددة في إطار تنمية وتهيئة الخليج، من حيث أهدافها، والميزانية المخصصة لها، وآجال تنفيذها، وتمنح لها أخيرا سلطة الضبط والجزاء.

403. ويجب أن ينطلق عمل هذه الهيئة من أسس مؤسسية متينة، وأن تتوفر على الوسائل المناسبة كي تتمكن من الاضطلاع بوظيفتها. ويجب أن تعمل على تأمين انخراط الساكنة والمجتمع المدني في إعداد استراتيجية المحافظة على المواقع المعنية، وأن تمنح لها المسؤولية في مجال حماية البيئة.

III-2. المحافظة على الموارد المائية وتطوير منشآت لتحلية المياه تحترم البيئة

404. لا يمكن تلبية الحاجة المتزايدة إلى الماء إلا عن طريق تحلية مياه البحر. وهناك مشاريع قيد الإنجاز لتوسيع محطات تحلية المياه بطانطان والعيون وبوجدور. أما محطة الداخلة، فيتوقع انطلاق الأعمال بها سنة 2018. وسيمكن استعمال الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية) من تقليص فاتورة تحلية مياه البحر بشكل ملموس.

405. اعتبارًا لوضعية الاستنزاف المائي التي تعانيها الأقاليم الجنوبية، فإن إعادة استغلال المياه العادمة يصبح ضرورة ملحة (في المجال الفلاحي مثلا). ويجدر أيضا تنظيم الولوج إلى المياه الجوفية، والتخفيض من استغلالها المفرط (عبر تثبيت العدادات وإنشاء شرطة الماء)، وإحداث بنيات تحتية مناسبة لطبيعة المناخ في المنطقة (سدود تحت أرضية، وتصريف المياه عند ارتفاع منسوبها).

406. ويمكن تحديد بعض المحاور الكبرى حسب الجهات الفرعية في الأقاليم الجنوبية. ففي حوض درعة (كلميم-السمارة)، يتمثل المحور التنموي الأساسي في ضبط منسوب المياه المرتفعة عن طريق حواجز واقية لضمان تزويد إضافي للمياه الجوفية بموارد جديدة، وسد الخصاص في سقي أشجار النخيل الموجودة في أعلى مصاب

مجاري المياه. وأمام محدودية الموارد المائية التقليدية وجودة الماء المتدنية في طانطان، تزداد الحاجة أكثر فأكثر إلى تحلية مياه البحر. والأمر نفسه يصدق على جهتي العيون–الساقية الحمراء ووادي الذهب–الكويرة. وبإمكان الجهة الأولى تطوير موارد بديلة (السدود التلية، وتحلية المياه المالحة). اما جهة وادي الذهب–الكويرة، فبإمكانها الشروع في إعادة استغلال المياه العادمة.

III-3. تطوير الطاقات المتجددة، وخصوصا الطاقة الريحية المرتبطة بالشبكة الوطنية ومنطقة جنوب الصحراء.

407. تستوفي الأقاليم الجنوبية من حيث موقعها المناخي مجموعة من الشروط التي تؤهلها لتصبح قطبا أساسيا في مجال إنتاج الطاقات المتجددة، مرتبطا بالشبكة الوطنية، سعيا إلى تنشيط الاقتصاد المحلي (التحلية والحاجيات الصناعية)، وفي الوقت نفسه، تزويد باقي مناطق المغرب بالكهرباء، ذلك أن الطاقتين الشمسية والريحية توفران إمكانيات واعدة ضخمة، تدل على ذلك المشاريع قيد الإنجاز (الطاقة الشمسية بفم الواد وبوجدور وطرفاية، بقوة إجمالية تصل إلى 1000 ميغاوات؛ والطاقة الريحية بالعيون وأخفنير وطرفاية، بقوة 500 ميغاوات).

408. وتبرز هنا بصفة خاصة الإمكانيات المهمة التي تتيحها الطاقة الريحية، علما أن سرعة الرياح في الأقاليم الجنوبية قد تصل إلى 11 مترا في الثانية في بعض المواقع. واعتبارا لهذه المؤهلات، مع وفرة التكنولوجيات المرتبطة بها (فهي أكثر تطورا من مثيلتها في مجال الطاقة الشمسية)، ويجب أن تنصب الجهود أكثر على الطاقة الريحية. وتبدو مواقع الداخلة، وطرفاية، وبوجدور، وتيسكراد، أكثر تأهيلا في هذا الصدد. كما أن ربط الداخلة بالشبكة الوطنية بقوة 400 كيلو فولت أمبير، هي الشرط لتحقيق هذه القدرة الإنتاجية.

409. وفي السياق نفسه، بالإمكان جعل جهة العيون–بوجدور–الساقية الحمراء أول منتج للطاقة الريحية على المستوى الوطني (50 بالمائة من الخطة الوطنية) عبر استكمال بناء المواقع الثلاثة لإنتاج الطاقة الريحية بطرفاية وأخفنير والعيون (300 و200 و50 ميغاوات على التوالي) في أفق 2015 (باستثمار يبلغ حوالي 8.5 مليار درهم)، وتسريع وتيرة تطوير موقعي تسكراد وبوجدور (300 و100 ميغاوات). وفيما يتعلق بجهة وادي الذهب–الكويرة، يجدر مواصلة ما تم تحقيقه في مجال استغلال المؤهلات الضخمة في مجال الطاقات المتجددة، عن طريق التركيز على الطاقة الريحية.

III-4. تحسين منظومة الربط الوطنية والدولية للأقاليم الجنوبية، من خلال فك العزلة والإعداد الرقمي للمجال الترابي

410. يتطلب تحرير الطاقات في الأقاليم الجنوبية، تحسين شبكات الربط، وتشجيع الإعداد الرقمي لتلك المجالات الترابية. وإن في الموقع المتميز لسواحل الجهات الجنوبية الثلاث، بين الشواطئ الشمالية للبلاد وشواطئ أفريقيا الغربية في الجنوب وجزر الخالدات، ما يفرض العمل على إدماج المجالات الترابية للجنوب المغربي في هذا الحوض الاقتصادي البحري الواسع.

411. بإمكان مشاريع مهيكلة أن تساهم في تحسين شبكات الربط، مثل إنجاز ميناء جنوب الأطلسي قرب مدينة الداخلة، وتأهيل الموانئ الموجودة، وكذا إعادة فتح مطاري كلميم وطانطان أمام الملاحة الجوية، وبشكل عام، فإن تحسين شبكات الربط يقتضي تطوير ثلاثة أنواع كبرى من البنيات التحتية في مجال النقل.

412. في المرتبة الأولى يحتاج قطاع النقل الجوي والدولي إلى التوسيع، نظرًا لأنه يمثل خيارا مهيكلا لإتاحة إقلاع الأنشطة السياحية والتجارية. ومن شأن إحداث شركة طيران جهوية نوعية، أن يساهم في بلوغ هذا الهدف، وإتاحة الربط الجوي ببلدان مستهدفة في مجالات السياحة والتصدير.

413. كما ينبغي تعزيز الربط الطرقي، لإتاحة فك العزلة عن الساكنة المعزولة (في المناطق الجبلية والواحية)، وإدماج هذه الجهات في باقي المملكة. من جانب آخر، هناك حاجة إلى الربط بين الأقطاب الحضرية للأقاليم الجنوبية.

414. وأخيرا فإن البنيات التحتية الرقمية تظل غير كافية، وينبغي أن تكون موضوعا لمخطط تطوير. وهي تمثل رهانا تنمويا ثلاثيا في الأقاليم الجنوبية. إذ تمكن من الناحية الاقتصادية من تحسين جاذبية هذه المناطق، وتنافسية المقاولات العاملة فيها أو التي تعتزم الاستقرار هناك. إضافة إلى ذلك، فهي تمثل رهانا في مجال الخدمة العمومية، لأنها تتيح استفادة المواطنين من خدمات عن بعد. وأخيرا، فهي تمثل رهانا على مستوى تطوير الانشطة الاقتصادية، لكونها تخفف من الإكراهات المرتبطة بشساعة المجال الترابي، وقلة كثافة السكان، بل وتسمح بتخطي هذه الإكراهات.

415. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تؤخذ مسألة التهيئة الرقمية لهذه المناطق بعين الاعتبار عند وضع المخططات الجهوية لإعداد المجال الترابي، وعند إبرام عقود الأهداف والوسائل بين الدولة والجهات. ويقتضي إدماج التهيئة الرقمية تحليل حاجيات تنمية مختلف المواقع في مجال إنجاز البنيات التحتية الرقمية ذات الصبيب المرتفع والمرتفع جدا، كما يقتضي الإعداد الرقمي تطوير عرض للخدمات يستجيب لحاجيات الساكنة المحلية (الإدارة الإلكترونية، والتربية والتعليم، والعمل عن بعد، وما إلى ذلك)، وتحديد برامج هادفة لمواكبة الساكنة في استيعابها لهذه الوسائل وتمثله، ويقتضي أخيرا تطوير عرض للخدمات يستجيب لحاجيات الأنشطة الاقتصادية التي تحقق الإشعاع الجهوي للأقاليم الجنوبية بصفتها محورا جهويا (تجارة، وخدمات، وبحث وتنمية، وعمل عن بعد، وما إلى ذلك).

III-5. تطوير تهيئة حضرية تحترم أماكن العيش والخصوصية الثقافية لكل جهة

416. يقتضي تجديد التعمير عقلنة التوسع العمراني، وتعزيز الخصوصية الثقافية لكل جهة على حدة في الأقاليم الجنوبية وضمان تهيئة عمرانية أكثر انسجاما، كما يقتضي هذا التجديد توفير العقار. والحال أن الأقاليم الجنوبية، تستوفي الشروط المناسبة لوضع الاستراتيجية العقارية المرجوة، بحيث تتميز بتطور ديموغرافي ما يزال بعيدا عن المعدلات المقلقة، وارتفاع نسبة الشباب في النسيج الحضري المتشكل، وتحكم السلطات العمومية في مسلسل تفويت العقار وتثمينه.

417. تزخر الأقاليم الجنوبية إضافة إلى ذلك، بتراث معماري غني، لكنه غير مستغل بما فيه الكفاية. وتتطلب عملية تثمين هذا التراث، جرد مقومات هذا الثراء وتصنيفها والتعريف بها، إلى جانب البحث عن حداثة تستثمر هذا التعدد في كلٍّ منسجم، يجمع بين الأشكال التقليدية والتوق إلى الانخراط في روح العصر استنادا إلى المقومات المحلية.

418. ينبغي أن تحتكم تهيئة المواقع الحضرية إلى منطق الاستدامة، مع الحرص على تأمين الجودة البيئية، اعتبارا لما تتميز به المنطقة من قسوة المناخ وهشاشته. ولذلك يجب أن تحترم هذه المواقع مجموعة من المعايير البيئية. ويجدر أولا إحاطة المدن بسلسلة من «الأحزمة الخضراء» قصد الحد من اختلالات المجال الترابي (زحف الرمال والغبار) المرتبطة بالتوسع الحضري والبنيات التحتية. في المقام الثاني، يجب الحرص على تنظيم أمثل لعملية تطهير المياه العادمة. وهناك أيضا مسألة مراقبة النفايات المنزلية، التي تقتضي وضع مطارح بعيدًة عن المراكز الحضرية، وعن المواقع التي يجب أن تحظى بالحماية (مثل موقع الداخلة لتفادي تلوث الخليج). وأخيرا، يتطلب استعمال مواد البناء (من رمل وأحجار وحصى صغير)، تنظيما خاضعا لمراقبة أكبر، تفاديا لاستغلالها العشوائي المفرط، الذي يؤدي إلى تشويه الفضاء العام، على غرار ما يلاحظ على طول الطريق الرئيسية المحاذية للساحل.

419. تقدم المواقع الحضرية أيضا خدمات لفائدة سكانها. وقد رصدت السلطات العمومية في هذا الصدد، إمكانيات مهمة لإنجاز التجهيزات الأساسية، ولكن ببرمجة غالبا ما تكون غير مناسبة. وبالتالي يبدو من الضروري إعادة توجيه وتشغيل هذه التجهيزات القائمة التي لا تستغل حاليا كما يجب. وهناك ضرورة لتغيير برمجة التجهيزات المرتقبة مستقبلا، سعيًا إلى ملاءمة أمثل لتجهيزات القرب مع حاجيات الساكنة، وفي خدمة مستلزمات التعايش والتساكن الاجتماعيين، ومع الشروط المناخية والجغرافية والبيئية.

420. وعلى الدولة أن تشجع أكثر انخراط القطاع الخاص في مسلسل إنتاج السكن وتسويقه. وبالموازاة مع ذلك، يجدر ان تنكب السلطات العمومية على تخليص حظيرة السكن من بعض النقائص، بالعمل على تكييف المساكن مع مختلف أنماط السكن (السكن التقليدي و/أو البحث عن حداثة مستلهمة من الخصوصية المحلية).

421. في ما يتعلق بالحكامة الحضرية، يجدر وضع حد للتداخل في الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية. ويجب أن تصبح الهيئات المنتخبة مسؤولة عن إدارة المدينة وتدبيرها، وأن تتوخى المزيد من إشراك المواطن والمجتمع المدني في شؤون المدينة، عبر تنظيم مجموعة من جلسات الاستماع العمومية. ومن الضروري خلق هيئة تأطير تقني واجتماعي ذات صلاحية حقيقية، مكلفة بوضع المشاريع وميزانياتها وبرمجتها وتحديد المستهدفين منها، مع تركيز أكبر لدور الوكالات الحضرية على مسألة تدبير المدن (city management) في خدمة الجماعات.

422. في الختام، وأخذًا بعين الاعتبار للمعطيات التالية:

- تبني خيار التنمية المستدامة؛
- الدور المركزي للطاقات المتجددة والفعالية الطاقية في تنمية الجهات الجنوبية الثلاث؛

- المستوى الذي تم بلوغه في مجال تعميم خدمات التطهير الصحي السائل، وجمع النفايات الصلبة، والبرامج المهيكلة التي تم إطلاقها في هذه المجالات؛
- قيمة المنظومات البيئية المحلية، وأهمية الواحات والفضاءات الصحراوية.

فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يرتئي، من خلال الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد إقرار وإنجاح الانتقال البيئي والطاقي، والارتقاء بهذه الأقاليم إلى مرتبة النموذج في مجال التوطين الترابي لأسس التنمية المستدامة وحماية البيئة، وجعل مدن الأقاليم الجنوبية نماذج وتجارب تحتذى على المستوى الوطني والإقليمي، مع مراعاة الأبعاد البيئية (المدن البيئية) والتعميرية والرقمية (المدن الذكية).

423. و يقتضي بلوغ هذه الأهداف انخراط كل مكونات المجتمع، مع دور مركزي للمواطنات والمواطنين، من خلال تبني مبادئ الاستعمال المسؤول والمستدام للموارد الطبيعية والبيئية.

الفصل الرابع : إقرار حكامة مسؤولة تحقيقًا لمبدأي الثقة والديمقراطية

424. من الضروري إقرار حكامة مُجددة، عمادها مبادئ واضحة وآليات تقتضي المسؤولية الاجتماعية، سعيًا إلى إطلاق مسلسل متكامل الجوانب، تتضافر في إطاره الثقة والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، يعضد بعضها بعضا. وتقوم هذه الحكامة على الفصل الصارم بين وظائف التوجيه والتقنين والمراقبة، ووظائف التنفيذ والتدبير. فالأولى تستدعي مشاركة المواطنين ومنتخبيهم مشاركة ديمقراطية، والثانية تستلزم بذل جهود تعزيز الخبرة، وإعادة تحديد المهام المسندة إلى مؤسسات التدخل التابعة للدولة، باعتماد مؤشرات دقيقة في قياس نجاعة الأداء وتتبعه.

425. تنتظم الحكامة المُجددة التي يقترحها المجلس، من جهة، حول شروط أساسية مترابطة ومتكاملة، تساهم في تعزيز دولة القانون والديمقراطية والثقة في المؤسسات، ومن جهة أخرى حول إدراج العمل العمومي في إطار الجهوية المتقدمة، مع إحداث هيئة عليا للقيادة.

426. هناك شرطان أساسيان ومتكاملان، ينبغي أن يعززا دولة القانون، ويتيحا توطيد الثقة وانخراط المواطنين في الأنماط المقترحة ضمن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية. أما الشرط الأول فهو الضرورة القصوى لتفعيل احترام السلطة، ودعم فعلية القوانين والتنظيمات، وضمان الولوج إلى العدالة. ويتطلب إحقاق وفعلية القانون من جهة أخرى، تطبيق النصوص القائمة، ومنهجة الافتحاص الخاص بالمخاطر القانونية، وتسليم المعلومة. وأما الشرط الثاني الأساسي لإعادة بناء الثقة، فيتمثل في التشاور مع الأطراف المعنية وإشراك المواطنين، من خلال آليات مجددة ومستدامة.

427. وتقتضي مسؤولية الحكامة أيضا، وبصفة أساسية، أن يدرج مبدأ احترام الحقوق الإنسانية الأساسية في مختلف السياسات العمومية الجهوية، بدءا بعدم التمييز بين الجنسين، وحماية حقوق الأطفال، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية، والخيرات الأساسية، وحماية الحريات الفردية والجماعية، ومحاربة الفساد، وصولا إلى

الحفاظ على المصالح المشروعة للأجيال القادمة، عبر الحماية الصارمة للتوازنات البيئية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في المنطقة. ويجب أن تصاحب حماية الحقوق الإنسانية الأساسية حماية لحقوق المقاولات ومحاربة للرشوة.

428. وأخيرا فإن تحسين الأداء الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، والمحافظة على البيئة، تستدعي كلها تحديد صيغة جديدة لتنظيم وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجهوية. ويجب أن يتجسد النموذج التنموي الجديد في مجموعة من الآليات المؤسسية الكفيلة بتفعيل الجهوية المتقدمة، مع استشراف إمكانية توسيع نطاق تفعيل هذه الآليات الرائدة لتشمل جهات أخرى من المملكة. ويحتاج هذا التحول أيضا إلى قيادة تتمثل في «سلطة عليا مشتركة بين الجهات الثلاث» تتكفل بتنسيق وتفعيل الخطة التنموية للأقاليم الجنوبية. وأخيرا، يجب أن تقوم استقلالية التدبير المقترحة على آليات الديمقراطية التشاركية.

IV-1. تفعيل احترام السلطة ودعم فعلية القوانين والمؤسسات

تأكيد سمو الحقوق الإنسانية الأساسية، وضمان الولوج إلى العدالة

429. يقتضي توطيد الثقة مع أجهزة الدولة تأكيد سمو الحقوق الإنسانية، عبر احترام سلطة القانون وضمان الولوج إلى العدالة.

430. ولأجل ذلك يتعين تقوية مؤسسة القضاء، وتزويد كل واحدة من الجهات الثلاث بمحكمة إدارية، ومحكمة تجارية، ومحكمة للاستئناف، و تحسين ولوجية المساعدة القضائية لدى المحاكم.

431. وبموازاة ذلك لابد من دعم آليات محاربة الميز ضد النساء، واعتماد تدابير، في إطار التشاور مع المجتمع المدني، من أجل دعم دورهن ومسؤولياتهن في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛

432. وفي الأخير، يتطلب إقرار الحقوق الأساسية للإنسان تحسين منظورية عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتزويدها بصلاحيات في مجال طلب المعلومات من لدن المصالح الإدارية في الأقاليم الجنوبية؛ كما ينبغي الإسراع في التصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بالمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويستحسن، من أجل تفعيل مضمون المعاهدة، تكوين الفاعلين المؤسسيين، وإقرار مسؤوليتهم حول مضامين ومقتضيات هذه المعاهدة والمسلسلات المرتبطة بها، على المستوى الوطني والجهوي؛ ودعم وسائل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع مجال تدخله في دراسة وتتبع وضعية حقوق الإنسان بالمعنى الواسع في الجهة الجهات الثلاث؛ وإطلاق مسلسل التصديق على الاتفاقية 87، المتعلقة بالحرية النقابية.

تطبيق النصوص القائمة وتنظيم افتحاص المخاطر القانونية، الولوج إلى المعلومة

433. تقترن مصداقية عمل المرفق العمومي في الأقاليم الجنوبية، بمدى ضمانها لاستفادة المواطنين جميعا من الولوج إلى المعلومة، وإلزام الإدارة بتقديم الحساب، طبقا لما نص عليه الدستور في فصله 154: "تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية".

434. يجدر لهذا الغرض، إلزام الإدارات والمؤسسات العمومية بضرورة الخضوع للافتحاص المقترن بالمحاسبة العمومية، حول الوقاية من المخاطر في مجال احترام القواعد القانونية، وخاصة مبدأ المساواة في التعامل مع المواطنين، فيما يتعلق بمعالجة ملفاتهم، ومنح المأذونيات والرخص بمختلف أنواعها.

435. ومن بين الإجراءات الكفيلة بتعزيز مبدأي الشفافية والمحاسبة، إقرار مبدأ الموافقة أو تعليل الرفض، والحرص على إلزامية تفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات الحسابات، في أعقاب المهام التي يقوم بها لدى الوكالات، والقطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية العاملة في الأقاليم الجنوبية.

436. ومن هذا المنظور، يوصى بتعزيز وسائل عمل وتدخل المفتشية العامة للمالية، والمجلس الأعلى للحسابات، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، ووضع شروط موضوعية، على أساس معايير شفافة قابلة للقياس، لتقديم الموارد المالية والمساعدات العمومية لمختلف المستفيدين.

437. وأخيرًا، فإن على المؤسسات والوكالات العمومية العاملة في الجهات الجنوبية الثلاث أن تصدر بانتظام تقريرًا عن أنشطتها يخضع للمراقبة الخارجية، ويتضمن شروط ومؤشرات نتائج مهامها، وحسابات استغلالها، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأنشطتها.

IV-2. تنظيم عملية استشارة الأطراف المعنية ومشاركة الساكنة

إنشاء منتدى للتشاور خاص بكل جهة

438. تتطلب تقوية الثقة وانخراط المواطنين إحداث هيئات للتشاور في كل جهة من الجهات الثلاث.

439. تتكون هيئة التشاور والحوار المدني هذه من عدة أطراف معنية، ويعتمد في تشكيلها على مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتضم الجمعيات المهنية، والأكاديميين، وشخصيات ذات مؤهلات خاصة، لا سيما أولئك الذين يعدون بمثابة مستودع للذاكرة الثقافية المحلية (شيوخ القبائل).

440. وتتم استشارة هذه الهيئة بطريقة منتظمة حول العقود-البرامج مع الدولة، وحول مشاريع المراسيم والقرارات الجهوية الصادرة في إطار السلطة التنظيمية للجهات. وتعد قوة اقتراحية بالنسبة إلى مجالس الجهات والسلطات المحلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

441. ويجدر أخيرا تعزيز تمثيلية ونطاق اختصاصات الغرف المهنية ومنظمات المجتمع المدني، سعيًا إلى خلق مشاركة أوسع في تنزيل مسلسل "الجهوية المتقدمة". ويتعين في الأخير تشجيع الوساطة على الصعيد الجهوي، سواء في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، أو على مستوى العلاقات بين الإدارات و المواطنين. و لأجل ذلك يوصى بإحداث تمثيلية جهوية لمؤسسة وسيط المملكة في المنطقة.

تشجيع الحوار الاجتماعي والحوار المدني، في احترام لاستقلالية الفاعلين

442. يشكل تنشيط العمل الجمعوي والحوار الاجتماعي، عاملا يمكن من تحقيق التماسك الاجتماعي، إذ يخلق الشروط المواتية لتشجيع الديمقراطية التشاركية ويقوي من حضور المجتمع المدني وحيويته. ومن ثم تأتي أهمية النهوض بالعمل الجمعوي والمحافظة على استقلالية البنيات الجمعوية وفسح المجال أمام التشاور الاجتماعي.

443. يجب العمل على ضمان استقلالية الجمعيات عن طريق وضع مساطر واضحة، ومعايير شفافة موضوعية للاستفادة من الدعم العمومي والجهوي، وطرق الطعن عند الاقتضاء.

444. ومن الضروري، لتشجيع الحوار الاجتماعي الجهوي، النهوض بالتمثيلية الجهوية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإرساء آلية للتشاور بين جمعيات المشغلين والمنظمات النقابية وولاة الجهات، بمشاركة رؤساء الجهات، سعيًا إلى إبرام اتفاقيات جماعية جهوية. ويجدر أيضا، أن تتضمن الاتفاقيات الجماعية القطاعية والجهوية مساطر ووسائل الصلح، والوساطة، والتحكيم الكفيلة بالمحافظة على السلم الاجتماعي.

445. وأخيرًا، فإن كل هذه الآليات قد تشكل الأساس المشترك المتين الضروري لإبرام ميثاق اجتماعي جهوي كبير.

IV-3. إدراج العمل العمومي في الإطار الجديد للجهوية المتقدمة

446. يجب أن يقوم النموذج التنموي الجديد، المقترح على مبدأ الاستقلالية في اتخاذ القرار، وإنجاز المشاريع على مستوى الأقاليم، سعيا إلى ضمان تفعيله الأمثل. وتشكل الجهوية المتقدمة الإطار المؤسسي لهذا النموذج، وهو الإطار الذي نص عليه سلفا دستور 2011، حيث كرس مبدأ التفريع ونقل الاختصاصات إلى المستوى الجهوي، نظرا إلى نجاعته في إعداد، وتنفيذ وتقييم البرامج الاجتماعية والاقتصادية للقرب.

447. إن اعتماد الجهوية المتقدمة في الأقاليم الجنوبية، تسوغه وضعيتها الخاصة مقارنة بباقي أقاليم المملكة. ذلك أن نقل العديد من الاختصاصات للمنتخبين الجهويين المحليين، سيساهم لا مراء، في تقريب مصدر القرار من الساكنة المحلية، وتوجيه العمل العمومي نحو أماكن عيش المواطنين ونشاطهم.

448. من هنا يجدر تطبيق الفصل 140 من دستور 2011 الذي يؤكد أن « للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة»، وينص أيضا على «توفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها».

449. و يقتضي تطبيق مقتضيات هذا الفصل تصورًا إيجابيًا لمفهوم التفريع القائم على الاعتراف بالاختصاصات واحترامها في المستويات الأقرب إلى المواطن، في إطار منطق يراعي من جهة، إقرار مسؤولية المستوى الجهوي، ومن جهة أخرى دعم الدولة في التحفيز على المبادرة والتطور على المستوى المحلي.

450. ويوصى في هذا الإطار بأن تُنقل إلى الجهات، وبخاصة منها الجهات الجنوبية الثلاث، سلطة تنظيمية، بموازاة مع لامركزية موسعة وأكثر تحررا ووضوحا في الصلاحيات والوسائل، لتمكين الجهات من التكفل بتنميتها الخاصة في أفضل الظروف الممكنة.

451. يتكفل كل مجلس جهوي منتخب بالاقتراع العام المباشر[39]، بوضع المخططات التنموية الجهوية، ويبرم مع الدولة عقودا للأهداف والوسائل، ويساهم في وضع التصاميم الجهوية لإعداد التراب. كما يكلف المجلس الجهوي بالتحفيز الاقتصادي للجهة وتحسين جاذبيتها.

452. يزود كل مجلس جهوي بوكالة جهوية لتنفيذ المشاريع، تكون مهمتها تمكين المجلس من المساعدة القانونية ومن الخبرة التقنية والمالية الضرورية لدراسة وبلورة مشاريع برامج تنموية وتنفيذ المخطط التنموي الذي يتم اعتماده.

453. يكون من مهام ولاة الجهات، طبقا للفصل 145 من الدستور، تمثيل السلطة المركزية والعمل، باسم الحكومة، على ضمان تطبيق القوانين، وتفعيل التنظيمات والقرارات الحكومية، وممارسة الإشراف الإداري، والتنسيق بين أنشطة المصالح اللامركزة للإدارة المركزية، والحرص على حسن اشتغالها. كما سيتعين عليهم كذلك مساعدة رؤساء المجالس الجهوية في تفعيل مخططاتهم وبرامجهم التنموية.

454. يجب أن يواكب مسلسل اللامركزية لاتمركزا قويا قصد توفير شروط نجاح الجهوية الموسّعة، و ضمان إنجاز أفضل لمهام الدولة على الصعيد الترابي.

455. وإضافة إلى الإطار الجهوي، تمثل أحواض نشاط وأماكن عيش المواطنين فضاءات مناسبة لتفعيل الصلاحيات الجهوية الجديدة. ويوصي المجلس في هذا الصدد، بالارتقاء بهذه الفضاءات والأماكن إلى مستوى وحدات إدارية وظيفية، ومتصلة بشبكات الربط (لا تعتبر اليوم قرى الصيادين حيث يعيش عدة مئات من الأشخاص كيانات إدارية، ولا تتوفر على ربط بالخدمات العمومية للماء والكهرباء، بينما تتوفر بعض الفضاءات الصحراوية الخالية على وضعية الجماعات الإدارية).

456. كما يوصى أيضا، بالرفع من منظورية المخططات الجماعية للتنمية وضمان تكوين المنتخبين.

IV-4. ضمان قيادة من مستوى عال بخطة تمويل على المدى المتوسط والبعيد

457. يقتضي نجاح النموذج التنموي الجديد من جهة، قيادة من مستوى عال، بخطة تمويل على المدى المتوسط والبعيد، كما يتطلب من جهة ثانية إطارًا يحدد مجالات تدخل مختلف الهيئات المعنية، سعيا إلى حث الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، والمواطنين عموما على الانخراط في هذا النموذج وإنجاحه.

458. في هذا الصدد، يقترح النموذج إنشاء هيأة عليا، مكلفة بوضع تعاقدات بين الدولة ومنتخبي الأقاليم الجنوبية حول أهداف تهذا النموذج التنموي، و بدعم البرامج و تتبع إنجازات ومحاور التطور، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

---

[39] الفصل 139 من الدستور.

459. وتتكفل الهيئة العليا بمهام تحقيق الانسجام بين عقود-برامج الدولة والجهات، وبين روح وتوجهات النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، كما تتكفل بتتبع وتقييم تفعيلها، وكذا بالوسائل المرصودة للعقود-البرامج، وإصدار تقارير جهوية في هذا الشأن. وستحرص على انسجام عمليات التفعيل المجالي للسياسات العمومية، كما ستحرص على احترام توجهات التصاميم الجهوية لإعداد التراب من قبل البرامج التنموية الجهوية للتنمية. وستتكفل أخيرا بالإشراف على أعمال وكالة الدعم الاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، والبنية الجهوية المشتركة لتدبير العودة من مخيمات تندوف، وعلى وكالة التقنين البيئي.

460. وتعتمد هذه الهيئة العليا، في القيام بالأدوار المنوطة بها على المستوى الجهوي، على وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، يجب العمل على إعادة هيكلة مهامها وحكامتها.

461. يجب أن تبرم، داخل الإطار المؤسسي الجديد، عقود البرامج والأهداف التي تلتزم فيها الدولة والمنتخبون المحليون ببرمجة وتمويل متعدد السنوات لمشاريع مهيكلة، من قبيل إحداث البنيات التحتية، ودعم مصادر نمو مستقبلية أو وسائل تعزيز التماسك الاجتماعي. وتتطلب هذه العقود تعبئة مجموعة من التمويلات على المدى البعيد.

462. من هذا المنظور، فإنه من الضروري التعجيل بإحداث صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، المنصوص عليهما في الدستور. ومن الضروري إنشاء صندوق مشترك بين الجهات مخصص للدعم الاجتماعي وإدماج العائدين من مخيمات تندوف، سعيا إلى دعم التحولات الكبرى التي يدعو إليها النموذج التنموي الجديد، تعززها موارد ناتجة عن تحويلات من قبل الدولة، والمداخيل الجبائية الجديدة المستخلصة في هذه الأقاليم، وقسط هام من المستحقات والرسوم المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية.

463. وإجمالا، فإن خطاطة هذا التنظيم المؤسسي المقترح، تستلهم لاشك التوجهات التي حددتها الجهوية المتقدمة، ولكنها لا تطرح تصورا مسبقا لأجرأتها، ولا جدولة زمنية لتفعيلها. إضافة إلى ذلك يمكن تفعيل بعض المقتضيات على المدى القريب، لتصبح إطارًا لإعداد مسلسل اللامركزية وتعميمه على المستوى الوطني.

خاتمة

464. أتاح مجهود التنمية الذي قامت به الدولة لفائدة الأقاليم الجنوبية، تزويدَ هذه الأقاليم بالبنيات التحتية والتجهيزات، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لكن ذلك لم يمكن من إقلاع اقتصادي مدمج ومدر لفرص الشغل وللنمو. وبالموازاة مع ذلك، لم تتح حكامة الأقاليم الجنوبية عملية التملّك المشترك للتنمية من قبل الساكنة، ولا انخراطا قويا للأطراف المعنية، وخصوصا الفاعلين الخواص والشركاء الاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني.

465. عبرت ساكنة المنطقة وقواها الحية، عن رغبتها في أن تتم إعادة صياغة أنماط التنمية والحكامة، وهو ما يتطلع النموذج التنموي الجديد إلى الاستجابة له، من خلال تحقيق إصلاحات وقطائع. فهو يأتي بمقاربة مندمجة وتشاركية للتنمية، تقوم على دينامية لخلق الثروة وفرص الشغل، وخصوصا لفائدة الشباب والنساء في الأقاليم الجنوبية، وعلى حكامة مسؤولة.

466. يؤكد النموذج التنموي الجديد على الضرورة القصوى لاحترام القانون وفعليته، وسمو الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التي يرسخها الدستور، والمعاهدات، والاتفاقيات التي تم التصديق عليها من قبل المملكة.

467. يؤسس النموذج التنموي الجديد باعتماد مبدأي الإنصاف والاستدامة، الأنماطَ والآليات الجديدة للولوج إلى الموارد الطبيعية و تدبيرها وتثمينها، لصالح الساكنة الحالية، والأجيال المستقبلية.

468. يركز على البعد الثقافي، وخصوصا ما تزخر به المنطقة في هذا المجال من مؤهلات متعلقة بقطاعات متعددة، وذلك باعتبارها رافعة للتنمية، وعاملا يساهم في تقوية التماسك الاجتماعي.

469. يجعل النموذج التنموي الجديد من الإعداد المستدام للمجال الترابي، وحماية البيئة، وإرساء سياسة جديدة للشبكات الاجتماعية، في صميم انشغالاته، مثلها في ذلك مثل تنويع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية، وإعادة تركيز دور الدولة في وظائفها كمنظم ومُسهل.

470. وأخيرا، فإن النموذج الجديد، الذي يعزز الثقة، يأتي بنمط جديد من الحكامة يندرج في إطار الجهوية الموسعة. وهو يدعو إلى إرساء المؤسسات وأنماط التمويل التي ينص عليها الدستور، ويقترح إرساء مؤسسات جديدة سعيا إلى مشاركة أوسع للأطراف المعنية، وتشاور مع مجموع الفاعلين المعنيين، من منتخبين، وفعاليات اقتصادية، ومنظمات نقابية، ومجتمع مدني. و تشجع هذه التدابير في مجموعها على بروز نخب قادرة على الاضطلاع بتفعيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

471. سيتيح تطبيق هذا النموذج تعزيز البعد الأفريقي والأطلسي للمغرب، وسيدعم الخيار الاستراتيجي الرامي إلى تحويل هذه الأقاليم إلى فضاء ملائم لبروز مدار محوري hub اقتصادي أفريقي، في خدمة السلام والاستقرار في منطقة جنوب الصحراء.

472. سعيا إلى تمكين الفاعلين من تمثل وتملّك الإصلاحات والتدابير الجديدة التي يتعين تفعيلها، تمت بلورة هذا النموذج الجديد في إطار تشاور واسع مع مجموع الأطراف المعنية طيلة مراحل إعداده. ويقوم هذا النموذج على قناعة عميقة مفادها أن المنتخبين، والفاعلين الخواص، والنقابات، والمجتمع المدني، والشباب، والنساء، فئات ينبغي لها أن تكون كلها محركه الرئيس.

473. النموذج التنموي الجديد، الذي سيكون بمثابة نموذج رائد بالنسبة إلى باقي جهات المملكة، نموذجٌ داخلي، متوجه صوب الساكنة، ومن أجل الساكنة، وبتدبير من الساكنة، من خلال أنماط ديمقراطية للمشاركة والتشاور والاستشارة، وذلك على المستوى السياسي والمدني والاجتماعي، وكذا على المستوى الاقتصادي والبيئي والثقافي.

الملاحـــــق

الملحق 1 : نموذج دليل المسؤوليات المشتركة

الملحق 2 : توجهات من أجل المحافظة على المواقع المحمية

الملحق 3 : لائحة أعضاء اللجنة الخاصة

لملحق 4 : لائحة جلسات الانصات مع المؤسسات و الفعاليات الوطنية

الملحق 5 : اللقاءات المنظمة

الملحق 6 : مراجع بيبليوغرافية

الملحق 1
نموذج دليل المسؤوليات المشتركة

الملحق 1: نموذج دليل المسؤوليات المشتركة

المكون	المسؤول	المسؤوليات المشتركة
التغذية	الأم، وفي غيابها رب الأسرة	حضور أعضاء الأسرة في البيانات الصحية وخصوصا الأطفال
الصحة	الأم أو رب الأسرة، والأفراد من 15 سنة فما فوق	تقديم الأطفال إلى مصالح التلقيح، والتواجد في ورشات الصحة، والوقاية والتغذية
التربية	كل الأطفال من 6 سنوات إلى 21 سنة	الحضور المنتظم في المدرسة أو الإعدادية أو الثانوية
	تلاميذ الثانوي	الحضور في ورشات الصحة الخاصة بالشباب
التربية على المواطنة	الآباء	الحضور في ورشات المناصفة والورشات حول القيم المرسخة من قبل الدستور والتماسك الاجتماعي
	الأطفال من 15 سنة فما فوق	
التربية والتعليم العالي والتكوين المهني	تلاميذ الثانوي	الحصول المسبق على الباكلوريا أو شهادة مهنية قبل بلوغ 21 سنة
	الطلبة	التسجيل في مسلك مهني تقني أو في المعهد متعدد التقنيات (منحة)
الأشخاص من 65 سنة فما فوق، في وضعية إعاقة كبيرة، والأرامل والنساء المتخلى عنهن اللواتي لا دخل لهن	الشخص نفسه أو أحد أقربائه	حضور الفحوص الطبية (البيان السنوي)، الذي يقوم أيضا مقام شهادة الحياة

الملحق 2

توجهات من أجل المحافظة على المواقع المحمية

الملحق 2: توجهات من أجل المحافظة على المواقع المحمية

الإقليم	المساحة بالهكتار	اقتراحات من أجل توجيه العمل
منتزهات وطنية		
خنيفيس	العيون 185000	**1)** تعزيز قدرات تدبير المنتزه؛ **2)** النهوض وتنظيم أنشطة سياحية بيئية؛ **3)** تشجيع البحث العلمي وإنشاء منظمات غير حكومية محلية كشركاء
الداخلة (مشروع)	وادي الذهب 200000	1) تسريع أعمال إنشاء منتزه وطني بوادي الذهب؛ **2)** اتخاذ تدابير للحماية وإحداث مدارات تسهل زيارة العلماء والسياح؛ **3)**اتخاذ إجراءات لضمان حماية حيوانات الفقمة وتسييج مسالك الملاحظة وتأمينها.
المناطق الرطبة		
مصب وادي درعة	كلميم 40000	1) تصنيف الوادي محمية بيولوجية للمحافظة على الثدييات اللاحمة؛ **2)** تصنيف المنطقة كمنطقة يمنع فيها البناء في انتظار وضع خطة لاستغلال الأراضي؛ **3)** منع القنص وإلحاق أقسى العقوبات بالقنص غير القانوني بأسلحة ممنوعة؛ **4)**إعداد وتفعيل خطة تدبيرية مندمجة.
خليج الداخلة	وادي الذهب 40000	**1)** إعداد خطة لحماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية في المنطقة البرية المحيطة بالخليج، مصحوبة بإجراءات مدققة للحماية (بما في ذلك الحماية ضد المشاريع العقارية والسياحية)؛ **2)**يجب أن يستفيد الخليج من نظام حماية من نمط المحافظة على السواحل ؛ **3)**الارتقاء بموقعي «لافوسا–هيرن، ودونا بلانكا» إلى وضع المحميات البيولوجية الدائمة؛ **4)** تصنيف «بوانت دي لاسارغا، وبونتا بيسكادورا» كمنطقتين يمنع فيهما البناء.

مواقع ذات أهمية بيولوجية وبيئية ساحلية		
فم الساكا	كلميم 19000	**1)** حصر توسع التين الشوكي وتوسع المناطق الخاضعة للاستصلاح التي تطمس خصوصية المناظر الطبيعية؛ **2)** إعداد خطة تدبير وتهيئة؛ **3)** دراسة إمكانيات إنشاء منتزه وطني يمتد من إفني إلى مصب درعة عل الساحل، وعلى المستوى القاري، من جبال سيدي إفني إلى عوينات تركوز.
الشاطئ الأبيض	طانطان	**1)** منع مرور السيارات على الشاطئ انطلاقا من إسافن حتى أوريورا بسبب ما تحدثه من إزعاج واضطرابات في التنقل؛ **2)** إعداد وتفعيل خطة تهيئة واستغلال الفضاء.
وادي الواعر وأم فاطمة	طانطان	دراسة إمكانية تصنيف هذين الموقعين في فئة المحميات البيولوجية
حاسي طوف	طانطان	إطلاق عملية استكشاف هذا الموقع لتحديد الشروط الضرورية الممكن تطبيقها لمحافظة عليه وتهيئة
بوانت‌داوفيست Pointe) ((d'Awfist	بوجدور 100	**1)** دراسة إمكانية تحويل مخيمات الصيادين إلى مكان آخر أوسع على الشاطئ وغير مستغل؛ **2)** دراسة إمكانية تصنيف هذا الموقع في فئة محمية كاملة الصفة.
خليج سنترا	وادي الذهب 22000	**1)** تأهيل قرى الصيادين ونواحيها؛ **2)** ضمان تتبع آثار الصيد البحري؛ **3)** الشروع في استكشاف هذا الموقع قصد وضع خطة للتهيئة.
مواقع ذات أهمية بيولوجية وبيئية قارية		
المسيد	طانطان 175000	أحد أجمل المواقع الصحروية في المغرب، ويستوفي كل الشروط كي يصنف بفضل تنوعه البيولوجي ومناظره المتنوعة منتزها وطنيا
إماعون (Imaaoun)	طاطا 5000	دراسة إمكانية تصنيف هذا الموقع كمحمية بيولوجية بصفته فضاء ممكنا لإعادة توطين وتكثير سلالة غزال دوركاس
أيت اومريبط	طاطا 71000	الشروع في تفعيل خطة تهيئة الموقع. وبالإمكان القيام بتثمين سياحي بيئي، بمجرد ما أن يتم التحكم في تدبير الموقع ذي الأهمية البيولوجية والبيئية.
وادي تغزير	آسا الزاك 21000	نظام بيئي يزخر بالهجليج المصري والأكاسيا، نشيط ويحظى بالحافظة الجيدة، مع عملية إحياء لهذين النوعين دون منع لقطعهما، من هنا ضرورة المحافظة عليه.
واحة تاسينت	طاطا 31000	تطوير برنامج إعادة الاعتبار لشجر النخيل بهذا الموقع الذي يعرف تدهورا متفاقما في النظام البيئي لشجر الأكاسيا راديانا (استغلال مفرط للخشب والأعشاب الزكية والطبية ورعي عشوائي مفرط) والنخيل (زحف الرمال ومرض البيوض).

الملحق 3
لائحة أعضاء اللجنة الخاصة

ملحق 3: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة

الرئيس	**نزار بركة**
الرئيس السابق	**شكيب بنموسى**
الأمين العام	**ادريس الكراوي**
فئة الخبراء	طريق أكيزول
	فؤاد ابن الصديق منسق مجموعة العمل المكلفة بجانب الحكامة
	محمد حراني منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب الاقتصادي
	أحمد رحو منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب الاقتصادي
	محمد البشير الراشدي منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب الاقتصادي
	احجبوها الزبير
	أحمد عبادي نائب رئيس اللجنة و منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب الثقافي
	أمينة العمراني
	لحسن والحاج
فئة ممثلي النقابات	أحمد بابا عبان
	علال بنلعربي
	لحسن حنصالي
	نجاة سيمو
	محمد علوي
	عبد الصمد مريمي

فئة الهيئات والجمعيات المهنية	عبد الحي بسة
	ادريس بلفاضلة
	مريم بنصالح
	عبد الله متقي منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب البيئي وإعداد التراب
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي	ليلى بربيش
	عبد الحميد الجمري
	وافية العنتري
فئة الشخصيات المعينة بالصفة	رشيد بن المختار بن عبد الله منسق مجموعة العمل المكلفة الجانب الاجتماعي
	شكيب تازي صدقي
	أحمد الحليمي التجاني العلمي
	عبد اللطيف الجواهري
	محمد العلوي العبدلاوي

الملحق 4

لائحة جلسات الانصات مع المؤسسات و الفعاليات الوطنية

الملحق 4: لائحة جلسات الانصات مع المؤسسات والفعاليات الوطنية

الهيئات	الفاعلون موضوع جلسات الانصات
المنتخبون	• البرلمانيون ممثلو الأقاليم الجنوبية • المستشارون ممثلو الأقاليم الجنوبية • رؤساء الجهات ممثلو الأقاليم الجنوبية
الإدارات المركزية والترابية	• وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد والمالية • وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة • وزارة الفلاحة والصيد البحري • وزارة التربية الوطنية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر • وزارة التجهيز والنقل • وزارة الصحة • وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة • وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة • وزارة السياحة • وزارة الثقافة • وزارة الصناعة التقليدية • ولاة جهات الأقاليم الجنوبية

المؤسسات العمومية	• المجمع الشريف للفوسفاط • وكالة الإنعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأقاليم الجنوب
الهيئات الاستشارية	• المجلس الوطني لحقوق الإنسان • المجلس الأعلى للتعليم
المنظمات المهنية	• الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب • جامعة الغرف الفلاحية • جامعة الغرف المغربية للتجارة و الصناعة والخدمات • جامعة غرف الصيد البحري • جامعة غرف الصناعة التقليدية
المركزيات النقابية	• الاتحاد المغربي للشغل • الكنفدرالية الديمقراطية للشغل • الفيدرالية الديمقراطية للشغل • الاتحاد العام للشغالين بالمغرب • الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
القطاع الخاص	• مجموعة البنك الشعبي • مجموعة القرض الفلاحي

المجتمع المدني	• الجمعيات الشبابية • الجمعيات المكلفة بالمرأة • الجمعيات المكلفة بالطفولة • الجمعيات المكلفة بحقوق الانسان • الجمعيات المكلفة بالأشخاص في وضعية إعاقة • الجمعيات المكلفة بإنعاش تشغيل الشباب • الجمعيات المكلفة بالتكوين • الجمعيات المكلفة بإنعاش المقاولات • الجمعيات المكلفة بالبيئة • الجمعيات الثقافية • الجمعيات المكلفة بالحكامة

الملحق 5
اللقاءات المنظمة

ملحق 5: اللقاءات المنظمة

يناير 2013	تنظيم زيارات ميدانية في الجهات الثلاث، من أجل تقديم الورقة التأطيرية، تجاوزت عدد الاجتماعات التي عقدت في هذا الصدد 50 اجتماعا، وتم الإستماع بأكثر من 1000 شخص يمثلون أغلب الأطراف المعنية
مارس 2013	تنظيم ثلاث ورشات عمل في الجهات الثلاث ، حول المواضيع التالية: 1) الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية البشرية؛ 2) العمل الجمعوي ودوره في التنمية؛ 3) الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال
أبريل 2013	تقديم التقرير المرحلي حول «فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية في الأقاليم الجنوبية»؛على مستوى الأقاليم الجنوبية
ماي 2013	تنظيم ورشة عمل حول «الثقافة الحسانية: خزانا إبداعيا و رافعة للتنمية» في الرباط شارك فيها الأساتذة: مصطفى النعيمي، ادريس بنسعيد، رحّال بوبريك، الحبيب عيديد، محمد دحمان، ابراهيم الحيسن، عبد العزيز فعراس، العربي الجعيدي.
يونيو 2013	تنظيم مشترك مع المكتب الوطني للهيدروكربونات و المعادن لورشة عمل حول تدبير الموارد المعدنية و الهيدروكربونات
يوليوز 2013	تنظيم مشترك مع المكتب الوطني للهيدروكربونات و المعادن لورشة عمل ثانية حول تدبير الموارد المعدنية و الهيدروكربونات
شتنبر 2013	تقديم الخطوط العريضة للتقرير حول النموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية في العيون-بوجدور-الساقية الحمراء (500 مشارك) و وادي الذهب-لكويرة (300 مشارك) وكلميم-السمارة (700 مشارك).

الملحق 6
مراجـــع بيبليوغرافية

ملحق 6: مراجـــع بيبليوغرافية

تقارير البعثات الوطنية والدولية

- Adala , le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'homme, l'Instance marocaine des droits humains, le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie et l'Observatoire marocain des libertés publiques, *Rapport préliminaire sur l'observation du procès des 25 prévenus accusés dans les évènements de Gdeim Izik,* 25 février 2013
- Chambre des Députés. *Rapport de la commission d'enquête sur les événements du camp Gdeim Izik et de Laâyoune.* Janvier 2011
- Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, *Rapport du Rapporteur spécial sur le droit à l'éducation,* M. Vernor Muñoz, Mission au Maroc (27 novembre-5 décembre 2006), 6 mai 2008
- Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, *Rapport de l'experte indépendante dans le domaine des droits culturels,* Mme Farida Shaheed, Mission au Maroc (5-16 septembre 2011), 2 mai 2012
- Conseil national des droits de l'homme, *Rapport préliminaire sur le déroulement des personnes accusées dans les évènements de Gdeim Izik* (Les audiences du 1er février et allant du 8 au 13 février 2013 jusqu'à midi)
- Francesca Doria, Benjamin Bodig, Michèle Decaster, France Weyl, Jacqueline Fontaine, Pierre Le-bas, Maurice Groues, *Rapport de mission d'observation judiciaire au procès des 24 de Salé* (du 30 janvier au 2 février 2013)
- Fédération internationale des ligues des droits de l'homme et Organisation marocaine des droits de l'homme, *Sahara Occidental, Les affrontements du 8 novembre 2010 à Laâyoune : Escalade dans un conflit qui s'éternise*, Mars 2011

تقارير حول وضعية حقوق الإنسان

- Amnesty International, *Rapport 2012 sur la situation des droits de l'homme dans le monde, 2012*
- Collectif d'organisations (sous la coordination de la Fondation Driss Benzekri pour les droits de l'homme et la démocratie), *Rapport conjoint pour l'examen périodique universel du Maroc, Mai 2012*
- Comité contre la torture, *Observations finales du Comité contre la torture dans le cadre de l'examen du rapport présenté par le Maroc, en application de l'article 19 de la Convention*, 21 décembre 2011
- Conseil national des droits de l'homme, *Rapport du CNDH au titre du 2ème cycle de l'examen périodique universel du Maroc,*
- Human Rights Watch, *Human rights in Western Sahara and in the Tindouf Refugee Camps, 2008*
- Human Rights Watch, *Rapport mondial 2013, Janvier 2013*
- Union Européenne, *Droits de l'homme et démocratie dans le monde,* Rapport sur l'action de l'UE en 2011, 2012
- US Department of State, *Human Rights reports* 2011.

الكتب والمقالات

- Conseil national des droits de l'homme, *Inauguration du centre des études sahariennes : un outil en faveur de la promotion de la recherche scientifique sur les provinces du sud*, 7 février 2013
- Chick Kristen, "*In remote Western Sahara, prized phosphate drives controversial investments*", The Christian Science Monitor, January 24, 2013
- Gómez Martín Carmen, « *Sahara Occidental : quel scénario après Gdeim Izik ?* »,
- *L'année du Maghreb* [En ligne], VIII | 2012, mis en ligne le 01 janvier 2013
- Haut-Commissariat aux droits de l'homme des Nations Unies, *Press briefing note on Egypt and Western Sahara*, 19 février 2013
- Mrabi Mohamed Ali, « *Affaire Gdeim Izik, un procès irréprochable* », L'Économiste, édition n°3969, 15 février 2013
- NaÏmi Mustapha, *L'Ouest saharien, la perception de l'espace dans la pensée politique tribale*, Éditions Kartala, Paris, 2013
- PotashCorp, "*Phosphate rock from Western Sahara*", April 2012
- UN News Center, "*Morocco must do more to eradicate torture*", says UN rights expert,24 September 2012

الدراسات الميدانية والإحصائيات

- HCP, *Annuaire statistique du Maroc,* Années 2008 et 2012
- HCP, *Annuaire statistique régional Guelmim- Es-Smara*, Années 2008 et 2012
- HCP, *Annuaire statistique régional Laâyoune – Boujdour - Sakia-el-Hamra*, Années 2008 et 2012
- HCP, *Annuaire statistique régional Oued-ed-Dahab-Lagouira*, Années 2008 et 2012
- HCP, *Enquête nationale auprès des institutions sans but lucratif* (exercice 2007), Décembre 2011
- HCP, *Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages*, 2001
- HCP, *Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages*, 2007
- HCP, *Monographie de la région Guelmim - Es-Smara* (édition 2011)
- HCP, *Monographie de la région Laâyoune - Boujdour - Sakia-el-Hamra* (édition 2011)
- HCP. *Monographie de la région Oued-ed-Dahab - Lagouira* (édition 2010)
- HCP, *Recensement général de la population et de l'habitat*, 2004
- Ministère de l'Emploi et de la Formation professionnelle, *Bilan 2012*
- Ministère de la Santé, *Enquête nationale sur la population et la santé familiale*, 2011
- Ministère de la Santé, *La santé en chiffres de 2011*, 2012

التقارير الموضوعاتية

- APDS, *Programme de développement socio-économique intégré des provinces du sud*, Septembre 2012
- APDS, *Programme de développement des provinces du sud 2004-2008,* Septembre 2004
- Brouksy Omar, « *Etre jeune au Sahara occidental », Note de l'IFRI,* Novembre 2008
- Dierckx de Casterley Emmanuel, *Rapport sur le développement humain dans les provinces du sud : Acquis et perspectives, APDS*, Août 2008
- Filali Meknassi, Rachid et Rioux Claude, *Relations professionnelles et négociation collective au Maroc*, Bureau international du travail, Octobre 2010
- Médecins sans frontière, *Violences, vulnérabilité et migration, Bloqués aux portes de l'Europe*, Un rapport sur les migrants subsahariens en situation irrégulière au Maroc, Mars 2013
- Oceanic Développement, *Evaluation ex-post du protocole actuel d'accord de partenariat dans le domaine de la pêche entre l'Union Européenne et le Royaume du Maroc et étude d'impact d'un possible futur protocole d'accord*, Décembre 2010
- UNICEF et ONDE, *L'enfant dans la presse écrite au Maroc*, 2009
- UNICEF et La Ligue marocaine pour la protection de l'enfance, *Enfants abandonnés : Ampleur, état des lieux juridique et social, prise en charge et vécu*,2010
- UNICEF, L*'équité pour accélérer la réalisation des droits des enfants au Maroc*, 2012
- UNESCO, *Education au Maroc, analyse du secteu*r, 2010

التقارير الخارجية التي أعدها المجلس

- Addoum Abdelaziz « *Dialogue social, dialogue civil et partenariats innovants, gouvernance responsable, développement et sécurité économique et démocratie sociale* », Février 2013
- Addoum Abdelaziz, « *L'accès aux services essentiels et bien-être social et savoir, formation et développement culturel, inclusion et solidarités et protection des enfants dans les provinces du sud*», Février 2013
- Allali Khalil et Mohamed Yssef, « *Protection de l'environnement dans les provinces du sud* », février 2013
- Bourqia Rahma, « *La dynamique des liens sociaux dans les régions sahariennes*», juin 2013
- Conseil Supérieur de l'Enseignement, « *L'enseignement, la langue et la culture dans les provinces du sud* », Volume I et II, juillet 2013
- El Malti Mohamed, Mouline Said, Benchafai Abdelhai et El Idrissi Omar, « *Définition des éléments d'une vision stratégique et des outils d'orientation et d'aide à la prise de décision dans les domaines de l'urbanisme et de la planification des espaces urbains, du développement et de la mise à niveau des villes, de l'habitat et du logement, d'architecture et du patrimoine dans les provinces du sud* », Juin 2013
- Jaidi Larbi et Bouabid Ali, « *La gouvernance dans les provinces du sud* », juin 2013
- Mhirit Omar Ben Abdeslam et Ennaouaoui Laouina Abdellah, « *La préservation, la réhabilitation et la valorisation des espaces naturels des provinces du sud* », juillet 2013
- Pierre Bonte, « *La culture sahraouie, Patrimonialisation et réassignement de sens* », juin 2013
- Pierre Bonte, « *La problématique complexe de l'identité* », juin 2013

التقارير المؤسساتية

- Conseil économique, social et environnemental. *« Pour une nouvelle charte sociale : des normes à respecter et des objectifs à contractualiser. »,* Avis n° AS 1/2011, Novembre 2011
- Conseil économique, social et environnemental, *« Respect des droits et inclusion des personnes en situation de handicap »,* Avis n° AS 5/12, Juillet 2012
- Conseil de sécurité des Nations Unies, *Lettre datée du 29 janvier 2002, adressée au Président du Conseil de sécurité par le Secrétaire général adjoint aux affaires juridiques, Conseiller juridique,* 12 février 2002
- Conseil de sécurité des Nations Unies, *Résolution 1979* (2011), 27 avril 2011
- Conseil national des droits de l'homme, *Mémorandum sur le code de justice militaire*.
- Conseil Supérieur de l'Enseignement, *État et perspectives du système d'éducation et de formation, Réussir l'école* (volume 1), *Rapport annuel 2008*
- Cour des Comptes, *Rapport annuel 2011*.
- Instance centrale de prévention de la corruption, *Rapport 2010-2011*, Synthèse, Novembre 2012
- Ministère de l'Education Nationale, de l'Enseignement Supérieur, de la Formation des Cadres et de la Recherche Scientifique, « *Pour un nouveau souffle de la réforme* », Présentation du Programme NAJAH 2009-2012, Rapport de synthèse Juin 2008
- Ministre délégué auprès du Chef de Gouvernement chargé des Affaires économiques et générales, *Stratégie de l'économie sociale et solidaire 2010-2020*, Novembre 2011
- OIF et UCESIF, *Charte sociale de l'UCESIF*, 17 décembre 2012
- Système de coordination des Nations Unies, *Bilan Commun de Pays*, Novembre 2011.

الإيداع القانوني: 2013 MO 3392
ردمك: 978-9954-9389-5-9
ردمد: 2336-0801

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma